

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي ليابس - سيدي بلعباس -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد مالي

سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات
العالمية الراهنة (1988-2015)

تحت إشراف الدكتور :

بحيح عبد القادر

إعداد الطالب :

بن لخضر عيسى

أعضاء لجنة المناقشة :

رئيسا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ التعليم العالي	أ.د / عمراني عبد النور قمر
مشرفا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ محاضر (أ)	د / بحيح عبد القادر
مناقشا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د / شعيب بغداد
مناقشا	جامعة سعيدة	أستاذ التعليم العالي	أ.د / عثمان بوزيان
مناقشا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ محاضر (أ)	د / جميل عبد الجليل
مناقشا	المركز الجامعي عين تموشنت	أستاذ محاضر (أ)	د / جديدن لحسن

السنة الجامعية 2018/2019

الإهداء

إلى أبي و أمي أطال الله في عمرهما

إلى إخوتي و أخواتي

و إلى كل الأحاب و الأصدقاء

أهدي لهم جميعا هذا العمل المتواضع.

شكر وعرافان

أشكر الله الذي وفقني لإتمام هذه الأطروحة .

أتقدم بفائق الشكر للأستاذة الأستاذة لدات :

بجيج عبد القادر لدا لم ييخل علي بتوجهاته القيمة، التي أدت إلى

إخراج هذه الأطروحة في صورتها وشكلها النهائي.

كما أنني أجد نفسي مدينا با إلى كل لي يد ء قريب أو بعيد.

فأشكرهم جزيل الشكر

01	قائمة الجداول
02	قائمة الأشكال
03	الفهرس
10	المقدمة العامة
12	إشكالية البحث
13	فرضيات البحث
13	أهمية البحث
14	هدف البحث
15	منهجية البحث
16	الدراسات السابقة
19	الفصل الأول: الاستثمار في الجزائر
20	تمهيد
21	المبحث الأول : الاستثمار في الفكر الاقتصادي
21	أولا : مفاهيم عامة للاستثمار
27	ثانيا : نظريات الاستثمار
49	المبحث الثاني : تطور حجم الاستثمار في الجزائر
49	أولا: تحليل واقع الاستثمار في الجزائر

60	ثانيا : تطور الإطار المؤسسي للاستثمار
64	المبحث الثالث :تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر
64	أولا:تحليل مكونات المناخ الاقتصادي لمناخ الاستثمار
68	ثانيا : تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر
71	ثالثا : ظروف تأسيس الأعمال في الجزائر :
81	المبحث الرابع : معوقات الاستثمار في الجزائر.
81	أولا : العوائق الإدارية والتشريعية.
87	ثالثا: عوائق مرتبطة بالوضعية الأمنية والاجتماعية.
90	خلاصة الفصل الأول
91	الفصل الثاني مصادر تمويل الاستثمار
92	تمهيد
93	المبحث الأول : التمويل في الفكر الاقتصادي
93	أولا : مفاهيم عامة للتمويل
95	ثانيا : أنواع التمويل
98	ثالثا :أسس التمويل
105	رابعا :العوامل المحددة لنوع التمويل و ضماناته.

112	المبحث الثاني: مصادر التمويل
112	أولا :المصادر الداخلية
130	ثانيا : المصادر الخارجية
137	المبحث الثالث : الموازنة العامة للدولة
137	أولا : تطور الموازنة العامة للدولة
141	ثانيا : تطور عجز الميزانية
143	المبحث الرابع :المخاطر المرتبطة بالتمويل وطرق إدارتها:
144	أولا :المخاطر المرتبطة بالتمويل
148	ثانيا :إدارة المخاطر
152	خلاصة الفصل الثاني
153	الفصل الثالث : مصادر تمويل الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية الاقتصادية
154	تمهيد
155	المبحث الأول : أساسيات حول التنمية الاقتصادية
155	أولا :مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية
161	ثانيا :نظريات التنمية الاقتصادية
168	ثالثا : نماذج التنمية الاقتصادية.

173	رابعا : عقبات التنمية الاقتصادية.
175	المبحث الثاني: مساهمة القطاع المصرفي في تمويل التنمية
175	أولاً: الدور التنموي للمصارف
178	ثانياً: مصادر التمويل المصرفي في الجزائر
183	ثالثاً: طرق التمويل المصرفي
184	المبحث الثالث: مساهمة الموارد الداخلية و الخارجية في التمويل
185	أولاً:الموارد المحلية.
187	ثانياً : الموارد الخارجية
195	المبحث الرابع: مساهمة السوق المالية في التمويل
196	أولاً : مفاهيم حول السوق المالية
198	ثانياً: دور السوق المالية في التنمية الاقتصادية.
200	ثالثاً : السوق المالية الجزائرية.
206	رابعا : تجربة الشركات المصدرة للأوراق المالية ببورصة الجزائر
213	خلاصة الفصل الثالث

214	الفصل الرابع : دراسة قياسية تحليلية لتأثير سياسات تمويل الاستثمارات على التنمية الاقتصادية بالجزائر في الفترة (1988-2015)
215	تمهيد
216	المبحث الأول : تحليل بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر في الفترة (1988-2015) .
216	أولا : تحليل المؤشرات الاقتصادية
225	ثانيا : تحليل المؤشرات الاجتماعية
228	ثالثا : تحليل المؤشرات النقدية
233	المبحث الثاني : التحليل النظري للقياس الاقتصادي
234	أولا : الاختبارات المرتبطة بالجذور الأحادية
240	ثانيا : اختبار ديكي فيلر
243	ثالثا : اختبار فيليب بيرون <i>The Philips-Perron</i>
244	رابعا : التكامل المشترك
254	المبحث الثالث : النموذج الأول : مساهمة بعض أدوات تمويل الاستثمارات بالجزائر في التنمية الاقتصادية
254	أولا : تحديد وتعريف النموذج المستخدم في الدراسة
257	ثانيا : الطريقة المستعملة في تقدير واختبار النموذج
259	ثالثا : نتائج تقدير النموذج القياسي

260	رابعاً : نتائج تقدير النموذج القياسي
262	المبحث الرابع: النموذج الثاني : تأثير الإنفاق الحكومي على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر
263	أولاً : تحديد متغيرات النموذج
264	ثانياً : تطبيق اختبارات الجذور الأحادية على متغيرات النموذج
270	ثالثاً : تقدير نموذج أشعة الانحدار الذاتي
276	خلاصة الفصل الرابع
279	الخاتمة العامة
291	قائمة المراجع
314	الملاحق
318	الملخص

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	منحنى الطلب الاستثماري	36
02	إجمالي الناتج الداخلي (2001-2015)	65
03	قنوات التمويل المباشر	99
04	قنوات التمويل غير المباشر	102
05	تطور الودائع بالدينار و القرض الداخلي للمصارف	182
06	عدد المشاريع المصرح بها في الجزائر في إطار الاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي	192
07	توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي في الجزائر حسب الدول (نفس الفترة)	193
08	تطور الشركات المدرجة في بورصة الجزائر خلال (2000-2011)	207
09	تطور نسبة رأس مال السوق في بورصة الجزائر خلال (2000-2011)	209
10	يوضح مؤشرات بورصة الجزائر من (2000-2015)	211
11	تطور حجم التداول في بورصة الجزائر خلال (2000-2015)	211
12	تطور مؤشرات بورصة الجزائر (2008-2015)	212
13	إجمالي الناتج الداخلي	215
14	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات	216
15	نمو قطاع الزراعة و الغابات و الصيد البحري :	218
16	نمو قطاع البناء والأشغال العمومية والري بما فيها STPP:	220
17	مساهمة قطاع المحروقات في نمو إجمالي الناتج الداخلي	224
18	مؤشرات سوق العمل	225
19	المتوسط السنوي لتضخم الأسعار عند الاستهلاك: الوطني والجزائر الكبرى	228
20	تطور المتوسطات الشهرية لسعر صرف	230
21	متغيرات الدراسة خلال الفترة (1988-2015).	258

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو 2014/2010	58
02	الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شبك وحيد مركزي .	63
03	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 2001-2015	64
04	يوضح المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر سنة 2015	68
05	يوضح الوضعية التنافسية للجزائر وتونس والمغرب (2012)	70
06	يوضح مؤشر التأسيس القانوني للأعمال في الجزائر وتونس والمغرب 2015	71
07	ترتيب الجزائر، تونس، المغرب في عدد من المؤشرات الدولية المختارة (2012)	72
08	يوضح مؤشر تقويم المخاطر القطرية (2015)	77
09	يلخص ترتيب الجزائر في جميع المؤشرات المذكورة في الفصل الأول لسنة 2015 :	89
10	تطور الموارد المجمعة لدى المصارف العمومية بما في ذلك صندوق التوفير و الاحتياط	179
11	توزيع القروض حسب البنوك العامة والخاصة :	181
12	معدل تطور الصادرات الجزائرية (1997-2015)	189
13	توزيع المشروعات المصرح بها في الجزائر في إطار الشراكة مع الدول الأجنبية (من 1993 إلى 2015)	191
14	عدد المشاريع المصرح بها في الجزائر في إطار الاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي :	191
15	مؤشر عدد الشركات المدرجة في البورصة الجزائر خلال الفترة 2000/2015	206
16	عدد الشركات المدرجة في البورصة الجزائر خلال سنة 2015	206
17	تطور نسبة رأس المال السوق في بورصة الجزائر خلال الفترة 2000-2009	208
18	تطور حجم التداول في بورصة الجزائر (2000-2015)	210
19	بطالة، إجمالي (من إجمالي القوى العاملة %)	224
20	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)	227
21	نتائج اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية:	257
22	إجمالي الإنفاق الوطني (% من إجمالي الناتج المحلي)	260
23	التأخير درجة تحديد p	268

المقدمة

تواجه الدول النامية عدة تحديات تنموية اقتصادية واجتماعية، وتريد أن ترسم لنفسها إستراتيجية تنموية، من شأنها أن تخرجها من مأزق وكابوس التخلف، وبالتالي تحاول أن تلحق بركب الدول الصناعية المتقدمة إلا أنّ مشكلة رئيسية تعيقها عن تحقيق أهدافها، التي تتمثل في ندرة الموارد الاقتصادية وكيفية استخدامها برشادة وحسن تدبير.

وعليه كان لزاما عليها بالضرورة الاهتمام بالسياسة الاستثمارية و التمويلية الحكيمة، التي تعتبر وجه من أوجه تحقيق التنمية الاقتصادية في العصر الحالي. والواقع الاقتصادي الدولي خير شاهد على أن دول العالم تلهث نحو اللحاق بركب التنافس الدولي الرامي إلى جذب أعظم كم من الاستثمارات.

تناولنا من خلال بحثنا الواسع لموضوع سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة عدة مصادر اعتمدت عليها الجزائر لتمويل الاستثمار ووجدنا أن للبنوك دورا هاما وأساسيا في تمويل الاستثمار، فقمنا بوضع تقييم علمي موضوعي وتحليل دقيق لكل ما رأينا قرأنا ولمسنا وجمعنا من بيانات ومعلومات من البنوك والمؤسسات والوزارات ومراكز البحث العلمي ، من اجل التوصل إلى نتائج تخدم البحث العلمي وتخدم الباحثين ، وتخدم بالنتيجة بلدنا الجزائر .

لقد تبنت الجزائر في القرن الحادي والعشرين اقتصاد السوق ، وهذا يتطلب إعادة النظر في كافة التشريعات والقوانين الموجودة كي تتماشى مع هذا النهج الجديد ، إضافة إلى إيجاد تشريعات وقوانين جديدة تتطلبها المرحلة القادمة .

وما من شك في أن إعادة تقويم وضع الاستثمار في الجزائر والبحث في مصادر تمويله ، وصولاً لمعرفة أفضل السبل لتمويله ، سوف يساعد على تهيئة وتطوير المناخ الاستثماري الذي يعد العامل الرئيسي في جذب الاستثمار .

وإيماناً منا بجدوى التجربة الجزائرية فإننا نؤكد أهمية ودور القطاع العام حاضراً ومستقبلاً ، وهذا يتطلب إجراء تقويم علمي موضوعي لواقع القطاع من النواحي الإدارية والإنتاجية والفنية ودوره الاقتصادي والمالي والاجتماعي بعيداً عن العواطف والأهواء .

والجدير بالذكر أن رفع مستوى معيشة المواطن يتطلب تحقيق معدلات نمو متواترة وتحقيق تنمية شاملة متوازنة ومستدامة ، من خلال تعبئة الموارد المحلية الذاتية لتوفير رؤوس الأموال اللازمة لعملية الاستثمار الذي يلعب دوراً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية .

إن الجزائر تعاني من ظاهرة ضعف الاستثمار وذلك بسبب المناخ الاستثماري وصعوبة الحصول على تمويل وفي المقابل لديها معدلات نمو سكاني مرتفعة ، مما يتطلب تحقيق معدل نمو اقتصادي يواكب هذه الزيادة السكانية الأمر الذي يعد مشكلة أساسية لها آثار سلبية على المواطن وبالتالي تنعكس هذه الآثار على الاقتصاد الوطني بشكل عام من أهمها :

- تراجع في الخدمات المقدمة للمواطن ، وانخفاض كفاءتها .

- ارتفاع معدل البطالة بأشكالها المختلفة .

- وجود فجوة استثمارية تتطلب تعبئة الموارد المالية

إن سوق الاستثمار الجزائرية تعاني من ضعف في التمويل ، نظرا لارتفاع تكاليف التمويل وصعوبة الحصول عليه ولعدم وجود سوق أوراق مالية ، كما أن البنوك لم تستطع تأمين التمويل اللازم للاستثمار المطلوب في الجزائر على الرغم من وجود مدخرات في البنوك كثيرة تعادل حجم ميزانية جزائرية لكنها غير قادرة على القيام بتمويل الاستثمار.

1- إشكالية البحث :

تحدد إشكالية البحث في بيان ودراسة سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وأثرها على التنمية الاقتصادية في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة (1988-2015) .

و لإثراء هذا الموضوع يجدر بنا طرح مجموعة من الأسئلة، تستدعي اهتماما خاصا وهي كما يلي:

1. ما هو الاستثمار وما علاقته بالتنمية الاقتصادية في إطار الفكر الاقتصادي ، وما هي

أسباب ضعفه في الجزائر ؟

2. و ما دور السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في التنمية ؟

3. ما مدى فعالية قوانين الاستثمار الجديدة ؟ وما هو أثرها على واقع الاستثمار الأجنبي

والمحلي في الجزائر ؟

4. و ما مدى مساهمة الجهاز المصرفي في الجزائر في تمويل عملية الاستثمار وتنمية ودعم

الاقتصاد الوطني ؟

5. ما هو دور سياسة الاستثمارات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر في ظل

الإصلاحات الاقتصادية الحديثة ؟

2 - فرضيات البحث :

للبحث مجموعة من الفرضيات أهمها :

- على الرغم من حجم الاستثمار المنفذ إلا أنه مازالت هناك فجوة استثمارية كبيرة تتطلبها حاجة

الجزائر لهذه الاستثمارات .

- نجحت البنوك الجزائرية في تجميع المدخرات إلا أنها لم تتمكن من المساهمة بشكل فاعل في تمويل

الاستثمار وبالتالي تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر .

- هناك علاقة سببية موجبة بين الانفاق الحكومي بأنواعه على كل من معدلات النمو

الاقتصادي و معدلات التضخم والبطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة .

- تؤدي سياسات تمويل الاستثمارات إلى ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال فترة

الدراسة.

3- أهمية البحث :

تعد مسألة الاستثمار(المادي والبشري) من المسائل الهامة التي تشغل بال المفكرين الاقتصاديين في العالم (قديمًا وحديثًا) .

وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر بين المفكرين الاقتصاديين عبر الزمن ، إلا أنهم اتفقوا على أهمية الاستثمار ودوره في النمو الاقتصادي ، حيث يرجعون النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والتفاوت فيما بينها وبين الدول المتخلفة إلى جانب كبير من مسألة الاستثمار.

وبما أن الاستثمار من المسائل الاقتصادية الهامة التي لها دور في التنمية الاقتصادية في الدول النامية فهناك حاجة عند هذه الدول لإعطاء هذه المسألة أهمية كبرى وذلك ب:

- ❖ تضيق الهوة بينها وبين الدول المتقدمة.
- ❖ تحسين مستوى دخل الفرد .
- ❖ تعبئة الموارد المالية المحلية والخارجية لتمويل التنمية .
- ❖ ومواكبة التقدم العلمي والتقني المتسارع .
- ❖ ثم حل مشكلة حساسة تعد من أهم مشكلات العصر ، ألا وهي "البطالة " التي تعاني منها اغلب دول العالم .

وتعاني اغلب الدول النامية من مشكلات تمويل التنمية بسبب قلة مواردها المالية، وعدم كفايتها لمتطلبات التنمية المتزايدة . ونظرا لكون الجزائر إحدى هذه الدول فهي تعيش هموم تلك الدول

ومشكلاتها، لذلك فمن الأهمية بمكان دراسة مسألة دور البنوك في تمويل الاستثمار في الجزائر، ومحاولة التأكيد على فعاليته في ضوء نقص الموارد المالية المحلية، والتحديات الخارجية المتزايدة.

4- هدف البحث :

يسعى هذا البحث إلى التأكيد على أهمية مختلف سياسات تمويل الاستثمار و العلاقة المتبادلة بينهما ودور البنوك باعتبارها احد أهم المصادر الداخلية للتمويل والتي تساهم بدورها في تمويل الاستثمار في الجزائر وذلك من خلال دراسة وتحليل متطلبات وواقع الاستثمار من أجل التوصل إلى حجم الفجوة الاستثمارية في الجزائر.

ويهدف البحث أيضا إلى معرفة الأسباب الحقيقية والمشكلات الرئيسية التي تعاني منها عملية الاستثمار في الجزائر، من أجل التوصل إلى استنتاجات دقيقة وصحيحة عن هذا الاستثمار، عسى أن تكون معينا ومرشدا لأصحاب القرار لإعادة النظر في السياسات والإجراءات المتبعة تجاهه .

كما يهدف البحث إلى استعراض ودراسة مصادر تمويل الاستثمار ثم معرفة الإمكانيات المتوافرة لدى النظام المصرفي وصولا لمعرفة مساهمة البنوك في تمويل الاستثمار في الجزائر، وذلك لتسليط الضوء على الآثار المترتبة على التخطيط والسياسات المتبعة تجاه مسألة الاستثمار في الجزائر ودور البنوك في تمويله .

وأخيرا يحاول البحث التأكيد على أهمية ودور البنوك العاملة بشكل عام والبنوك العامة بشكل خاص في الاقتصاد الوطني في الجزائر ، باعتباره المحرض والمحرك لتمويل الاستثمار وذلك من خلال .
معرفة مدى مساهمتها في تمويل الاستثمار.

5- منهجية البحث :

اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي للبيانات و المعلومات المتوفرة ،مستخدما بعض الجداول للتوضيح ما أمكن ، حيث قام الباحث بدراسة و تحليل واقع الاستثمار في الجزائر و مصادر تمويله ، تم تطرق إلى تحليل النظام المصرفي ، كما يحاول الباحث في التحليل مقارنة أداء البنوك الخاصة (التقليدية و الإسلامية) مع البنوك العامة في مجال دورها في تمويل التنمية من جهة ، ومن جهة أخرى تتم المقارنة بين البنوك العامة محل الدراسة لبيان مدى مساهمتها في تمويل التنمية .

كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي واستخدام الطريقة التاريخية حيث قام الباحث بجمع المعلومات التاريخية المتعلقة بمشكلة البحث ، من أجل معرفة طبيعة المشكلة والعوامل المحددة لها وتطورها واتجاهاتها ، الأمر الذي يؤدي إلى استخلاص العديد من الاستنتاجات ، كما اعتمدنا في الفصل الأخير على المنهج القياسي لدراسة مدى تأثير سياسات التمويل على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة (1988-2015).

6- الدراسات السابقة:

يفتقر الأدب الاقتصادي الجزائري إلى الدراسات التي تتناول تحليل العلاقة بين سياسات التمويل بالتنمية الاقتصادية ، ولكن هناك بعض الدراسات التي تناولت تحليل أداء الانفاق الحكومي على بعض مؤشرات التنمية نذكر منها :

1-دراسة (ادريوش دحماني محمد و عبد القادر ناصور ، 2012) ، "النمو الاقتصادي و الانفاق الحكومي في الجزائر : بعض الأدلة التجريبية لقانون فاجنر باستعمال مقارنة منهج الحدود ARDL "، حيث هدفت إلى إثبات صحة قانون فاجنر في الجزائر ، و قد فحصت العلاقة بين الانفاق الحكومي العام و النمو الاقتصادي على نطاق واسع في المساهمات الاقتصادية التجريبية ، وتناولت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي و الناتج المحلي الجمالي في الأجلين القصير و الطويل في الجزائر خلال الفترة (1970-2009) ، استخدمت الدراسة نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة ARDL وباستخدام منهج الحدود ، وكذلك اختبار تودا ياما موتو الموسع ، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي و حجم الانفاق الحكومي في أربع إصدارات تعكس الإطار النظري لقانون فاجنر و تدعمه ، كما أظهر تحليل المدى الطويل أن الناتج المحلي جمالي له تأثير ايجابي كبير ومعنوي على حجم الانفاق الحكومي ، وعليه توصلت الدراسة إلى نتيجة مهمة مفادها أن قانون فاجنر صالح لتفسير علاقة النمو الاقتصادي بحجم الانفاق الحكومي في الجزائر ، و خلصت

الدراسة إلى أن السياسات ذات الآثار الكنزنية في الجزائر من حيث التوسع في الانفاق الحكومي كأداة للرفع من معدلات النمو الاقتصادي لم تظهر أي فعالية.

2- دراسة (مطيع أسعد الشلبي ، 2009) ، رسالة دكتوراه " دور المصارف في تمويل

الاستثمار في سورية " ، حيث سعى الباحث إلى التأكيد على أهمية مختلف سياسات تمويل الاستثمار و العلاقة المتبادلة بينهما ودور البنوك باعتبارها احد أهم المصادر الداخلية للتمويل والتي تساهم بدورها في تمويل لاستثمار في سورية وذلك من خلال دراسة وتحليل متطلبات وواقع الاستثمار من أجل التوصل إلى حجم الفجوة الاستثمارية في سورية.

وهدف البحث أيضا إلى معرفة الأسباب الحقيقية والمشكلات الرئيسية التي تعاني منها عملية الاستثمار في سورية.

3- دراسة (بري زين العابدين ، 2001) ، " العلاقة بين الانفاق الحكومي و النمو

الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (1970-1998)" ، التي هدفت إلى تحديد العلاقة بين الانفاق الحكومي والنتاج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية ، وتحديد الحجم الأمثل للأنفاق الحكومي ، ومعرفة مدى إنتاجية هذا الانفاق ، استخدمت الدراسة نموذجا يتسنى من خلاله اختبار قانون (بارو) الذي ينص على أن قيمة الانفاق الحكومي تكون عند الحد الأمثل عندما تكون قيم الإنتاجية الحدية لهذا الانفاق مساوية للواحد الصحيح. وقد أوضح النتائج أن الانفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية يعد منتجا ، حيث أن القيمة الإنتاجية الحدية لهذا الانفاق موجبة مساوية

(3.387).والإنفاق الحكومي اكبر مما ينبغي حيث أن قيمة الإنتاجية الحدية لهذا الإنفاق أقل من الواحد الصحيح .

4-دراسة(المزروعى علي سيف علي ، 2010)، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة (1990-2009) ، استخدم الباحث كلا من المنهج التحليلي و المنهج التحليل الكمي ، وأهم النتائج المتوصل إليها أن زيادة الناتج المحلي بمليون درهم يؤدي إلى زيادة الانفاق الحكومي بمقدار 240 مليون درهم ، كما أن الانفاق الحكومي يؤثر ايجابيا على الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية 1% ، كما أثبت التحليل وجود علاقة معنوية بين الانفاق الحكومي ومكونات الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية 1%.

5-دراسة (Shenggen & Rao ;2003) ، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة الإنفاق العام و النمو الاقتصادي في 43 دولة نامية من آسيا وإفريقيا و أمريكا الجنوبية خلال الفترة (1980-1998) ، وأوضحت النتائج أن للإنفاق الحكومي الأثر الايجابي على النمو الاقتصادي في هذه الدول ، ولكن هذا الأثر يختلف من دولة إلى أخرى ، ومن قطاع لأخر .

6-دراسة (Tran & Huseyin ;2009) ، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة الإنفاق العام مع نمو الدخل وعجز الموازنة للإيرادات الحكومية للاقتصاد التركي للفترة (1950-

2004) ، استخدمت الدراسة تقنيات الاقتصاد القياسي لتحليل العلاقات الاقتصادية طويلة

المدى ، وأظهرت النتائج أن السببية بين الإنفاق الحكومي و الدخل القومي هي ثنائية الاتجاه .

7-دراسة (Afzal & Qaisar ;2010) ، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة

السببية بين الإنفاق العام مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لاختبار فرضية فاجنر لكل

من دولة غامبيا ، نيجيريا وغانا ، وأظهرت النتائج أن لا وجود للسببية بين المتغيرين في كلا من

الاتجاهين .

تمهيد:

ترجع أهمية دراسة موضوع الاستثمار من دوره البارز حيث يعتبر حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية باعتباره الدافع الأساسي للنمو من خلال زيادة الناتج الداخلي و توفير مواد أولية إضافية مكملة للادخار الوطني، وللموارد القابلة للاستثمار داخل كل بلد.

زيادة معدلات الاستثمار تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم زيادة قدرة الدولة على إنتاج مزيد من السلع والخدمات، مما يترتب عليه زيادة الدخل الحقيقي للمجتمع، وزيادة قدرة الاقتصاد الذاتية على التطور بصورة مستمرة.

وتظهر أهميته الاقتصادية كمتغير اقتصادي، من خلال الدور الذي يلعبه في مسار النظام الاقتصادي وتطوره حركيا ، ولاسيما وأنه وثيق الارتباط والصلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بمتغيرات الادخار والدخل والاستهلاك، ومستوى التشغيل، ومستوى النمو والتنمية الاقتصادية.

ولهذا تسعى مختلف الدول باختلاف أنظمتها و نسبة تطورها لإنجاز أكبر قدر ممكن من الاستثمارات التي تعد أول مصدر للتنمية خاصة بالنسبة للدول النامية و منه لا بد من تحديد مفهوم الاستثمار و تناول بعض الجوانب الهامة له ، من خلال الدراسات التحليلية للأفكار الاقتصادية لمختلف المدارس الاقتصادية الهامة.

يتضمن هذا الفصل لمحة تاريخية عن أهم المدارس الاقتصادية و الأفكار و السياسات الاقتصادية التي كتبها بعض الاقتصاديين حول الاستثمار و دوره في النمو و التنمية الاقتصادية، يتضمن هذا الفصل:

- المبحث الأول : الاستثمار في الفكر الاقتصادي .
- المبحث الثاني : تطور حجم الاستثمار في الجزائر .
- المبحث الثالث : تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر .
- المبحث الرابع : معوقات الاستثمار في الجزائر.

المبحث الأول : الاستثمار في الفكر الاقتصادي

أولاً : مفاهيم عامة للاستثمار :

لقد أخذ الاستثمار كمصطلح الجهد الكبير من طرف الاقتصاديين في محاولة إعطاء تعريف دقيق له، وبالرغم من الاختلاف في التعبير أحيانا، إلا أن أوجه التشابه تبقى الصفة المميزة له .ولقد تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالاستثمار، عند الكثير من الكتاب والخبراء الاقتصاديين، إلا أن هذه التعاريف تتضمن الكثير من التشابه، فنظرة الأفراد إلى عملية الاستثمار و طبيعته تختلف باختلاف ظروفهم و المهن التي يشغلونها ، و الأغراض التي ييغون تحقيقها تختلف من وراء استثماراتهم، وغير ذلك من العوامل التي تجعل من الصعب وضع تعريف واحد محدد لكلمة الاستثمار بحيث يلتبس مع جهات النظر المختلفة.

1-1 : عرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاستثمار

جرت العادة أن يستهل التعريف في بدايته بتسليط الضوء على مفردات موضوع الدراسة، وذلك بتحديد المراد من تلك المفردات لغة واصطلاحا، بحيث يغدو ذلك مدخلا رحبا لتناول بقية فقرات موضوع الدراسة، وجرىا على هذه العادة المتبعة، فإننا سنعني في هذا العنصر بضبط المعنى المراد من مصطلحة الاستثمار في اللغة وفي الاصطلاح الاقتصادي.

الاستثمار لغةً: الاستثمار مصدر للفعل استثمر، الاستثمار مشتق من الثمر. والاستثمار هو استخدام المال أو تشغيله بقصد تحقيق ثمره هذا الاستخدام، فيكثر المال وينمو على مدى الزمن¹. و هو عبارة عن رأس المال المستخدم في إنتاج أو توفير الخدمات أو السلع²، وقد يكون استثماراً ثابتاً كالأسهم الممتازة والسندات، أو

¹ سعيد بن حسين بن علي المقرئ، الاستثمار قصير الأجل في البنوك الإسلامية، مجلة المحاسب العربي، الكويت، 2015، ص 9.

² جميل خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي (الطبعة الأولى)، المملكة الأردنية الهاشمية: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014، ص 308، 309.

استثماراً مُتغيّراً مثل ملكية الممتلكات¹، ويُعرّف الاستثمار بأنه الأصول التي يشتريها الأفراد والمنشآت من أجل الحصول على دخلٍ في الوقت الحالي أو المستقبلي².

الاستثمار: مأخوذ من الثمر، والثمر لغة حمل الشجر، ومنه قوله تعالى: {كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ} [الأنعام: 141] ، ويطلق مجازاً على أنواع المال المستفاد، ومنه قوله تعالى: {وَكَانَ لَهُ ثَمْرٌ} [الكهف: 34] ، فقد نسب الإمامان الطبري، والنيسابوري إلى بعض المفسرين أن المراد بالثمر في هذا المقام الأموال الكثيرة³.

ويطلق مجازاً كذلك على الولد، تشبيهاً له بحمل الشجر، ومنها قولهم: (الولد ثمرة الفؤاد).

والثامر: كل شيء خرج ثمره، وأرض ثميرة وثمراء: كثيرة الثمر، وثمرّ ماله: نمّاه وكثره، وأثمر الرجل وثمر - كنصر - كثر ماله، ويقال لكل نفع يصدر عن شيء: ثمرته، كقولك: ثمرة العلم العمل الصالح، وثمره العمل الصالح الجنة⁴ والخلاصة: أن ثمرة الشيء منفعتة، وما تولد منه، وصيغة (استفعل) تفيد طلب الفعل، فيكون معنى استثمار

الموارد: طلب الحصول على ثمرتها ومنفعتها ونماؤها.

وبناء على ذلك فإن استثمار المال يعني طلب ثمره، وأما الثمر فانه يطلق على عدة معان هي:

* حمل الشجر، وهو ما ينتجه الشجر، المال الكثير، النمو و الزيادة: وسميت الزيادة ثمراً لأنها زائدة عن أصل المال. مصدر استثمار يستثمر وهو للطلب بمعنى طلب الاستثمار، وأصله من الثمر وهو له عدة معان منها ما يحمله الشجر وما ينتجه، ومنها الولد، حيث يقال: الولد ثمرة

¹ Investment", Business Dictionary, Retrieved 7-6-2017. Edited

² Investment - "investment" in Business English", Cambridge Dictionary, Retrieved 7-6-2017. Edited

³ تفسير الطبري: 15 / 245 - 246، ط الحلي؛ غرائب القرآن للنيسابوري: 15 / 132 ، ص 132 .

⁴ محمد بن مكرم الشهير بابن منظور، مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر - الجزء الأول، دار الفكر ، دمشق ، 1984 ، ص 109.

وعلى العموم فإن هذه الاطلاقات هي أهم معاني لفظ "الثمر"، لكن الأصل فيه عند إطلاقه مجردا: هو حمل الشجر، أما إطلاقه على المال فإن ذلك من باب المجاز وليس الحقيقة، وعليه الاستثمار لغة يراد به طلب النمو، وأما استثمار المال لغة فيراد به طلب ثمر المال الذي هو نماءه ونتاجه¹.

الاستثمار اصطلاحاً: الاستثمار هو ذلك النشاط الإنساني الهادف الذي يعمل على مضاعفة الخيرات عن طريق توظيف الأموال في المشاريع الإنتاجية التي تراعي أولويات المجتمع في إطار قيم وأخلاقيات الأمة².

وقد وردت كلمة: أثمر، وثمر، وثمرات، أربعاً وعشرين مرة في القرآن الكريم منها قوله تعالى: **(انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ ۗ إِنَّ فِي ذَلِكُمْ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ)** الآية 99 سورة الأنعام، أي انظروا إلى ثمار تلك الأشجار والنباتات، ونضحها للوصول إلى الإيمان الكامل بالله تعالى حيث يحمل ذلك عجائب قدرته، ومنه قوله تعالى: **(وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَانَ مِثْلَهَا وَغَيْرَ مِثْلَهَا ۗ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ۗ وَلَا تُسْرِفُوا ۗ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ)** الآية 141 سورة الأنعام، حيث امتن الله تعالى علينا بالثمار وأمرنا أن نأكل من ثمار هذه الأشجار والنباتات عندما تثمر وتنتج، وأن نعطي حقها (وهو الزكاة) عند حصادها للمستحقين، كما أمرنا بأن لا نسرف في الباقي وهذا يدل على أن حق الملكية ليس حقاً مطلقاً، بل مقيد بضوابط الشرع. وفي هذه الآية وآيات أخرى أسند الله تعالى الإثمار إلى الشجر والنبات نفسيهما مما يدل على أهمية العناية بالسنن والأسباب الظاهرة التي لها تأثير على النمو والثمر والنضج مع أن الفاعل الحقيقي هو الله تعالى ولذلك أكد هذه الحقيقة في آيات أخرى فقال: **(وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۗ)** الآية 32 سورة إبراهيم، وقوله تعالى: **(رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ)** الآية 126 سورة البقرة.

¹ قطب مصطفى سانو، الاستثمار، أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص 15، 16.

² سعيد بن حسين بن علي المقرني، مرجع سابق، ص 9.

ويلاحظ أن القرآن الكريم أطلق (في الغالب) الثمر أو الثمرة ، أو الثمرات على ما تنتجه الأشجار والنباتات مثل قوله تعالى : (وَنَقَصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ ۗ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ) الآية 155 سورة البقرة ، ولم يطلق على ما تنتجه التجارة من أرباح إلا إذا عممنا المراد بقوله تعالى : (وَلَمْ نُمْكِن لَّهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجِبِّي إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِّزْقًا مِّن لَّدُنَّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ) الآية 57 سورة القصص .

وقد وردت هذه الكلمة أيضاً في السنة كثيراً وهي لا تعدو معانيها عن ثمار الأشجار والنباتات ، منها قوله صلى الله عليه وسلم : (عن ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمبتاع (وفي رواية) نهى عن بيع النخل حتى تزهو وعن السنبل حتى يبيض ويأمن العاهة)¹ ، وقوله صلى الله عليه وسلم : (اللهم ارزقنا من ثمرات الأرض)² ، وغير ذلك .

1-2: مفهوم الاستثمار:

تعدد التعاريف الموضحة لمفهوم الاستثمار، وبالرغم من ذلك فهي تشترك بالعديد من الصفات والمظاهر الدالة لمفهوم الاستثمار. ويعرف الاستثمار بأنه " التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي، وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي"³

وقدم طاهر حردان تعريفاً لمفهوم الاستثمار بطريقة أخرى، حيث عرفه بأنه " توظيف المال بهدف تحقيق العائد

أو الدخل أو الربح والمال عموماً"⁴

فيقوم " الاستثمار على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة، وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال

بالنسبة للادخار، وذلك أملاً في الحصول على إشباع أكثر في المستقبل"¹. وعموماً يمكن تعريف الاستثمار على

¹ يحيى بن شرف أبو زكريا النووي، شرح النووي على مسلم ، دار السلام ، القاهرة ، 1416 هـ / 1996 م ، ص 1543.

² محمد بن مكرم الشهير بابن منظور، مرجع سابق ، ص 123.

³ حريوش حسني و رشيد عبد المعطى، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، 1996، ص 9.

⁴ حردان طاهر حيدر، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 1997 ، ص 13.

أنه ذلك الجزء المقتطع من الدخل القومي، والمسمى بالادخار والموجه إلى تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة، من وسائل إنتاج ومكائن ومعدات رأسمالية، من أجل خلق سلع وخدمات جديدة، وكذا المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة وتجديدها، بهدف تلبية حاجيات المستهلكين. وطالما أن المستثمر مستعد لقبول مبدأ التضحية برغبته الاستهلاكية الحاضرة، يكون مستعداً أيضاً لتحمل درجة معينة من المخاطرة.

وهناك من يقدم مفهوم الاستثمار بصورة أكثر شمولية، بحيث تشمل جميع ما يتعلق بزيادة الطاقة الإنتاجية كالاستثمار في التعليم والتدريب والصحة وغيرها من الاستثمارات التي تعمل على رفع مستوى إنتاجية الأفراد وبالتالي رفع مستوى الإنتاجية على المستوى الوطني².

و يمكن القول أن الدافع الرئيسي لأي استثمار هو تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح وعادة ما يكون هذا الهدف في الأجل الطويل، حيث أن الممارسة العملية للعديد من المنشآت الاقتصادية في الأجل القصير تتضمن تعظيم المبيعات أو الوصول إلى مستوى أداء معين، أو حتى تقليل الخسائر، إلا أنها تنتهي في الأجل الطويل إلى تحقيق أرباح مع وجود هامش للمخاطرة، ويميل هنا معظم الاقتصاديين إلى اعتبار الربح عائداً اقتصادياً على المخاطرة.

إن تعريف الاستثمار يختلف من اقتصادي لآخر و سنقدم بعض التعريفات لعدد من الاقتصاديين البارزين — كما يلي³:

فحسب لومبار **Lemper** "الاستثمار هو شراء أو صنع منتجات آلية و وسيطية " أما فيتون **Fiten**

فيقول أن "الاستثمار هو تطوير و تنمية لوسائل الطاقات المهيأة ، فالاستثمار تحسين في المستقبل مع إنفاق و

¹ محمد مطر ، إدارة الاستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 1999، ص 7.

² التهامي عبد المنعم أحمد، أساسيات في الاستثمار، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1992، ص 15.

³ Miloudi Boubakar Investissement Et Stratégie De Développement Ed 1988، P12.

تضحية" ، أما Dietelen فيقول أن " الاستثمار يوجد في قلب الحياة الاقتصادية و النظرية النقدية و نظرية التنمية و نظرية الفائدة" .

و يمكننا صياغة كل هذا في أن الاستثمار هو " نوع من الانفاقات و هو إنفاق أصول يتوقع منها تحقيق عائد على المدى الطويل و للاستثمار عدة مفاهيم كالمفهوم المحاسبي ، المفهوم الاقتصادي و المفهوم المالي . هناك عدة مفاهيم للاستثمار:

المفهوم المحاسبي : يعرف المخطط المحاسبي للاستثمار كما يلي :

" الإستثمار هو الأصول المادية و غير المادية المنقولة و غير المنقولة المكتسبة أو التي تنتجها المؤسسة و الموجودة

للبقاء مدة طويلة محافظة على شكلها داخل المؤسسة¹ ، و يتم تسجيلها في الصنف الثاني من هذا المخطط "

و يمكننا أن نميز بين العقارات بالاستغلال و العقارات خارج الاستغلال فالعقارات المتعلقة بالاستغلال هي

عقارات مكتسبة أو تنتجها المؤسسة ليس لغرض بيعها أو تحويلها و لكن لاستعمالها كأداة عمل أي عقارات

إنتاجية كالعتاد ، أما العقارات خارج الاستغلال فهي عقارات من خلالها تقوم المؤسسة باكتساب عقارات أخرى

مثل شراء الأراضي ، وحسب المنظور المحاسبي للاستثمار، هو عبارة عن اكتساب للمؤسسة يسجل في جانب

الأصول من الميزانية تسجل تحت الصنف الثاني، وهو يشمل ما يلي²:

- الاستثمارات المادية (أراضي، مباني، تجهيزات، لوازم، عتاد،... إلخ).

- الاستثمارات المعنوية (محلات تجارية، براءات، العلامات التجارية، المصاريف الإعدادية....)

- الاستثمارات المالية (سندات، قروض، كفالات،... إلخ).

¹ المخطط الوطني للمحاسبة 1975 ، ص 10.

² قادري الأزهر ، مبادئ في المحاسبة العامة (وفق المخطط الوطني للمحاسبة). ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص 24.

المفهوم الاقتصادي: حسب المفهوم الاقتصادي فإن الاستثمار هو التخلي على موارد اليوم للحصول على إيراد أكبر من التكلفة الأولية و هو يأخذ بعين الاعتبار ثلاث عناصر هي : الزمن ، مردودية و فعالية العملية ، الخطر المرتبط بالمستقبل.

وعلى هذا الأساس فإن المستثمر يقبل بمبدأ التضحية برغبته في الاستهلاك الحاضرة. ويكون مستعدا لتحمل درجة معينة من المخاطرة. وبناءا عليه يكون من حقه أن يتوقع الحصول على عائد مكافأة لمخاطرته في فترة زمنية معينة.

المفهوم المالي: يعرف الاستثمار من المنظور المالي على أنه: " كل النفقات التي تولد مداخل جديدة على المدى الطويل. والممول يعرفه كعمل طويل يتطلب تمويل طويل المدى، أو ما يسمى بالأصول الدائمة (الأصول الثابتة + الديون المتوسطة وطويلة الأجل) وهذا التعريف يشترك مع التعريف المحاسبي، في أنهما يركزان على عامل الزمن طويل المدى.

يقصد به مجموعة التكاليف التي تعود بالأرباح والإيرادات خلال فترة زمنية طويلة أين يكون تسديد التكلفة الكلية و تغطيتها .

ثانيا : نظريات الاستثمار :

شهد الفكر و التجريب في مجال التنمية تقلبات حادة خلال القرن الماضي ، حيث دعا الكثير من المفكرين إلى قيام الدولة بدور رئيس في المساهمة في تحقيق التنمية .

اثبت هؤلاء دعواهم بعرض سلاسل زمنية للناتج المحلي لعدد من الدول والتي تبين أن الزيادة التي حدثت إنما قد رافقها تحول دائم لقوة العمل من القطاع ذي الإنتاجية الضعيفة (الزراعة) إلى القطاع ذي الإنتاجية المرتفعة (الصناعة) ، وبما أن التوسع في هذا القطاع الأخير بحاجة إلى استثمارات ضخمة ، فهذا يستلزم تعبئة سريعة وكبيرة

لرؤوس الأموال ، وحيث أن الأفراد في الدول الفقيرة لا تتوافر لديهم الأموال الكافية ، فان الدولة هي القادرة وحدها على تأمين هذه الأموال ، كما أنها قادرة على توجيه هذه الأموال نحو مجال الاستثمار المناسبة .

لقد ساعد على تطور وانتشار هذا النوع من التفكير وجود ثلاث حالات من النجاح هي :¹

- ما حققه مشروع مارشال الأمريكي في مجال إزالة آثار الدمار في أوروبا الغربية ، وبناء مرافقها الرئيسية بعد الحرب العالمية الثانية .

- ما تم إقامته من نطاقات صناعية كبيرة في الاتحاد السوفيتي سابقا خلال مدة وجيزة (1930-1938) .

- النجاح الذي حققته الدول التي اعتمدت نظام الاقتصاد الحر وطبقت مقترحات "كينز" لمعالجة الركود ، من خلال إنفاق الدولة على أكبر عدد من المشاريع ، و تجديد و بناء وتوسعة شبكات المرافق و المحطات تجربة النمرور الآسيوية والتي اعتبرها صندوق النقد الدولي نمورا لأنها حققت التنمية بسنوات قليلة 20-30 سنة .

إن هذا النجاح أكد أهمية وجود قاعدة من الاستثمارات في البنية الأساسية تبنيها الدولة ، قاعدة تشمل محطات و شبكات النقل و الاتصالات و الطاقة و الإسكان و الموانئ و المطارات .

بعد ذلك ساد اعتقاد بان هذه الاستثمارات ذات طابع اجتماعي ، ومن الضروري بمكان أن تقوم الدولة بتحمل أعبائها للتأكيد على دور الدولة مما دعي برأس المال الاجتماعي.

اعتمد أصحاب هذا الفكر على أن الارتفاع والانخفاض في الإنتاجية يرتبط بحجم الاستثمارات المستخدمة.

ظل هذا الفكر سائدا قرابة نصف قرن حتى 1970 ، إلا أن بعض الممارسين سارع إلى التنبيه إلى فروض النظرية

التي تقوم عليها وهي :

¹ عاطف محمد عبيد ، التنمية البشرية ركيزة أساسية لنجاح البرامج الهيكلية للإصلاح الاقتصادي ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، القاهرة ، 1992 ، العدد 10 ، ص 4 .

● بفرض وجود المال وانه قد تم استثماره وتحويله إلى طاقات إنتاجية ، فلا بد من أن تتحقق تلقائيا الزيادة في الإنتاج وفي فرص العمل المتاحة وفي الناتج المحلي الإجمالي ، ومن الطبيعي أن يكون البلد قادرا على سداد ديونه التي اقترضها ، و استبدال الطاقات المستهلكة خلال الإنتاج من خلال الفائض المتحقق من تشغيل هذه الاستثمارات .

● أن كفاءة استخدام المال تتحقق تلقائيا مع توافر المال واستثماره ، مع العلم أن هناك العديد من الدراسات التي أكدت على أن جزء لا بأس به من النمو يتحقق من خلال إنتاجية رأس المال ، إضافة إلى رأس المال .

● أن قطاع الصناعة وحده هو القطاع الذي بإمكانه تحقيق زيادة في الإنتاجية دون غيره من القطاعات ، و أن القطاع الزراعي يتصف بضعف الإنتاجية ، إلا أن التطورات الأخيرة والتجارب أثبتت عكس ذلك من خلال تطبيق البحوث العلمية و استخدام الصفات الوراثية ، وأساليب الري الحديثة كل ذلك أدى إلى ارتفاع الإنتاجية في القطاع الزراعي إلى مستويات لم تعرفها البشرية من قبل .

و ظهرت نتائج الاستثمارات الكبيرة التي تمت في عدد كبير من البلدان النامية تشكك في صحة العلاقة بين حجم الاستثمار ونسبة النمو ، فبعد ارتفاع نسبة النمو في هذه البلدان خلال سنوات التنفيذ ، بدأت بالانخفاض إلى أن تضاءلت ، ناهيك عن تعثر أغلبها في سداد القروض التي حصلت عليها لتمويل هذه الاستثمارات .

كما أن البلدان التي اتبعت التخطيط المركزي للاستثمار ، فشلت في المحافظة على هذه الاستثمارات (انخفاض قيمتها الحقيقية) بسبب الخسائر المتزايدة ، أو التأخير في أعمال التجديد و الصيانة .

إن فشل بعض التجارب في تحقيق التنمية ، من خلال قيام الدولة بتعبئة المدخرات و التخطيط لاستخدامها و إدارة النشاط الاقتصادي ، كان لابد لها من البديل ألا و هو الإصلاح الهيكلي الذي يستهدف تأمين مناخ

جاذب لاستثمارات الأفراد ومرشد للاستثمارات العامة وذلك من خلال السيطرة على مصادر التضخم وتخفيض العجز في الموازنة وتحرير كافة الأسواق من القيود : سوق الاستثمار ، سوق النقد الأجنبي ، سوق المال.

لقد أكد التاريخ أن بعض البلدان النامية استطاعت خلال الإصلاح الهيكلي لاقتصادها إضافة إلى مجموعة من السياسات والبرامج ، أن تحقق نموا ملحوظا يدعو للدهشة ، حيث ارتفع دخل الفرد خمسة أمثال ما كان عليه خلال مدة قصيرة نسبيا ، وخير شاهد على ذلك ما حققه دول شرق آسيا من مضاعفة دخلها الحقيقي خلال 20 سنة ، بينما لم تحققه بريطانيا إلا في 60 سنة (من 1780 إلى 1840 م).

إن هذه التجربة مدعاة للدراسة والاهتمام بها و تطبيقها نظرا للآثار الايجابية التي حققتها خلال ربع قرن تقريبا.

2-1 : الاستثمار في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي :

تنطلق المدرسة الكلاسيكية من فكرة أساسية هي أن تطور النظام الرأسمالي كان عبارة عن صراع بين نمو السكان من ناحية، والتقدم من ناحية أخرى، ويرى رواد هذه المدرسة بأن التقدم التقني يسبق في المراحل الأولى، إلا أن معدل السكان لا يلبث إلا أن يجاري معدل التقدم التقني و بالتالي يسود الكساد. أما معدل التقدم التقني فيرى الكلاسيكيون بأنه يتوقف على معدل تراكم رأس المال الذي يتيح المزيد من استخدام الآلات وتقسيم العمل. وأما معدل تراكم رأس المال فيتوقف على حجم واتجاهات الأرباح.

ولتسهيل عرض النظرية الكلاسيكية قمنا بتلخيصها في النقاط التالية:

- يرى كل من سميث و ميل و مالتوس بأن كمية الناتج المتحقق تتبع كمية القوة العاملة المستخدمة وكمية رأس المال المستخدم، ومساحة الأرض المتاحة ومستوى التقنية.

ولابد من الإشارة أن هناك عددا من الاقتصاديين الكلاسيكيين الذين أدرجوا كافة الموارد الطبيعية الاقتصادية

المتاحة كعنصر من عناصر الإنتاج مع الأرض إلا أن الغالبية العظمى منهم اقتضرت على إدراج الأرض¹.

إن النموذج النظري الكلاسيكي يقوم بتحليل وتحديد مفهوم الاستثمار من خلال إبراز العلاقة التي تربط الادخار بالاستثمار، في حين يعتبر الفكر الكلاسيكي أن التراكم كمصدر للنمو الاقتصادي مثلما أوضحه آدم سميث (A.smith). وفي هذا الشأن نتطرق في هذا المبحث إلى كيفية تحديد الادخار لمتغير الاستثمار، ثم إظهار الأسباب التي تدعو إلى الادخار، ووظيفة تقسيم العمل ودوره في تراكم رأس المال، وأخيرا تقييم النظرية الكلاسيكية لمفهوم الاستثمار.

الادخار في النظرية الرأسمالية الكلاسيكية هو القوى الشرائية السائلة والمتوفرة، والتي يتم أستبعاد استعمالها في الاستهلاك، بقصد استخدامها على أوجه الحصول على اللوازم من المواد الغذائية للعمال، والمواد الأولية وأدوات العمل في مختلف الورشات. وهو إذن عملية استثمار يترتب عنها بناء طاقة إنتاجية جديدة أو إحداث تراكم². وبالتالي فإن الكلاسيكيين قد نظروا إلى الادخار على أنه مصدر للاستثمار والعلاقة بينهما علاقة وطيدة³.

2-2 : الاستثمار في الفكر الاقتصادي الماركسي

إن النتائج التي توصلت إليها المدرسة الكلاسيكية، كانت مخالفة لنتائج أفكار المدرسة الماركسية، رغم وجود بعض التشابه في التحليل. حيث أخذ: كارل ماركس (Karl- Marx)^(*) مفهوم نظرية القيمة عن الكلاسيكيين. غير أنه وصف النظام الرأسمالي الذي حكم عليه بالزوال، ويرى أن العلاقات الاجتماعية مرتبطة

¹ بشراير عمران، نمذجة قياسية لتأثير الاستثمار على التنمية الاقتصادية باستعمال أشعة الانحدار الذاتي، رسالة دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء

التطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص12

² Mohamed Dowider , L'économie politique, une science sociale, Maspéro, Paris, 1974, p: 182.

³ A.Smith: recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations, Gallimard, Paris, 1976, p: 141

^(*) KARL MARX (1818-1883): ولد كارل ماركس في ألمانيا وأصبح أستاذا للفلسفة، ولعب دورا كبيرا في الحركات التحريرية الثورية، فطرده من ألمانيا إلى إنجلترا ومن أهم مؤلفاته "رأس المال"

ارتباط وثيق بقوى الإنتاج. وفي هذا المضمار نتطرق لبعض الأفكار المهمة لدى ماركس وعلاقتها بالاستثمار حسب المحاور التالية:

- يعتبر ماركس أن قيمة سلعة ما تقاس بالعمل الذي تضمنته تلك السلعة. أي بعدد الساعات التي استغرقتها تحويل وإنتاج السلعة.

- يتمحور تحليل كارل ماركس في نظرية فائض القيمة (la plus value) على أن الرأسمالي يشتري من العامل قوة عمله ويدفع له قيمة لقاء ذلك، ويتحدد قيمة قوة العمل كأى سلعة أخرى بوقت العمل الضروري لإنتاج السلع التي يحتاج إليها لمعيشته ومعيشة عائلته.

وهكذا يجعل صاحب رأس المال على الفارق الموجود بين قيمة المادة، أي العمل وقيمة الأجر، وهذا الفرق يسمى "بفائض القيمة"، وهذا المفهوم الأساسي للماركسيين لتحليل النظام الرأسمالي، أي استغلال الرأسمالي للعامل.

- علاقة الاستثمار بالتراكم، حيث يستطيع أصحاب رؤوس الأموال من جمع وتكديس الأموال نتيجة للأرباح التي يحصلون عليها نتيجة حصولهم على فائض القيمة. ويستعملون هذه الأموال في عملية الاستثمار، أي شراء رأس المال. ولقد قسم كارل ماركس رأس المال إلى قسمين:

- رأس المال الثابت والذي يتكون من الآلات والمعدات والمواد الأولية.

- رأس المال المتغير أو الدائر وهو الذي تدفع منه الأجور.

أما فائض القيمة مصدره رأس المال المتغير.

- إن الاستثمار يؤدي إلى خلق موارد إنتاجية، و بالتالي فإن سياسة التراكم تقتضي إعطاء الأولوية لقطاع إنتاج الوسائل الإنتاجية أو التوسع في الاستثمار.

- حسب كارل ماركس فإن الفائض الاقتصادي يقصد به: الزيادة في مجموع العمل تحت شكله المادي أو شكله القيمي بالنسبة للعمل الضروري بمعنى هو عبارة عن فائض الناتج الاجتماعي الصافي عن العمل الضروري اجتماعياً للإنتاج.

كما يقسم ماركس الاستثمار إلى قسمين: أحدهما استثمار تعويضي لرأس المال. بسبب الاندثار، والثاني استثمار إضافي لرأس المال، فالحالة الأولى هي إعادة الإنتاج البسيط. أما الاستثمار الإضافي لرأس المال، فهو يمثل توسيع رأس المال الثابت، عن طريق تخصيص جزء من فائض القيمة، وتحويل إلى رأس مال نقدي ورأس مال إنتاجي "المتغير والثابت"، وأن إعادة الإنتاج في هذه الحالة تعبر عن إعادة الإنتاج الموسع.

2-3 : الاستثمار في الفكر الاقتصادي الكينزي

إن حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى سنة 1929 في الدول الرأسمالية، التي تمثلت أساساً في تقلص الطلب وانتشار البطالة، كانت نقطة الانطلاق لصدور كتاب ➤ النظرية العامة للاستخدام والنقود والفائدة ◀ لصاحبه جون مينارد كينز^(*) ➤ John Maynard Keynes ◀ سنة 1936، مفسراً أسباب الظواهر الخطيرة التي تنخر النظام الرأسمالي مبيناً وسائل العلاج، منتقداً النظرية الكلاسيكية قبل أن يضع منهجه الجديد. في حين وصف كينز كتاب ➤ رأس المال ◀ بأنه كتاب اقتصادي مضى عليه الزمن، ولا مكانة له في العالم المعاصر.

وفي إطار دراسة مفهوم الاستثمار في النظرية الكينزية نتطرق إلى المحاور الرئيسية التالية :

^(*) JOHN MAYNARD KEYNES (1883 - 1946) : و لد في كمبردج نفس العام الذي توفي فيه ماركس، وهو إقتصادي إنجليزي و تلميذ لألفريد مارشارل. درس في جامعة كمبردج، ثم أصبح أستاذاً في نفس الجامعة. سافر إلى الهند وعمل موظفاً بها، أصدر كتابه الأول "تداول نقدي والتمويل، في الهند" في سنة 1913. وشارك في مفاوضات فرساي بعد الحرب العالمية الأولى. وفي عام 1936 أصدر كتابه المشهور "النظرية العامة في العمالة والفائدة و النقود". مثل بريطانيا في مفاوضات بريتون - و ودز سنة 1945 حيث وضعت أسس المسائل النقدية و نظام النقد الدولي.

- إن زيادة الدخل عن الاحتياجات المعيشية "الاستهلاك" لأي شخص، يتولد لدى هذا الشخص فائضا يطلق عليه للادخار. وفي حالة توظيف هذا الجزء المدخر فيتم تسميته بالاستثمار. وفي هذا الشأن يرى كيتز أن هناك تعادل بالضرورة بين الادخار وهو الفائض من الدخل بعد الاستهلاك، وبين الاستثمار وهو عبارة عن الجزء من الدخل الذي يذهب لزيادة التجهيزات. لذلك يتساوى الادخار مع الاستثمار، لأن كل منهما يساوي ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك في نهاية المرحلة. ومن هنا يمكن استنتاج تساوي الادخار بالاستثمار كما يلي:

$$\text{الدخل} = \text{قيمة الإنتاج} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار} .$$

- إن المستثمر يفكر في مقدار العائدات التي يدرها الاستثمار، وفضلاً عن ذلك فإن المستثمر يفكر أيضا في بدائل هذا الاستثمار، إذ يمكنه مثلاً شراء سندات مدرة للفائدة، أو إيداع أمواله لدى البنوك مما يعود عليه بفائدة. وهنا يقارن المستثمر بين العوائد التي يحصل عليها من جراء الاستثمار في الأصول الرأسمالية الجديدة، والفوائد التي يحصل عليها من جراء إيداع أمواله لدى البنوك أو في شراء السندات.

و من هنا لكي يكون ثمة حافز للاستثمار لدى رجال الأعمال، لابد أن يكون العائد من الاستثمار أعلى من سعر الفائدة، أو على الأقل مساوياً له. وأن العلاقة بين المردود المرتقب من الرأسمال وسعر عرضه أو كلفة استبداله، أي كلفة إنتاج وحدة إضافية من هذا الرأسمال، تعطينا الكفاية الحدية لرأس المال.

ويعرف جون مينارد كينز الكفاية (الحدية لرأس المال)¹ :

" هي سعر الخصم الذي يطبق على المردودات السنوية المتوقعة لرأس المال طول مدة حياته، يجعل القيمة الحالية لهذه المردودات مساوية لسعر عرض هذا الرأسمال."

¹ جون مينارد كينز، النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة نهاد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1939، ص 166.

ومن هذا التعريف تتضح العلاقة بين الغلة المتوقعة من الأصل الرأسمالي الجديد وبين سعر عرض هذا الأصل. ولا يقصد كينز بتكلفة العرض ثمن الأصل الموجود فعلا، بل بتكلفة إحلال هذا الأصل، بأصل جديد يشبه تماما الأصل الذي سيتم الاستثمار فيه، لذا سمي كينز ثمن عرض الأصل الرأسمالي الجديد "بتكلفة الإحلال".¹ وبالتالي تعرف الكفاية الحدية لرأس المال بصفة عامة: بأنها نسبة الغلة المتوقعة من الاستثمار في أصل من الأصول إلى ثمن عرض هذا الأصل أو تكلفة إحلاله.²

- كذلك حسب التحليل الكينزي فإن زيادة التوظيف في رؤوس الأموال خلال فترة معينة، تؤدي إلى تناقص الفعالية الحدية لهذا الرأسمال الموظف لعدة أسباب منها³:

-* أن المردود المرتقب من هذا الرأسمال يتناقص حينما يزداد عرض رأس المال.

-* إن زيادة الأصول الرأسمالية يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وبزيادة الإنتاج والعرض يؤدي إلى انخفاض سعر المنتجات، بحيث تقل المردودية المتوقعة لهذه الأصول.

-* إن زيادة الأصول الرأسمالية، يؤدي إلى ارتفاع تكلفة إنتاجها، بافتراض أن إنتاج هذه الأصول يتم في ظل تناقص الغلة، أو زيادة التكاليف، أي يميل سعر هذه الأصول أو تكلفة إحلالها أي الارتفاع.

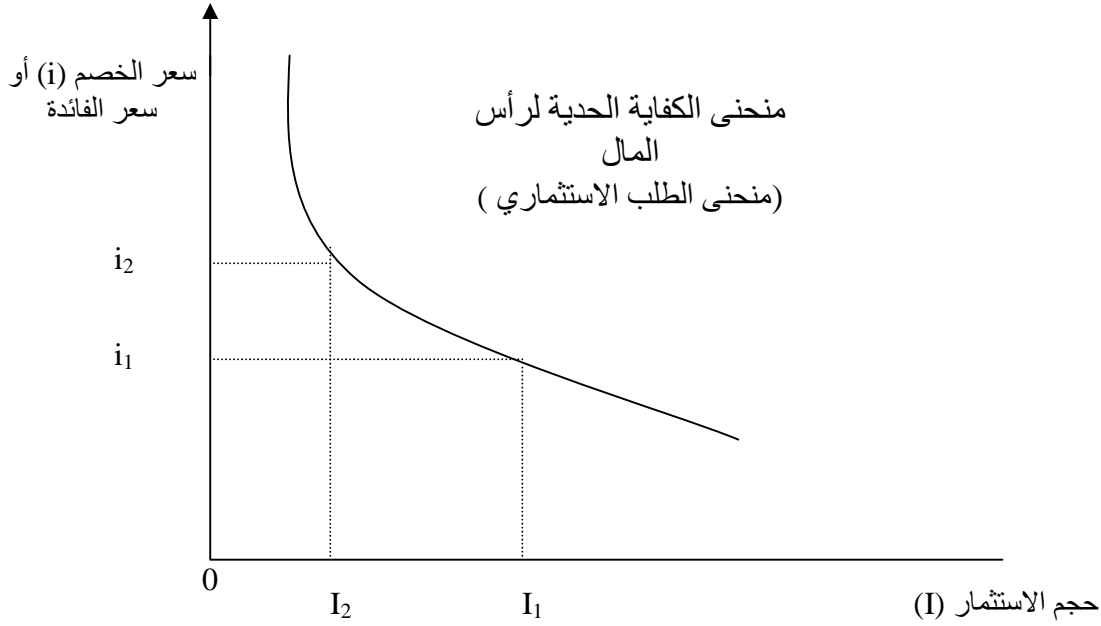
وعلى هذا الأساس إذا زاد حجم الاستثمارات في الأصول الرأسمالية، هذا يؤدي بالكفاية الحدية لرأس المال إلى الانخفاض حسب الشكل التالي :

¹ حسين عمر، التطور الاقتصادي، دار الفكر العربي، القاهرة، ص 660 .

² حسن علي خريوش، مرجع سابق، ص 22 .

³ جون مينارد كينز، ترجمة: محمد . 166

الشكل رقم (01) : منحنى الطلب الاستثماري



كل نقطة من المنحنى تمثل مستوى معين من أسعار الخصم، ومستوى الاستثمارات الذي يتم هذه الأسعار.

إذ كلما زاد حجم الاستثمار انخفض سعر الخصم المتوقع و العكس الصحيح.

كما أوضحنا سابقا أن هناك علاقة تربط الدخل بالاستثمار، إذ أن الدخل يؤثر في الاستثمار ويتأثر به،

" يعني كيفية تأثير الاستثمار على الدخل، أما حالة تأثير الدخل على الاستثمار تسمى "

"

ذلك المعدل العددي الذي يعبر عن مقدار الزيادة في الدخل المترتبة عن كل

زيادة في الاستثمار.

2-4 : الاستثمار في الفكر الاقتصادي الإسلامي :

مفهوم الاستثمار من وجهة نظر لمذهب الاقتصادي الإسلامي وبيان أهم المعايير والضوابط التي

توجه سلوك المستثمر الإسلامي والتي تؤكد حقيقة أن الإسلام لا يفصل بين مفهوم الاستثمار وعالم القيم والمبادئ

وذلك حتى تتحقق مقاصد عملية الاستثمار وبالتالي تحقيق الرفاهية الشاملة للفرد والجماعة

والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وهو مالا يتوافر في المذاهب الاقتصادية الوضعية والتي قامت

على أساس الفصل بين عالم القيم والمبادئ وعالم الاستثمار

م والأخلاق في توجيه سلوك المستثمر المسلم بمعنى آخر التعرف على أهم المعايير والضوابط التي

نظر المذهب الاقتصادي الإسلامي ومدى تحقيق هذه المعايير لمقاصد التشريع

التي تعتبر أساس تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

2-4-1: مفهوم الاستثمار في المذهب الاقتصادي الإسلامي:

الفقهاء القدامى في بيان مفهوم الاستثمار فقد استخدموا مصطلحات:

:

اء المال المملوك شرعاً وذلك بالطرق الشرعية المعتمدة من مضاربة ومراجعة ومشاركة وغيرها¹.

ونلاحظ في الكثير من التعاريف التي تناولت مفهوم الاستثمار في ضوء المذهب الاقتصادي الوضعي بأنها تشمل

البعد الاجتماعي في تعرضها لمفهوم الاستثمار والتركيز فقط على البعد

في ضوء المذهب الاقتصادي الإسلامي محكوم بضوابط ومعايير اجتماعية لا

:

أو غير مباشر في نشاط اقتصادي لا يتعارض مع مبادئ الشرع ومقاصده العامة وذلك بغية الحصول

1.

بمعنى أن تعريف الاستثمار في المذهب الاقتصادي الإسلامي يجب أن يشتمل على²:

- 1- .
- 2- .
- 3- الغاية السامية وهي تحقيق المصالح المادية وغير المادية.
- 4- عن عملية التشغيل فرداً كان أو جماعة أو مشاركة بين اثنين فاكثر.
- 5- .
- 6- عنصر الوسيلة التي تتم فيها هذه .

2-4-2: حكم الاستثمار في المذهب الاقتصادي الإسلامي .

والسنة والتي يمكن أن نتوصل بها إلى حكم الاستثمار في المذهب الاقتصادي الإسلامي .

مدة في القرآن الكريم تدعوا إلى الاستثمار وتحث عليه ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا

الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ۗ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ

تَعْلَمُونَ (9) فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ

تُفْلِحُونَ (10) وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا ۗ قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمَنْ

التَّجَارَةَ ۗ وَاللَّهُ خَيْرٌ الرَّازِقِينَ (11) } : 9 10 11 .

وقوله تعالى: **هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ ۗ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ**

{ 15: وقوله تعالى : {هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوا لَهُ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ } : 61 .

وهذه الآيات وغيرها تدل بشكل مباشر على أن الإسلام يحث على الاستثمار ويدعوا إليه إضافة إلى العديد من

والآيات الدالة على وجوب الزكاة وجميعها تدعوا إلى الاستثمار

وتعتبره ضرورة من الضرورات الشرعية .

الصريحة في الدعوة إلى الاستثمار والحث عليه قوله صلى الله عليه وسلم: [

[من ولي يتيماً له ما ولا يتركه حتى تأكله الصدقة]

تحريمه صلى الله عليه وسلم لاستخدام أواني الذهب والفضة في الكل والشرب وتشديده كذلك على تحريم الربا

ووضع الضوابط في .

إلى الوجوب بل أجمعت الكتابات الاقتصادية الإسلامية على وجوب ذلك يعني أن أي مسلم لديه مالا

زائداً عن حاجاته الأساسية فإنه يجب عليه أن يقوم¹ .

2-4-3: مقاصد الاستثمار في المذهب الاقتصادي الإسلامي .

نھ : الغاية التي يرمي إليها التشريع والأسرار التي وضعها الشارع الحكيم عند كل حكم من

الفرد والجماعة وحفظ النظام وتعمير الدنيا بكل ما يوصل إلى الخير والكمال

الإنساني حتى تصير الدنيا مزرعة للآخرة فيحظى الإنسان بسعادة الدارين² .

أ من الأهداف والمقاصد التي يرمي

1 الملكية في الشريعة الإسلامية: . 2 . 1 1975 415 .
2 شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي 1 2000 47 .

الإسلامي إلى تحقيقها من وراء حثه على الاستثمار وهذه المقاصد هي¹:

1- الحفاظ على المال وتنميته: إن أساس تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لأي مجتمع من مج

يرتكز على كيفية محافظة هذه المجتمعات على ثرواتها وكيفية تنمية هذه وهي حقيقة عني الشارع الحكيم

التدابير التي تجعل الاستثمار يحقق هذا المقصد وأهم هذه التدابير

سر وتحريم السرف والتبذير والتقتير والإسلام من خلال هذه التدابير يختلف

اختلافا جوهرياً عن الأنظمة الوضعية التي تركز فقط على تنمية الثروة دون أن تعير أي اهتمام للوسيلة التي تحقق

2- تحقيق تداول الثروة:

حيث يهدف الشارع من خلال الاستثمار إلى إشراك أكبر عدد ممكن من أفراد الأمة في

{ } 7: التي تضمن تحقيق هذا المقصد حث الإسلام

على دفع الزكاة لما لها من أثر في التوجه نحو عملية الاستثمار وكونها تعتبر من أدوات إعادة توزيع الثروة في المذهب

3- القضاء على التخلف وتحقيق النمو الاقتصادي:

من خلال تشديده على ضرورة الاستثمار إلى القضاء على التخلف الاقتصادي وتحقيق النمو

:

- 1-

- 2- ية للمجتمع فرض كفاية يجب القيام بها لحاجة المجتمع إليها .

- 3- صيغ التمويل الشرعية التي تكفل مشاركة راس المال في أي نشاط إنتاجي .

4- - جوب توجيه المدخرات نحو الاستثمار المشروع وتحريم الاكتناز وفرض الزكاة .

5- - ضمان حد الكفاية للفرد وضرورة توفير مشروعات البنية الأساسية وبما يحقق تنمية

4- تحقيق الرفاهية الشاملة للفرد والمجتمع:

إن المتتبع للمقاصد التي عرضناها سابقاً يجد أن هناك مقصداً سامي هو

المقصد أو الهدف هو تحقيق الرفاهية والسعادة والمجتمع في الدنيا والآخرة

والروحي لأن ناتج الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي يقوم على عدد من المعايير والضوابط التي تجعل من

في تحقيق المقاصد التي هدفها إشباع تلك الحاجات وبالتالي تحقيق رفاهية الفرد وسعادته الدنيوية والأخرية

وسنستعرض هذه الضوابط بشيء من التفصيل في فصل لاحق .

ومن العرض السابق يتبين لنا أن هذه المقاصد أو الأهداف هي أساس عملية الاستثمار في المذهب الا

طريق إتباع الضوابط والمعايير المرتبطة بتلك المقاصد والتي تحكم عملية الاستثمار

كون هذه المقاصد هي - - التي تستطيع أن تحقق واقعياً ما يمكن أن يعرف بالرفاهية

2-4-4: دوافع الاستثمار في المذهب الاقتصادي الإسلامي:

ترتبط دوافع الاستثمار في المذهب الاقتصادي

أميرة مشهور فإن دوافع الاستثمار ممكن أن تقسم إلى قسمين رئيسيين¹:

- 1-

- 2 -

وسنستعرض تلك التقسيمات بإيجاز كما يلي :

1- الدوافع العامة:

وتتمثل الدوافع العامة للاستثمار في الإسلام في أربعة :

- استخلاف الإنسان في ملك الله .

-

-

-وظيفة المال في الإسلام .

أ- استخلاف الإنسان في ملك الله .

لقد استخلف الله عز وجل الإنسان في الأرض من أجل عمارتها وبناءها

165 : واستثمارها بما يحقق النفع له ولجتمعه قال تعالى ﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْخَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ ﴾

وبما أن المال هو محور النش

لانتفاع الإنسان بالمال واستثماره له وتنميته ومفهوم الاستخلاف في المال طريق واضح

الحدود والمعالم بما يمنع الطغيان والاستغلال والظلم وبما يكفل تحقيق الحياة الطيبة

ب - التوجه الإنمائي وإعمار الأرض .

الاقتصادي في الإسلام والمتمثل في تحقيق المنافع التي تحقق هدف إعمار الأرض واستثمار مواردها وتثمين طبيعتها

[¹] :

ج- العمل عبادة .

: يهيب القرآن الكريم بالمسلمين بالانتشار في الأرض

[] : [] ل يده

" وهذا إضافة إلى الضوابط التي شرعها "

د - وظيفة المال في الإسلام .

المشروع من أهم وظائف المال في الإسلام حيث يهدف الإسلام إلى تنمية المال بأفضل

طرق الاستثمار من أجل تحقيق الحياة الطيبة للمجتمع وبالتالي تحقيق مقاصد

- 2 - الدوافع المباشرة .

بـ بعناصر الإنتاج وأهمها :

1 -

2 -

أ - الملكية. العمل على تنمية المال واستثماره

العمل وعن طريق الاستثمار المشروع الذي يحقق الرفاهية للفرد والمجتمع

وضرورة تنمية واستثمار هذه الملكيات بما يحقق مقاصد

ب - الإنفاق. المال في الحاجة .

والإنفاق في ضوء المذهب الاقتصادي الإسلامي يمكن تقسيمه إلى :

-إنفاق استهلاكي: وهو ما يترجم حاجات الأفراد .

-إنفاق استثماري: وهو ما يؤدي إلى التوسع في الطاقة الإنتاجية للمجتمع .

إلى زيادة

الإنفاق الاستثماري وبالتالي زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع .

-إنفاق صدقي :

:

ثير الزكاة على الاستثمار

/ إنفاق محدد وثابت ودائم وواجب

كونها محاربة للاكتناز حيث تعد أداة فعالة لدفع الأموال المعطلة والصالحة للنماء للمشاركة في الاستثمار

إذ أنه لا سبيل أمام صاحب المال إلا التوجه نحو الاستثمار للأموال سواء بشكل مباشر أو غير مباشر .

/ إنفاق غير محدد وغير ثابت وغير دائم .

ويمكن لهذا النوع من الإنفاق دفع النشاط الاقتصادي عن طريق تدمير أموال الصدقات وعن طريق إنشاء

المشروعات العامة التي تخدم المجتمع ككل وكذلك عن طريق إعادة توزيع الدخول لصالح الفئات الفقيرة في

بج¹ .

2-4-5: ضوابط الاستثمار في المذهب الاقتصادي الإسلامي:

لقد أوجد الإسلام العديد من الضوابط التي تحكم وتوجه سلوك

الضوابط إلا أن كل منها تعتبر أساس للآخر حيث أن هذه الضوابط مجتمعة تسعى لتحقيق مقاصد الشارع

الاقتصادية في النظم الوضعية والإسلام مجلة الشريعة والقانون

1 بار حمد عبيد السبهاني:

، هذه الضوابط هي¹:

1-

2-

3-

4-

ويهمنا أن ننوه أن عرضنا لها سيبتركز على إبراز ما يتعلق منها بموضوع الاستثمار دون التعمق في مناقشة الأدلة الشرعية التي وردت في توكيدها .

أ - ضوابط عقديه .

لضوابط التي أوجب الشارع

بـ وهذه الضوابط تتسم بالثبات والاستقرار والدوام ولا تخضع للتغير بتغير الأزمنة والأمكنة

وهذه الضوابط هي² :

- قال تعالى: { لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَىٰ }

{ 6: وقال تعالى: { وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ } : 33 .

يعتقد المستثمر المسلم اعتقاداً جازماً في كل حين أن الأم

التصرف المطلق فيها لأن المالك الحقيقي هو الله وبالتالي فإن تصرفه في الأموال واستثماره لها يجب أن يكون وفق

الضابط ضمناً وجدانياً لتوجيه المال واستثماره فيما يعود بالنفع

المجتمع فلا يستثمر في حرام ولا في منكر ولا فيما يؤدي إلى ضرر .

.96

1

الاستثمار ولكن هذه الملكية ليست على إطلاقها بحيث لا تعطي

ي مقيدة بالعديد من القيود أهمها أن الملكية ليست

تضفي مقاييس مادية للاحترام بل هي مسئولية تعود بالنفع على الفرد والمجتمع والتي

الإضرار بالآخرين والالتزام بالتعاليم الشرعية المتعلقة بحفظ .

. قال تعالى: { ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ

{ 14: .

استخلفه وخاضعاً لرقابته في جميع التصرفات والأعمال وبالتالي فإنه يتحتم على

المستثمر الانقياد والخضوع لإرادة المستخلف جل شأنه في التصرف بالأموال استهلاكاً واستثماراً حتى لا يجيد عن

تحقيق المقاصد التي أرادها الله عز وجل من تشريعه لهذا . - قال تعالى: {

هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا { 61: .

لقد خلق الله الإنسان وأمره بعمارة الأرض بما يحقق له الانتفاع بمواردها حتى يضمن سعادة الدارين فتتحقق

الرفاهية الشاملة في الدنيا ورضا الله عز وجل في الآخرة بمعنى أن إعمار الأرض يجب أن يكون منطلقاً من مبد

مرضاة الله عز وجل بالتزامه لأوامره واجتنابه لنواهيه حتى يتحقق الإعمار الهادف .

ب - ضوابط القيم والأخلاق .

ونعني بهذا النوع من الضوابط مجموعة القيم والمبادئ الأخلاقية الثابتة التي يجب أن يلتزم بها كل مستثمر مسلم من

أجل ضمان تحقيق النفع والخير له . حتى يتحقق للمجتمع رفاهيته الاقتصادية والاجتماعية .

الإسلامي بتركيزه على القيم والأخلاق باعتبارها ركن أساسي من أركان الاستثمار لا

يمكن إهمالها أو التقصير فيها حيث أنه لا يمكن لأي نظام اقتصادي مهما كان كفوفاً أن يحقق ما يصبو إلى

تحقيق الرفاه للفرد والمجتمع من غير مصفاة أخلاقية توجهه

الاقتصادي الغربي .

الضوابط الأخلاقية التي شدد الإسلام على ضرورة الالتزام بما ضابط الصدق وضابط

يانة وإخلاف الوعد وغيرها من القيم التي شدد عليها الإسلام واعتبرها ثوابت

تلك القيم والأخلاق حقيقة واقعة في الصيغ والعقود الاستثمارية التي ابتكرها الإسلام

لجانب المعاملات في الحياة الاقتصادية حتى يضمن تحقق الخير والنفعة في مختلف مجالات الحياة ومن أمثلة تلك

العقود التي تبين بوضوح البعد الأخلاقي عقود بيع الأمانة وعقود المشاركات والمضاربة والإجارة وتحريمه للبيوع التي

تخل بضوابط الأمانة والصدق وهي كثيرة ومبثوثة في كتب فقه المعاملات في الإسلام ركن التراضي

العدالة ابتكر الإسلام نظرية الخيارات حتى يؤكد على حقيقة ضرورة توافر البعد الأخلاقي في العقود الإسلامية¹ .

الأخلاقية التي ينفرد بها المذهب الاقتصادي الإسلامي تضمن تحقيق

سعادة العيش في بمعنى آخر

والاجتماعية وبين تطبيق الضوابط الأخلاقية في المذهب الاقتصادي

ج - الضوابط الاجتماعية .

إن الاستثمار في ضوء المذهب الاقتصادي الإسلامي ليس غاية بحد ذاته بحيث

لتحقيق غاية أسمى وأجل هي تحقيق الرفاهية

لمج , ويتحقق الرفاه الاقتصادي عن طريق تحقق الكفاءة والعدالة الاقتصادية

ومجتمعه والتي تضمن تحقيق الرفاه الاجتماعي لما لها من أثر طيب في إشاعة المحبة

لج .

ولقد بالغ الإسلام في تشديده على ضرورة الالتزام بهذه الضوابط لأن عدم الالتزام بها قد يؤدي إلى مشاكل

اجتماعية خطيرة ترتبط وأهم هذه الضوابط :

د - الضوابط الاقتصادية:

مجموعة المبادئ الاقتصادية التي يجب على المستثمر المسلم الالتزام بها من أجل تحقيق

لج . ويمكن تقسيم هذه الضوابط إلى :

-ضوابط اقتصادية مباشرة .

وهي مجموعة المبادئ التي يغلب عليها دي رغم أنها لا تهمل الجانب الاجتماعي وتمتاز بأنها متغيرة

لتغير الزمان والمكان وهذه الضوابط :

1-

2-المفاضلة بين مجالات الاستثمار .

3-

للمستثمر بمعنى أنها تشكل

نھ نھ

-ضوابط اقتصادية غير مباشرة . وقد اعتبرناها غير مباشرة كونها لا تدخل بشكل مباشر في ماهية قرار

الاستثمار إلا أن لها آثار اقتصادية مؤثرة فيه لا يمكن تجاوزها ويجب أخذها بعين وأهم هذه

- - :

المبحث الثاني : تطور حجم الاستثمار في الجزائر :

سعت الجزائر في الفترة الأخيرة إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات
بسن القوانين والتشريعات التي تتضمن الامتيازات والتسهيلات للمستثمرين بإضافة إلى البرامج
الإصلاحية المتواصلة وعقد الاتفاقيات الدولية لترقية وضمان الاستثمار لذلك سنتطرق إلى أهم البرامج
الإصلاحية في هذه الفترة وإلى المناخ الاستثماري والإطار القانوني وما جاء فيه من تعديلات إلى العلاقات
العالم الخارجي في مجال ترقية الاستثمار .

أولاً: تحليل واقع الاستثمار في الجزائر

الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث صدرت عدة

1-1: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر

1- قانون الاستثمار رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963

"

فكان على الدولة أن تسارع أولاً للحفاظ على ما هو موجود من خلال دعوة الأجانب لا

1963 أموالهم داخل الجزائر و المحافظة على المنشآت الموجودة

"¹. " كما كان هدف هذا الأخير إنعاش الحياة الاقتصادية من جديد و إعادة بناء وتنمية

الجريدة الرسمية رقم 1993/63.

1963 277-63 المؤرخ في 26

1

الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني فراغا أحدثته هجرة المعمرين بعد الاستقلال والمحافظة و الإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر وجلب الاستثمارات الأجنبية.¹

2 - قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966

" لقد اهتمت الدولة الجزائرية إلى سن تشريع جديد سنة 1966 284-66 خ في 15

1966 المتضمن القانون الاستثمارات للقطاع الوطني والأجنبي

². أما في ما

بـ

يخص السياسة الاستثمارية اتجاه الأجانب رجا جديدا باتخاذ السلطات الجزائرية إجراءات جديدة

سمحت بمشاركة رأس المال الأجنبي في إطار خلق شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة عن طريق الشركات

³.

3- قانون الاستثمار رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982

بعدها اعتبر القطاع الخاص هامشيا مند سنة 1963 وحدث دوره في أداء بعض المهام الاقتصادية الثانوية.

في مجال التجارة والخدمات اتضح بأن القطاع الخاص خاصة منه الأجنبي دورا مميزا لاسيما في مجال المحروقات

باعتباره القلب النابض للاقتصاد الجزائري

لمساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساعدتها لها في استغلاله نظرا للإمكانيات المالية والتقنية الكبيرة التي

13-82

لقد حدد القانون نسبة المشاركة الأجنبية بحد أق 49 % من رأسمال الشركة.

83-85 حوالي 2328

¹ عبد الرحيم شبيبي محمد شكوري معدل الاستثمار الخاص في الجزائر المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية 25-24 2009 بيروت 4.

² 284-66 المؤرخ في 15 1966 الجريدة الرسمية رقم 180

³ محبوب بن حمودة اسماعيل بن قانة ازمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي ومجلة الباحث 2009 5 64.

لكون القانون لم يهتم بالجوانب التحفيزية

إلى استثمارات خاصة محلية وأجنبية تساهم في زيادة قدرات الإنتاج والرفع من معدلات النمو خاصة في قطاع المحروقات.¹

4- قانون الاستثمار رقم 86-13 المؤرخ 19 أوت 1986 :

لقد أتم وعدل قانون 13-82 13-86

الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار محليا خاصة في مجال المحروقات .

لذلك تضمن القانون السابق طرق تشكيل وتسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة وواضحة محفزة نسبيا مقارنة والذين ينضون في شراكة مع المؤسسات العمومية .

مخلون بالمشاركة في تحديد موضوع ومجالات تدخل الأطراف مدة دوام

51% في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا و رؤوس الأموال

ومناصب الشغل و تكوين وتأهيل المستخدمين ، مقابل استفادة الشريك الأجنبي من المشاركة في التسيير و اتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح ، وما يترتب عن ذلك من رفع أو تخفيض رأس المال المساهم به ،

2 .

5- قانون النقد والقرض 1990:

" يعتبر القانون 90-10 للنقد والقرض والصادر في 14 1990 نصا تشريعا يعكس اعترافا بالأهمية التي

يجب أن يكون عليها النظام البنكي . وقد شمل قانون النقد والقرض جوانب عديدة من الإصلاحات في مجالات

التسيير المالي والقرض والاستثمار ، فقد أقر حرية انتقال رؤوس الأموال من وإلى الجزائر . كما ألغى مجموع

¹ عبد الرحيم شبي محمد شكوري

² الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ،

الأحكام السابقة و المتعلقة بنسبة الشركة المحلية والأجنبية 51% 49% لج
مساهمات الرأسمال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري¹.

البنوك، وذلك بفصله بين عملي الإصدار والإقراض والتي بموجبها ظهر بنك الجزائر كمؤسسة إصدار وتنظيم ومراقبة مستقلة، وظهرت البنوك التجارية كمؤسسات إقراض تتحدد مهمتها، بموجب القانون، في تمويل كل . ولقد تدعم قانون النقد والقرض بجملة من القوانين والتشريعات

التنظيمية والمعدلة والجديدة والتي كانت في مجموعها أكثر أهمية في توجيه الاقتصاد نحو مرحلة الانفتاح توجيهها مباشرة وصريحا. ولكن رغم هذه التعديلات إلا أن حجم الاستثمار سرعان ما انخفض في سنة 1990
344 20.6% وذلك بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة².

6 - قانون سنة 1993:

"لقد صدر قانون الاستثمار وفقا للمرسوم المؤرخ في 05 1993 قصد توفير البيئة القانونية والتشريعية والتنظيمية المواتية لجلب واستقطاب الاستثمار الخاص، خاصة منه الأجنبي إلى .

المختلفة حكرا على القطاع العام، تنجز من قبل مؤسساته العمومية وفق إجراءات همشت القطاع الخاص المحلي وضيق مجال القطاع الخاص الأجنبي في شراكة يمتلك فيها الشريك الوطني أكبر الحصص وأهمها، جاء قانون 1993 متميزا عما سبقه من قوانين وتنظيمات بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للاستثمار³.

فالقطاع الخاص، محليا كان أو أجنبيا، حر في الدخول في أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد، عدا بعض النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة ومعقدة

سوى تصريح بالاستثمار في الوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات

¹ 10-90 والصادر في 14 1990 الجريدة الرسمية 196 .

² عبد الرحيم شبيبي، مرجع سابق، ص 06.

³ 12-93 المؤرخ في 05 1993 بق بترقية الاستثمار الجريدة الرسمية 64 .

محلين أم أجنب . فالقانون ضمن في نصوصه معالجة

كما انجاز للمستثمرين الأجانب في إطار تسوية النزاعات

المحتملة عن طريق التوفيق واللجوء إلى سلطات قضائية غير السلطات الجزائرية وذلك لإزالة كل المعوقات التي من

نم فلقد منح قانون الاستثمار جملة من التحفيزات في إطار

الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار¹ .

7- قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001.

" لقد تدعم الإطار القانوني لترقية وتطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي رقم 1-3

في 20 2001 .

الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات

التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين والأجانب² .

ن قد فتح مجالاً واسعاً يشمل معنى الاستثمار المستهدف تطويره وترقيته كل

النشاطات التي هيأت السياسات الاقتصادية الحالية نشوءها وظهورها³ .

8 - برنامج الإنعاش الاقتصادي (بداية 2000 الى غاية 2004) :

عرف هذا البرنامج من خلال البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية ثم اتضح أكثر في برنامج رئيس الحكومة

وقد بدأت الحكومة في 2001 في تطبيق هذا البرنامج مستخدمة عائدات البترول غير المتوقعة لتعزيز الطلب

الإجمالي وخلق وظائف من خلال استثمار الأموال العامة في البنية الأساسية

والمؤسسات الصغيرة والمتو وقد رصدت له أموال كبيرة قدرت بـ7.5

¹ عبد الرحيم شبي محمد شكوري 07

² 03-01 المؤرخ في 20 2001 الجريدة الرسمية 2001/47 .

³ عبد الرحيم شبي محمد شكوري .07

وكان هذا البرنامج يهدف إلى :^{1*}

*. إصلاح وتوسيع شبكات التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطويرها .

*. توفير مناصب العمل والتقليل من البطالة المرتفعة .

الزراعي من اجل التخفيض من التبعية الغذائية وهذا بالاعتماد على إصلاح الأراضي خاصة في الجنوب.

إن بلوغ هذه الأهداف أدى بالدولة إلى ا

المحلي والأجنبي التسهيلات التي تمنحها البنوك لقروض الاستثمار والاستهلاك .

9- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009:

الوطني	حاسما في	2004	8
في	"	"	.
التي		تم	الوطني .
		.	تحضير
	في جميع	مجهود إنعاش	
		للافتتاح	في تحولها

1- تحسين إطار الاستثمار

- : التي استكمالها في التحضير الأوروبي إلى

	لتوفير	قانوني	لترقية
		1 .	
-	:	يخص	
		محل إصلاح لتسيير	إصلاح
		القصير.	
	الإصلاح	و جمع	في
	هذه	هذه	في
	الإصلاح		
		الوطني،	مخططات
	والتعمير عبر	احترام	في مجال
	في	الترقية	
	تقترح	البرنامج،	
		إلى	للأراضي
	للأمالك		إلى حماية
	هذه	للفلاح في نه	
	في	إلى	

القانوني	يخص	غير	للأراضي	للأراضي	للأراضي
	في		للأراضي		
2- مكافحة الاقتصاد غير الرسمي:					
احترام جميع			غير	نلاحظ	
في				مخاربتها.	
غير الرسمي	مردده إلى				
التي	في	احترام			
10- برنامج توطيد النمو الاقتصادي "المخطط الخماسي الثاني 2010/2014":					
بالفترة 2014/2010 في					
في	الوطني		1		
-	البرنامج				
	بمبلغ إجمالي 9700	130			
-	بمبلغ إجمالي 11.534	156			
والملاحظ	مبلغ 21.214	286			
	الوطني				
	إلى	فالبرنامج			
لوطني	وتحضيره				
		إلى			

	2001	التي	
			البرنامج أهمها ¹ :
	.	3	عبر
	.		-
	.		-
	.		-
	.		-
	.		-
			أولى
	هذه الفترة		التركيز
	تم تخصيص	الثلاث	الإجمالية
كالبنى	إلى		
	التالي:		

الجدول رقم " 01 : " التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو 2014/2010 :

:

٪	" "	
49.5	10.122	
31.5	6.448	
8.1	1.666	
7.6	1.566	
1.7	360	
1.6	250	
100	20.412	المجموع

2010 24

مجلس

: .

المنشآت

40 ٪ من موارده

-يخصص

:1

3100 -

الموانئ.

مخصصة 2800 -

الهياكل

¹ أثر برنامج الانعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي 2014/2001

فعاليات الملتقى الدولي الموسوم بتقييم اثار برنامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة

2014/2001 ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف ، 11-12 2013 10

ثانيا : تطور الإطار المؤسسي للاستثمار :

يخضع ملف الاستثمار في الجزائر إلى الترتيب التالي :

2- 1 : المجلس الوطني للاستثمار (CNI) : هو عبارة عن تنظيم يشمل ممثلين عن ثماني وزارت برئاسة

1
2.

أ- يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها .

ب- يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات .

ج- يفصل في الاتفاقيات التالية³ :



❖ الاتفاقية المبرمة بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار .



د- يقترح على الحكومة القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ودعم الاستثمار وتشجيعه.

هـ- يشجع على استحداث مؤسسات

¹ - 01 - 281 المؤرخ في 24 ديسمبر 2001 المتعلق بتنظيم وهيكل المجلس الوطني للاستثمار المادة 04.

² - 03 - 01 . 12

³ - 03 - 01 . 12

2- 2 :الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (A N D I):

03-01 20 2001 08-06 15

2006 تعد الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين

المحليين والأجانب تأسست هذه الوكالة لتخلف وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار (A P S I)

تحت وصاية المجلس الوطني للاستثمار 150 إطارا يشرفون على تسيير ملفات الاستثمار في 48

بمعدل ثلاث إطارات لكل وهي تتولى المهام التالية¹

*

*إعلام ومساعدة المستثمرين في إطار إنجاز مشاريعهم.

*تسهيل استفتاء إجراءات التأسيس عند إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع .

*

*تسيير صندوق دعم الاستثمار .

* تسيير الحفاضة العقارية وغير المنقولة الموجهة للاستثمار.

وأهم ما يميز نظام الاستثمار في الجزائر هو قيامه على العناصر التالية :²

¹⁻² صالح مفتاح ، دلال بن سمينة ، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية ، دراسة حالة الجزائر ، مجلة بحوث اف

1- المجلس الوطني للاستثمار الذي يرأسه رئيس الحكومة وتمثل أهم صلاحياته في رسم الإستراتيجية الوطنية
 ناطق ذات الأولوية في الاستفادة من الامتيازات و شروط الاستفادة من الحوافز

(APSI) (ANDI) -2

المستحدثة بموجب قانون الاستثمار الصادر في 1993 في تطوير ومتابعة

-3

في -4

والهاتف تعبيد الطرقات و يبين الجدول الأتي الهيئات و الإدارات الموجودة داخل كل شبك وحي
 الخدمات التي تقدمها:

- الجدول رقم 02: الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شبك وحيد مركزي .

	الهيئات	
تصريحات		
	المركز الوطني للسجل التجاري	
مساعدة المستثمر في حدود الإجراءات		
	الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار	
التصريح		
تسليم رخص العمل للأجانب		وزارة العمل
تحصيل الحقوق المتعلقة بأعمال الانجاز أو تعديل المؤسسات ومحاضر مداولة هيكل التسيير والإدارة		
تحصيل الحقوق المتعلقة بعائدات الخزينة غير		
المصادقة على جميع الوثائق اللازمة المتعلقة		

Source A NDI,2004, texte régissant le développement de l'investissement en Algérie

المبحث الثالث: تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر

من اجل تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر نركز في بحثنا هذا على بعض المؤشرات الرئيسية التي تعكس التوازن الاقتصادي الكلي والتي تتمثل أساسا في معدل النمو في الناتج الداخلي الخام والذي يعكس بدوره حجم السوق ومستوى تطوره ومعدل التضخم ونسبة العجز في الموازنة العامة التي تعكس سياسة التوازن النقدي الداخلي

أولا: تحليل مكونات المناخ الاقتصادي لمناخ الاستثمار

1-1: المؤشرات الاقتصادية الكلية

الجدول رقم 03: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 2001-2015

المؤشر	2001	2002	2003	2004	2006	2007	2010	2012	2013	2014	2015
معدل التضخم (%)	4.22	1.41	4.26	3.96	2.31	3.67	3.91	8.89	3.25	2.91	4.7
معدل النمو الحقيقي (%)	5.1	3.2	2.5	2.1	4.7	6.8	5.2	5.1	5.8	5.2	5.2
معدل البطالة (%)	28.9	29	29	28	25.7	23.7	17.7	12.3	13.8	11.3	9.5
احتياطي الصرف مليار دولار	6.8	4.4	11.9	19	23.1	32.9	43.1	74.8	110.2	14.1	15.9
المديونية الخارجية مليار دولار	30.5	28.3	25.5	22.5	22.6	23.3	21.8	5.61	5.606	5.586	4.4
خدمة الدين كنسبة من الصادرات	47.6	93.3	21.2	24	21.7	17.7	16.6	25.3	2.49		
رصيد ميزان المدفوعات مليار دولار	1.7-	2.4	7.6	6.2	3.6	7.4	9.2	17.7	29.55	36.99	33.15
رصيد الموازنة مليار	1.7-	0.1	5.3	2.4	0.6	3.6	4.7	15.6	15.1	8.858	-4.1

المصدر: تقرير البنك المركزي الجزائري 2016 .

الشكل (02) : إجمالي الناتج الداخلي (2001-2015)



نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه المؤشرات الاقتصادية الكلية في جلب اهتمام المستثمرين الأجانب

ل المؤشرات التوازن الاقتصادي والمالي للجزائر خاصة مع بداية الألفية (03)

انخفضت معدلات التضخم الى مستويات مقبولة كنتيجة لتفعيل دور السياسة النقدية في الاقتصاد والتي أدت إلى

كبح نمو العرض النقدي إلى الحدود المقبولة نتيجة تقليص تمويل عجز الموازنة عن طر

ة من حالة فائض خلال الفترة 2001

ضغط الإنفاق العام بتخفيض الرواتب والأجور وتخلي الدولة عن سياسة الدعم الى عجز في سنتي 2001

2002 كنتيجة لانخفاض الإيرادات العامة بفعل انخفاض أسعار النفط 2003

الموازنة العامة في تسجيل فائض وتحققت معدلات نمو حقيقية موجبة ومرتفعة باستثناء الانخفاض الكبير المسجل

في السنوات 2003 2004 كنتيجة لانخفاض أسعار النفط وتسجيل معدل نمو سلبي في القطاعات الأخرى

ع المحروقات خاصة قطاع الزراعة وانخفضت معدلات البطالة بعدما كانت جد مرتفعة في فترة تطبيق

البرنامج بفعل عملية الخصخصة والتي ادت الى تسريح عدد كبير من العمال بعد تبني برنامج الانعاش الاقتصادي

ودعم النمو والدين هدفا الى تقليص الاثار الاجتماعية السلبية لبرنا

المسبق للدينون في عام 2009 وهذا ما يفسر ارتفاع مؤشر خدمة الدين كنسبة من الصادرات الى 25.3 %

فقد انخفضت المديونية الخارجية واعباء خدمة الدين كنسبة من الصادرات في عام 2010 الى 5.606

2.49 % على الترتيب وبالتالي بداية تحرر الاقتصاد الجزائري من عبء المديونية الذي لازمه طويلا

كما ارتفعت احتياطات الصرف الى مستويات قياسية وتحسن رصيد ميزان المدفوعات ليصل في نهاية عم

2013 إلى 36.99 ويصل في نهاية سنة 2015 إلى 33.15

مناخ الاستثمار في الجزائر .

2-1 : البنية التحتية للمواصلات والاتصالات

إلى محددات اختيار شركة ما لتوطين مشاريعها الاستثمارية في بلد ما يتوقف على مدى

توفر البلد المستهدف على هياكل قاعدية جيدة من شبكة حديثة للمواصلات البرية والجوية و

اتصالات تواكب التطورات السريعة التي يشهدها القطاع على المستوى العالمي¹ .

1- شبكة المواصلات :

تتوفر الجزائر على شبكة للطرق البرية تعد الأكبر في إفريقيا إذ تقدر ب 107324 إلا أن هذه الشبكة

فنسبة كبيرة منها في حاجة إلى التحديد كما تعتبر تكلفة النقل والتوزيع مرتفعة نسبيا

نظرا لاتساع المسافة بين المناطق الصناعية الكبرى والمدن الداخلية³ ويبقى الحل هو الاسراع في انجاز الطريق

—غرب الذي تبلغ مسافته أكثر من 1200 كلم والذي لم ينجز منه حتى نهاية سنة 2005

160 اما شبكة النقل بالسكة الحديدية فهي جد متاخرة في الجزائر فهي في الغالب شبكة موروثه عن الحقبة

التسيير، جامعة سطيف 01

مجلة

قويدري محمد واقع مناخ الاستثمار في الجزائر:

1

8 2008 49.

4500 كلم ، إلا أن نسبة ضئيلة من نقل البضائع يتم عبرها ، الأمر الذي زاد من كثافة استعمال النقل البري وما يصاحب ذلك من مخلفات سلبية تتمثل في زيادة التكاليف وزيادة الوقت وحجم التلوث البيئي ، و إذا قارنا الجزائر بالدول المجاورة يبقى عليها العمل من اجل تجديد وتحديث شبكة النقل بالسكك الحديدية وربطها بأهم المناطق الصناعية و بالموانئ ، وفيما يتعلق بالنقل الجوي والبحري فنلاحظ تقادم أسطول الشركات الوطنية مما يجعل الخدمات المقدمة للمستثمرين غير جيدة ، ذاك من الأعباء التي يتحملونها في نقل وتوزيع منتجاتهم .

2 - تكنولوجيا الإعلام والاتصال :

" لقد سعت الجزائر إلى الاستفادة من خدمات شبكة الانترنت والتقنيات المرتبطة ، بها من خلال بشبكة الانترنت في شهر مارس من عام 1994 عن طريق مركز البحث والإعلام العلمي والتقني (ceris) 1994 تقدما ملحوظا في مجال الاهتمام و الاشتراك والتعامل مع الانترنت وحسب مصادر المركز فان عدد المستخدمين للانترنت في سنة 2001 بلغ 250 "1" اما في نهاية 2007 بلغ عدد مستعملي الانترنت 2.5 مليون مستعمل ورغم هذا فان اغلب المؤسسات الوطنية تفتقر الى مواقع بها لا تجيد استعمال هذه الشبكة في الترويج لمنتجاتها ولربط علاقات شراكة بينها وبين الشركات

2" .

الى 51 % 2005 5 4 مليار دولار استثمار اجنبي مباشر ورغم هذه النتائج فقد احتلت الجزائر سنة 2005 87 115 دولة في تكنولوجيا الاعلام والاتصال . "3

1 ابراهيم بختي الانترنت في الجزائر مجلة الباحث 2002 1 31
2 دليل الاستثمار في الجزائر 2006 21
3 66

ثانيا : تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

1-2 : التقييم الكمي لمناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

سنعتمد في تقييمنا لمناخ الاستثمار في الجزائر على حساب المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ هذا المؤشر الذي تم وضعه من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بدءا من سنة 1996 ويشير هذا المؤشر الى ان البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات وسعر صرف غير مغالى به ض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري "1

الجدول رقم (04) : يوضح المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر

سنة 2015

البلد	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	درجة مؤشر سياسة التوازن	درجة مؤشر السياسة النقدية	قيمة المؤشر المركب لمناخ	نتائج حساب المؤشر المركب للمناخ الاستثمار
الجزائر	(3)	0	0	(1)	تحسن في مناخ الاستثمار
تونس	(1)	1	1	0.33	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
المغرب	(1)	0	1	1	عدم تحسن في مناخ الاستثمار

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

دليل المؤشر :

1: عدم تحسن في الاستثمار

1 إلى 2: تحسن في مناخ الاستثمار

2 إلى 3: تحسن كبير في مناخ الاستثمار

من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (13)

متوسط المؤشرات الثلاث السابقة : $1 = [3/(0+0+3)]$

ويلاحظ من خلال دليل المؤشر التحسن الكبير في مناخ الاستثمار فيما يخص

في ذلك إلى إلى الأخيرة ثره

في تخفيض عجز الموازنة وزيادة معدلات النمو الحقيقية لا تعتبر من بين الدول

الأجنبي تُه تصنف ضمن مجموعة في جذب الاستثمار الأجنبي

والمؤهلات التي تتوفر فيها عمقا لمناخ الاستثمار في الجزائر

التي بها الكثير من المؤسسات لدولية .

2-2 : التقييم النوعي لمناخ الاستثمار في الجزائر

المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار الأجنبي ومن اجل المقارنة فإننا نعرض في بعض الجداول ترتيب كل ممن

الجزائر وتونس والمغرب في عدد من هذه المؤشرات الدولية مع التركيز على وضعية الجزائر .

I. مؤشرات التنافسية العالمية :

(world economic forum)

1979

العقود الثلاثة الماضية بحيث

«1»

فهذه المؤشرات الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تسمح لها بالاستفادة

من مزايا الانتقال إلى بلد ما.¹

الجدول رقم (05): يوضح الوضعية التنافسية للجزائر وتونس والمغرب (2012)

مؤشر التنافسية العالمية		المؤشر
السنة	الرتبة	
2010	81	الجزائر
2011	99	
2012	86	
2010	32	تونس
2011	36	
2012	32	
2010	64	المغرب
2011	73	
2012	75	

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2012 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

لقد شمل مؤشر التنافسية العالمي سنة 2011 (139) وشم 2010 (131) وشم سنة

2006 (125) ويظهر الجدول السابق تخلف الوضعية التنافسية للجزائر مقارنة بالدول المجاورة إذ انها

تتراوح ما بين المرتبة 81 99 بينما تتراوح مرتبة تونس مثلا ما بين 32 36 خلال السنوات الماضية ، ويعتبر

أهمية

1. للأسواق

ثالثا : ظروف تأسيس الأعمال في الجزائر :

كلما تعقدت إجراءات الأعمال في القطر وطالت المدة وغابت المعلومات وضعف كل من إنفاذ العقود وسلطة المحكمة وقوانين العمل ، كلما ارتفعت تكلفة أداء الأعمال مثلما أشارت إليه مختلف الدراسات النظرية والاستقراءات العلمية والشواهد العملية مما يؤدي إلى تردي بيئة أداء الأعمال و بروز ظواهر سلبية مثل تعميق البيروقراطية والرشوة وتفشي أنشطة السوق السوداء ، ويعني ذلك المحلي وتراجع جاذبية بيئة أداء الأعمال في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وتشير ظروف تأسيس الشركات إلى طبيعة ودرجة تعقد الإجراءات وتكلفتها بالنسبة للمستثمر ، وعليه يجب على الدول الراغبة في جذب الاستثمار الأجنبي العمل على تخفيض تكلفتها ، ومن اجل التعرف على وضعية الجزائر بالنسبة

الجدول التالي :

الجدول رقم (06): يوضح مؤشر التأسيس القانوني للأعمال في الجزائر وتونس والمغرب 2015

تكلفة الانجاز كسبة من الدخل الوطني			المدة الزمنية يوم عمل			عدد الإجراءات			الترتيب العالمي 2015	البلد
2015	2010	2005	2015	2010	2005	2015	2010	2005		
13.2	27.3	31.9	24	26	28	14	14	18	125	الجزائر
8.3	11	16.4	11	14	46	10	9	10	88	تونس
11.5	12.3	19.1	12	11	36	6	5	11	129	المغرب

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

جاء ترتيب الجزائر العالمي كما يتبين لنا من خلال القيم الواردة في الجدول أعلاه

في سنة 2005

47 59

120

في وضعية

ويعود سبب تراجع ترتيب الجزائر أساسا إلى طول الفترة اللازمة قبل تأسيس المشروع وإلى تكلفة

1-3 مؤشرات البيئة العامة للأعمال ودور المؤسسات

الجدول رقم (07): ترتيب الجزائر، تونس، المغرب في عدد من المؤشرات الدولية المختارة (2012)

مؤشر FDI الوارد 140 دولة سنة 2008		مؤشر التنمية البشرية		مؤشر الحرية الاقتصادية		المؤشر البلد
مؤشر الامكانيات	مؤشر الاداء	2012 دولة 169	2008 دولة 177	2005 دولة 161	2002 دولة 155	
96	111	84	103	119	94	الجزائر
74	67	81	89	99	86	تونس
90	101	114	124	97	86	المغرب

المصدر: تقارير مناخ الاستثمار في الجزائر، 2012، ص 20.

1- مؤشر الحرية الاقتصادية:

" (هيرتاج) (وال ستر) 1995

() في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لافراد المجتمع.

وقد دخل في المؤشر 161 2002 20

اهتمام الدول بموقعها في هذا المؤشر وقياس تحسنها عبر السنين في مجال الحرية الاقتصادية"¹.

مكونات المؤشر : يستند هذا المؤشر الى (10) :

- (الهيكال الضريبي للأفراد والشركات)

- حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد

- ()

- رات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر

- وضع القطاع المصرفي والتمويل

-

-

- التشريعات و الإجراءات الإدارية والبيروقراطية

-

ويحسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية.

(1.95-1)

(2.95-2)

(3.95-3)

(5.00 -4)

وضع الجزائر في المؤشر :

لقد تراوحت قيمة مؤشر الحرية في الجزائر خلال الفترة 1995 – 2006 3.30 3.50 مما يعني

2008 119 2002 94 لتراجع الى المرتبة

" .2.95

مؤشر الأداء والإمكانات للاستثمار الأجنبي الوارد :

ترصد من منظمة الاونكتاد مؤشرين مهمين لمقارنة اوضاع الاستثمار الاجنبي المباشر في كافة الدول وهما ¹ :

(1) مؤشر اداء الدولة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI performance index):

تتأثر الاجنبي المباشر الوارد

عالميا منسوبة الى حصة الدولة من الناتج المحلي الاجمالي للعالم ويحتسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية .

(2) مؤشر إمكانات الدولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI potential index) :

¹ عيسى محمد الفارسي سليمان سالم الشحومي البيئة الملائمة بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي المؤتمر الوطني حول الا

ستقبلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال (13)

تشمل معدل نمو الناتج الإجمالي نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي

انتشار خطوط الهاتف الثابت انتشار خطوط الهاتف النقال

بحوث والتطوير للناتج المحلي الإجمالي نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان

حصة الدولة من صادرات الموارد الطبيعية للعالم نسبة استيراد قطع الغيار

للأجهزة الكهربائية والسيارات للعالم نسبة صادرات الدولة من الخدمات للعالم

الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي الوارد للعالم.

دليل المؤشر:

بج : .

- مجموعة الدول السبابة : تحظى الدول بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات مرتفع وتشمل هذه الج

42 .

- مجموعة الدول المتجاوزة لإمكاناتها وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات منخفض وتشمل

هذه المجموعة 28 .

- مجموعة الدول دون إمكاناتها وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات مرتفع وتشمل 30

- مجموعة الدول المتدنية الأداء وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات

منخفض أيضا وهي المجموعة التي تنتمي إليها الجزائر والمغرب وتشمل 40

الأداء بالنسبة للجزائر في الفترة 1990-1998 (0) ليصبح في حدود 0.3 خلال الفترة

2002 140 111 يب الجزائر في هذا المؤشر 2000-1998
 في مرتبة 95 2004 بينما كان رصيد مؤشر الإمكانات بالنسبة للجزائر خلال الفترة 1988 -
 1990 في حدود 0.198 ليصبح خلال الفترة 1998 - 2000 في حدود 0.216
 96 140 بلد شمله .

(3) مؤشر التنمية البشرية :

UNDP 1990

هذا المؤشر على أساس متوسط ثلاث مكونات هي :

- طول العمر الذي يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح بين 25 85
 معدل حمو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح ما بين 0 %
 100% .

- مستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100
 40000¹ .

دليل المؤشر :

يتم ترتيب الدول في ثلاث مجم
 80 %
 مؤشر تنمية بشرية متوسط يتراوح من 50 % الى 79 %
 50 % .

وضع الجزائر :

تعتبر الجزائر من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة رغم تحسن قيمة المؤشر بها الذي بلغ 55 % 1980 ليصبح في حدود 69.7 % 2000 .
 2012 في حين احتلت تونس المرتبة 81 169 .

5. مؤشر تقويم المخاطر القطرية

جدول رقم : (08) يوضح مؤشر تقويم المخاطر القطرية (2015)

مؤشر الكوفاس	مؤشر انستيتيبيونال انفوستر للتقويم القطري		المؤشر اليوروميني للمخاطر القطرية		المؤشر المركب للمخاطر القطرية		المؤشر البلد
	ر	ت	ر	ت	ر	ت	
الترتيب							
A4	33.4	81	41.21	88	65.8	85	الجزائر
A4	50.7	54	53.7	49	73.5	57	تونس
A4	46.1	59	53.76	62	73.3	49	المغرب

المصدر : تقارير مناخ الاستثمار 2015

(من الأقل خطورة للأكثر خطورة)

■ المؤشر المركب للمخاطر القطرية :

1980 يصدر شهريا هذا المؤشر عن مجموع PRS من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية

(international country risk group)

140 18 3 :
 (50 %) (25 %)
 (25 %) .

يقسم المؤشر الدول حسب درجة المخاطرة إلى المجموعات التالية :

- 0 إلى 49.4 :
- 50 إلى 59.5 : درجة مخاطرة مرتفعة .
- 60 إلى 69.5 : درجة مخاطرة معتدلة .
- 70 إلى 79.5 : درجة مخاطرة منخفضة .
- 80 إلى 100 : درجة مخاطرة منخفضة جدا .

وهذا يعني انه كلما ارتفع رصيد المؤشر المركب قلت درجة المخاطرة ومن الجدول يتضح انه خلال عام 2005

85 140 65.8 نقطة بدرجة مخاطرة

2010 أصبحت ضمن مجموعة البلدان ذات المخاطر المنخفضة بمؤشر قيمته 72.0

■ مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية :

يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليوروميني في السنة (في مارس و سبتمبر)

9 20 185

التقويم الائتماني للقطر :

توافر التمويل المصرفي طويل المدى توافر التمويل قصير المدى توفير الأسواق الرأسمالية

عند التنازل ويشير دليل المؤشر إلى انه كلما ارتفع رصيد دولة من النقاط كانت مخاطرها القطرية اقل .

41.29	185	82	2005
			درجة مخاطرة مرتفعة . ¹
			▪ مؤشر الاستتيوشنال انفوستر للتقويم القطري :
			1998 عن مجلة " الانستيوشنال انفوستر " مرتين في السنة (وسبتمبر)
		16	151 دولة عربية يحتسب المؤشر استنادا مسوح اقتصادية يتم الحصول عليها من قبل
			رجال الاقتصاد والمحللين في بنوك عالمية وشركات مالية كبرى حيث تصنف الدول وفق تدرج من 0 إلى
			100 دل ذلك على انخفاض درجة المخاطرة .
			2005 دخلت الجزائر ضمن مجموعة المخاطر المرتفعة حيث حصلت على الرتبة 81
			151 .

▪ مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية :

			"
			(COFACE) حيث يقيس مخاطرة قدرة
		20	141 ويستند إلى مؤشرات فرعية تستخدم في
			مخاطر نقص العم
			مخاطر

انخفاض قيمة العملة المفاجئة الذي يعقب سحبات رأسمالية ضخمة مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى²

¹ شريط عابد ، أسماء بن طراد ، آليات تهيفة مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية ،العددان 72-73 2016

.190

² محمد قويه . 296

وقد صنف دليل المؤشر إلى ¹ :

1. المضاربة وتقسم إلى ثلاثة مستويات هي :

B : يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلا

C : قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب الى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلا

D : خطورة العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما الى جعل سجل السداد

السيئ جدا أكثر سوء.

استنادا إلى هذا المؤشر فقد صنفت الجزائر خلال سنتي 2002 2003 ضمن مجموعة الدول في درجة

B حيث يفيد ذلك بان للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثيرا كبيرا على سجل

السداد السيئ أصلا ².

" 2006-2010 نلاحظ تحسنا في وضعية الجزائر حيث انتقلت من درجة المضاربة B إلى الدرجة

(A4) التي تعني وضعية المخاطرة المعتدلة ويعود السبب السياسي في ذلك لتحسن الوضعية المالية للجزائر الناتجة

100 مليار دولار في نهاية سنة 2007 ³

² شريط عابد ، أسماء بن طراد . 197 .

³ 293 .

المبحث الرابع : معوقات الاستثمار في الجزائر.

بالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر والمكرسة لترقية وتشجيع الاستثمارات ، إلا أن حجم الاستثمارات المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات ، فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عن كل ما كان متوقعا من وراء التوسع في من الحوافز والتسهيلات للمستثمرين ويمكن إرجاع ذلك إلى

:

أولا : العوائق الإدارية والتشريعية.

ية التي تحول دون تطور الاستثمار في الجزائر ما يلي :

1-1 : الفساد الإداري:

الحصول على الرشوة ، فيعتبر قيام الموظف أو الم

رشوة فسادا ، وكذلك تعتبر الحالة المعاكسة فسادا عند تقديم خدمة يمنعها القانون كتسريب المعلومات السرية

وتقدم تراخيص غير مسموح بها قانونا¹.

ة إلى الفساد منه سنة 1995

درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد ،

ويحاول المؤشر عبر مجموعة من الموسوعات ، ومصادر معلومات معتمدة ، تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة

ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المعني

، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية ، وعشرة التي تعني درجة شفافية عالية ، هذا وقد

2005 146 دولة داخلية في الترتيب ، واحتلت 2004 97

¹ بلوج بولعيد ، معوقات الاستثمار في الجزائر ، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا ، العدد 04 ، 82.

159 دولة ، وبالرغم من التحسن المسجل في محاربة الفساد في السنوات الأخيرة ، يبقى انتشار الرشوة والفساد الإداري من أهم عوائق الاستثمار الأجنبي من أصل 159 دولة ، وبالرغم من التحسن المسجل في محاربة الفساد في السنوات الأخيرة ، يبقى انتشار الرشوة والفساد الإداري من أهم عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر¹

1-2 : عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية :

"إن من بين القطاعات التي تشجع على انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول وصلاحيات هذا الجهاز فعلا في استقبال المستثمرين الأجانب ، وهذا في بداية الأمر عن القيام بزيارة استطلاعية لمعرفة الظروف الاقتصادية والاجتماعية و السياسة للدول النامية ، والملاحظ في الكثير من الدول النامية التي تمتاز بجهاز جمركي بيروقراطي متعفن أدى بالكثير من رجال الأعمال إلى الرجوع من حيث أتوا في أول زيارة² ونلعب الجمارك دورا فعلا في هذه العملية

لأسباب التالية:³

- 1- إن وجود تسهيلات جمركية وإدارة فعالة تسمح بانتقال البضائع والتجهيزات من دولة لأخرى.
- 2- إن وجود مصالح جمركية تساهم في تشجيع الصادرات تكون حافزا للمستثمرين على القيام بمشايح يكون هدفها الإنتاج بغرض الطلب المحلي والتصدير إلى الخارج.
- 3- إن احترام مصالح الجمارك القوانين الدولية، والخاصة فيما يخص القوانين الجمركية ن في متابعة المعاملات الاقتصادية غير قانونية، هذا باحترام القانون وتطبيقه على كل المتعاملين الاقتصاديين يجعل السوق يسودها روح

.125-124

¹ - صالح مفتاح دلال بن سمينة

.85

2-3

4- إن تطبيق الإجراءات الخاصة لمكافحة الغش والتزيف في المعاملات التجارية وحقوق الملكية الفكرية يساعد على ممارسة الاستثمارات في مناخ موثوق به ومقبول .

5- الإسراع والأخذ بعين الاعتبار في المعاملات الاقتصادية تكون حافز الأجنبي بان يستثمروا في

6- إن انتشار الرشوة والمحاباة في القطاع الجمركي يؤدي إلى انتشار الریوع التي يحصل عليها المرتشي و هذا يجعل السوق يسودها المنافسة غير التامة أو بظهور الاحتكا .

1-3 :عوائق قانونية أخرى:

"عدم وضوح النصوص القانونية والإدارية الخاصة بالاستثمار وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها ، وكذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى ، لا سيما عدد القطاعات التي لا تزال تعاني شبه جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية وحتى بعض

1 ."

ثانيا : المعوقات الاقتصادية.

من بين المعوقات الاقتصادية التي ساهمت في ضعف الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر ما يلي :

2-1 : الاستقرار السياسي:

لغياب الاستقرار السياسي اثر كبير على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات

خاصة ، حيث أن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما تحفيز جلب الاستثمارات في هذا البلد.²

¹- صالح مفتاح، دلال بن سمينة، مرجع سابق، ص125.

²-على همال ، فاطمة آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الاورومتوسطية مجلة الاقتصاد والمناجمت ،

نظرا للوضعية الاقتصادية والأمنية التي عرفتھا الجزائر خلال

< >

، ولهذا قامت برفع علاوات تامين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية إلا أن هذه الزيادة لم تكن المحدد لغياب

الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها .

2-2 : عدم وجود سوق منافسة :

ويمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية :¹

1- إن من بين الأسباب التي جع

يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الانتقال إلى اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأس مالي كما أن الآليات التي

يسير بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى التي تتنافس في .

2- كما أن الكثير من الاستثمارات في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخوصصة وان الجزائر رغم ما

أصدرته من قوانين فان عملية الخوصصة لم تطبق كما يجب وهذا نظرا لتعقيد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة

على الطبقة العاملة والاقتصاد الوطني ، لذلك أصبحت محل شك من طرق بعض الأوساط في الجزائر وخاصة

النقابة التي تحاول الدفاع عن مناصب الشغل وعدم المغامرة إلا إذا كانت نتائجها مضمونة.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات ، وهذا

القطاع لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب رغم أن نشاطه يمثل 44% من النشاط الوطني ، إضافة إلى ذلك فان

نقص التجربة والخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب منه ، لان القطاع الخاص في بعض الدول

هو الذي يجذب الأموال بفضل خبرته وعلاقته الخاصة مع المستثمرين الأجانب.

4- إضافة إلى النقاط السابقة فإن الاستثمار الأجنبي المباشرة لا يمكن أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر الدولة المضيفة ، ولكن ما يلاحظ في الاقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب وهذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري كما أن التسهيلات والتلاعبات في هذا المجال شجع الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الاستثمار.

5- أما الجانب الآخر فهو أن المؤسسات الاقتصادية العمومية خاصة لم يتم الفصل في وضعيتها سواء كان لمستثمر أن يقوم بالاستثمار في محيط لا يعرف كيف سيكون المستقبل الاقتصادي فيه لان تدعيم الدولة في هذه القطاعات تتناقض مع التسهيلات والقوانين الاستثمارية التي سنتها الجزائر والتي لا تميز بين المستثمر المحلي و الاجنبي.

6- فاعلية المؤسسات البنكية وخاصة القطاع الخاص وعدم تطوره ، وأخيرا نلاحظ كارثية بنك الخليفة وإغلاق بعض البنوك الأخرى نظرا لعدم قيامها بتعهداتها تجاه المتعاملين والمجتمع ، كما أن فشل تجربة بورصة الجزائر تجعل المستثمرين يفضلون التوجه إلى دول أخرى يكون فيها المحيط المالي فعلا .

7- كما أن الظاهرة الأخرى الخطيرة هي انتشار المخدرات والاتجار فيها تجعل السوق الجزائرية محل شك هذه الأموال القدرة تسير من طرف عصابات محلية ودولية منظمة تحاول غسيل للمحليين أو الأجانب ، فحسب تصريح مصالح الدرك الوطني فان عدد الملفات بح 10000 10

وهذا الداء يجب محاربتة لما له من أضرار فادحة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية.

8- إضافة إلى الأسباب السابقة وحسب تقرير أصدره البنك العالمي بعنوان : 2006 فانه من العوامل التي تؤثر سلبيا على بيئة الأعمال في الجزائر منافسة القطاع الموازي الحادة ، فقد أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق

الوطنية وهي نسبة مرتفعة جدا وبالتالي فان الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا ، كما أن هذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر سواء كان محلي أو أجنبي إن يستثمر في سوق تسوده

2-3 : عائق العقار:

من أهم العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو مشكل الع
جدا على استمرار المستثمرين حيث أن الإشكال يكمن في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح
(الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد)

¹ كما أن مشكل العقار الصناعي يعد من أهم العراقيل ومن أهم المشاكل التي

تعرّضه مايلي ²:

1- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق السنة.

2- تخصيص الأراضي بتكاليف باهضة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة أو في

اط وهمية لعدم إنشائها بعد ، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها .

-3

-4

"كما أن العقار الفلاحي لا تختلف مشاكله كثيرا عن العقار الصناعي ، إذا انه يبقى العائق الأساسي في تطوير

نه

18-83 في 31 1983 تتعلق باستصلاح الأراضي وحيارة الملكية العقارية"³

¹ محبوب بن حمودة ، إسماعيل بن قانة ، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي ، مجلة المباحث ، العدد 05 2007 66.

² علي همال ، فطيمة حفيظ ، مرجع 385 .

³ محبوب بن حمودة ، إسماعيل بن قانة ، مرجع سابق ، ص66.

” أما العقار السياحي في الجزائر فانه يعاني من مشاكل عديدة نذكر منها :¹

-1

2- الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي وانتشار البناءات الفوضوية بهذه المناطق

3- تدهور المحيط الطبيعي مثل التلوث وغياب قواعد العمران مما أدى إلى تحويل الموارد عن طبيعتها السياسية

ير فرص الاستثمار في بعض المناطق ذات القيمة السياحية العالية.

4- تعرض العقار السياحي لأطماع مختلفة تترتب عنها مضاربة في الصفقات العقارية المتعلقة بقطع الأراضي

ثالثا: عوائق مرتبطة بالوضعية الأمنية والاجتماعية.

3-1 : العوائق المرتبطة بالوضعية الأمنية.

.... الخ بهذا الصدد نشير إلى بلدنا الجزائر والذي عانى من تأزيم

هذه الأخيرة في إفساد صورة الجزائر على المستوى الإقليمي والدولي وبالتالي أصبحت

تمثل عائقا أساسيا لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك تردد المتعاملين الأجانب في اتخاذ القرارات المتعلقة

به ومن ثمة آثار مخاوفهم خاصة وان هؤلاء مقتدين على تقويم الوضعية الأمن

اتخاذ القرارات المتعلقة بذلك ، وكذلك إلى جانب تخوفهم من النصوص القانونية لأنها ثابتة وليست مستقرة من

تخوفهم لإدراكهم أن الجزائر تقوم بسن القوانين لكن لا تطبقها في ارض الواقع فلا بد على الجزائر أن تنظر إلى

2 .

3-2: العوائق المرتبطة بالوضع الاجتماعية.

إن دراسة المستوى المعيشي للبلد المستهدف يعتبر نقطة هامة لتحديد جاذبية البلد من عدمه ، وبما أن

المستوى المعيشي للأفراد يتحدد عن طريق معرفة مستوى الدخل ، نجد أن الطلب يتأثر

زاد الدخل مرتفعا والعكس صحيح ، وبما أن الجزائر تعاني من مستوى معيشي متدني فان هذا يعرقل الاستثمار

الأجنبي المباشر لان غالبية السكان لا يستطيعون شراء هذه السلع خاصة إذا

رؤوس أموال كبيرة مما يؤدي إلى ار¹.

¹- صابور خيرة ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وحوافزه ، مذكرة تخرج دكتوراه، جامعة يحي فارس بالمدينة 2007 .129

الجدول رقم -09- : يلخص ترتيب الجزائر في جميع المؤشرات المذكورة في الفصل الأول لسنة 2015 :

المؤشر	نسبة المؤشر لسنة 2015
معدل التضخم (%)	4.8
معدل النمو الحقيقي (%)	3.8
معدل البطالة (%)	9.5
احتياطي الصرف مليار دولار	110.2
المديونية الخارجية مليار دولار	4.4
خدمة الدين كنسبة من الصادرات	0
رصيد ميزان المدفوعات مليار دولار	33.15
رصيد الموازنة مليار دولار	0
سياسة التوازن الداخلي	3
سياسة التوازن	0
السياسة النقدية	0
المؤشر المركب للمناخ	1
التنافسية العالمية	81
الحرية الاقتصادية	119
التنمية البشرية	84
المؤشر المركب للمخاطر القطرية	72
مؤشر اليوروميني	46.8
مؤشر انستيتيبيونال انفوستر للتقويم القطري	47.5
مؤشر الكوفاس	A4

على ما جاء في الفصل . :

خلاصة الفصل الأول

تلف المفاهيم الأساسية حول الاستثمار، والنظريات المفسرة له عبر العصور باعتبارها الحجر الأساس لدراسته وتطوره. أصبح من الواضح الآن، أن الاستثمار يعتبر كأحد المتغيرات الاقتصادية الكبرى، له بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية. وهو متغير خطير إذا لم يحسن استخدامه على أحسن وجه، باعتباره مرتبطاً أشد الارتباط بالدخل القومي، عن طريق الادخار الذي يعتبر مصدراً مهماً له، وعن طريق الإنتاج باعتباره مؤثراً فيه، ويمثل من الناحية البنيوية الجانب الأكثر أهمية في تراكم رأس المال.

وبتحديد معنى الاستثمار، كعنصر رئيسي في التـ

الاقتصادي، ويأخذ في سير عمله أشكال توزيع متعددة، وهي المشكلة الكبيرة في السياسة الاقتصادية، التي تعتبر أساسية في التنمية الاقتصادية.

وما يمكن استنتاجه أيضاً من هذا الفصل، أن الهدف العام من الاستثمار يختلف من وجهة

الاقتصادية الوضعية، عن مفهومه في الاقتصاد الإسلامي حيث أن النظريات الوضعية

تحدد هدف الاستثمار، على أساس تعظيم الأرباح بأقصى قدر ممكن. أما الاستثمار في الإسلام لا

يهمل تعظيم الأرباح، ولكنه لا يجعل هذه الأرباح هدفاً أساسياً، وإنما ينظر إلى هذه الأرباح كوسيلة

لتحقيق هدف أسمى هو مصلحة الجماعة الإسلامية، وتحقيق التنمية بأبعادها الاقتصادية

والاجتماعية، والتي تحقق منفعة الجميع.

تمهيد

يعتبر التمويل أحد أهم المتغيرات التي يحكم ويحدد عملية التنمية ويعتبر من الوظائف البالغة الأهمية في مختلف المؤسسات وخاصة الكبيرة منها، وذلك لما يترتب على عمليات التمويل من اتخاذ مجموعة من القرارات، أهمها القرارات المتعلقة باختيار مصادر التمويل والقرارات المتعلقة بالائتمان.

وأصبحت الدراسات في مجال التمويل من الموضوعات التي احتلت مكانة هامة سواء من ناحية أدوات التمويل والتي تتمثل في البنوك وشركات التأمين والبورصات بجانب صناديق التوفير وبنوك الادخار، أو من ناحية مصادر التمويل المتمثلة في الأسهم والسندات والقروض والودائع و الاحتياطات ...إلى آخره.

ولا شك أن الدراسات التمويلية احتلت مكانة هامة نظرا لاتساع المشروعات وكبر حجمها وتأثيرها الواضح الكبير على الاقتصاد، وأن المشروعات بمختلف أنواعها وخاصة شركات الأموال أصبحت تشكل عنصرا رئيسيا في تنمية الاقتصاد، ورفع مستوى المعيشة بجانب إتاحتها لفرص العمل المتعددة، لذا احتل التمويل أهمية خاصة في الدراسات الاقتصادية، إلى أن أصبح له فرعا خاصا.

و التمويل من الموضوعات الهامة سواء في علم الاقتصاد أو في الإدارة المالية، والتمويل يكون لأهداف إنتاجية كسواء الآلات أو لأهداف استهلاكية، كما يمكن أن يكون الممول ممن يقصد الربح بعمله التمويلي فيكون التمويل استراتيجيا ، يتضمن هذا الفصل:

المبحث الأول : التمويل في الفكر الاقتصادي .

المبحث الثاني :مصادر التمويل .

المبحث الثالث : الموازنة العامة للدولة .

المبحث الرابع :المخاطر المرتبطة بالتمويل وطرق إدارتها .

المبحث الأول : التمويل في الفكر الاقتصادي

أولا : مفاهيم عامة للتمويل:

يعتقد بعض الاقتصاديين أن أهم عقبة تعرقل عملية التنمية الاقتصادية في الدول هي افتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال، ويعود ذلك إلى أن الطلب على رأس المال يحكمه الميل إلى الاستثمار في المجالات التي يتوقع فيها تحقيق أكبر عائد.

1-1- تحديد مفهوم التمويل :

أولا : الاستعمال اللغوي لكلمة التمويل : التمويل هو تدير أو إنفاق المال، فهو مشتق منه، والتمويل هو كسبه، جاء في لسان العرب " وملت بعدنا تمال وملت و تمولت، كَّله : كثر مالك ¹ " ونفس المعنى جاء في القاموس المحيط: " وملت تمال وملت و تمولت واستملت : كثر . مالك ... وملتته (بالضم): أعطيته المال ²"

وحسب قاموس La Rousse يعرف التمويل على أنه " :توفير الإمكانيات المالية الضرورية لتسيير أو تطوير مشروع ما، سواء كان عاما أو خاصا ³"

ثانيا : تعريف التمويل : تعددت الآراء و التعاريف حول موضوع التمويل لدرجة يصعب وضع تعريف محدد دقيق يعبر عن المعنى الحقيقي له، وفيما يلي نورد بعضا من هذه التعاريف:

¹ ابن منظور، لسان العرب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، دون تاريخ، ج11، ص 636 ، (مادة مول)

² الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، ط2،الدار الحسينية ، القاهرة ، 1344هـ، ج1، ص 52 ، (مادة مال)

³ Le Grand Dictionnaire Encyclopédique « La Rousse », (Paris :Librairie La Rousse, Tome4)

الأول: التمويل يمثل أحد الوظائف الأساسية للإدارة المالية فهو يمثل " إحدى وظائف المؤسسة التي تشمل تنظيم مجرى الأموال فيها وتخطيطه والرقابة عليه والتحفيز المالي لأفراد المؤسسة"¹ ، ففي السابق كان ينظر إلى الإدارة المالية على أنها وسيلة للحصول على التمويل فقط، حيث كانت مهمتها حسب عبد الحلیم كراجه وآخرون هي:

"تدبير الأموال من منظور خارجي أي منظور المقرضين والمساهمين دون الاهتمام بعملية (اتخاذ القرار داخل المؤسسة"²

غير أن وظائف الإدارة المالية توسعت لتشمل التخطيط المالي للحصول على الأموال(التمويل) ، استثمار الأموال (إدارة الموجودات)، الرقابة المالية، ومعالجة بعض المشاكل المالية الخاصة التي قد تواجه المشروع. وتبقى وظيفة التمويل ظاهرة عند إنشاء المشروع وفي أثناء حياته، الأمر الذي يصعب من مهمة الإدارة المالية التي يتوجب عليها الإلمام الكامل بمصادر التمويل وبأوقات وكميات الأموال التي تحتاجها دون التغاضي عن الالتزامات التي تترتب للحصول على مثل هذه الأموال.³

الثاني: يعرف التمويل على أنه توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام غير أن اعتبار التمويل على أنه الحصول على الأموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع يمثل نظرة تقليدية، بينما النظرة الحديثة له تركز على تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد.⁴

¹ دخيل الشماع ، نقلا عن هاشم رحيم السمورائي في مرجعه ، الإدارة المالية ، منهج تحليلي شامل ، ليبيا ، الجامعة المفتوحة ، ط2 ، 1997 ، ص 24 .

² عبد الحلیم كراجه و آخرون ، الإدارة و التحليل المالي ، عمان ، دار الصفاء ، ط1 ، 2000، ص 15 .

³ المرجع نفسه ، ص 16

⁴ أحمد بوراس، تمويل المؤسسات الاقتصادية، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2008 ، ص 24

الثالث: يعبر التمويل عن كافة الأنشطة والأعمال التي يقوم بها الأفراد والمشروعات للحصول على الأموال اللازمة برأس المال أو بالاقتراض واستثمارها في عمليات مختلفة تساعد على تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلاً في ضوء القيمة المتاحة حالياً للاستثمار والعائد المتوقع الحصول منه (والمخاطر المحيطة به ¹ .

الرابع: يعرف التمويل على أنه التغطية المالية الكاملة للمشروع سواء من الداخل أو من الخارج، فهو عملية تزويد المؤسسة برؤوس الأموال التي هي بحاجة إليها لتغطية مصاريف دورتها الاستغلالية والاستثمارية ويتكون من مجموعة من الأسس العملية التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها (المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد ومؤسسات الأعمال. ²

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التمويل هو عبارة عن إتاحة أو تدبير الموارد النقدية للمشروع في أي وقت تكون هنالك حاجة إليه والتي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية التي توجه لتكوين رؤوس الأموال الجديدة، ويكون التمويل عن طريق تحديد أفضل مصدر للأموال وذلك بالمقارنة بين مصادره المتاحة.

ثانياً : أنواع التمويل :

ينقسم التمويل حسب المدة إلى ثلاثة أنواع وحسب مصدر الحصول عليه على نوعين، وحسب الغرض الذي يستخدم لأجله إلى نوعين أيضاً، وسوف نتعرض لهذه الأنواع فيما يلي:

1- أنواع التمويل من حيث المدة : بموجب معيار المدة تنقسم أنواع التمويل إلى:

أ - تمويل قصير الأجل: يقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال وشراء المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها ³ .

¹ الحجازي عبيد على أحمد، مصادر التمويل، دار النهضة، بيروت، لبنان، سنة 2001، ص ص 11-12.

² فورد ستون بوجين، التمويل الإداري، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1993، ص 20

³ منير إبراهيم هندي، سلسلة الفكر الحديث في مجال الإدارة المالية (2) " الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل " توزيع منشأة المعارف الإسكندرية 1997، ص 5.

ب - تمويل متوسط الأجل: يستخدم التمويل المتوسط الأجل لتمويل حاجة دائمة للمؤسسة كتغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين، وتكون مدته ما بين سنة وخمسة سنوات¹.

ج - تمويل طويل الأجل: وينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المردودية على المدى الطويل وتوجه أيضا إلى مشاريع إنتاجية تفوق مدتها خمس سنوات ينشأ من طلب على الأموال اللازمة لإجراء التحسينات ذات صبغة الاستثمار كاستصلاح الأراضي وبناء أو إنشاء مؤسسات صناعية وغيرها من العمليات التي تؤدي إلى زيادة إنتاجية الوحدة المستثمرة في المدى البعيد والتي تزيد فترة احتياجها التمويلية عن خمسة سنوات فما فوق².

2- أنواع التمويل من حيث مصدر الحصول عليه: وينقسم التمويل من حيث مصدر الحصول عليه إلى:

أ - التمويل الذاتي: ويقصد بالتمويل الذاتي أو الداخلي مجموع الوسائل التمويلية التي أنشأها المؤسسة بفعل نشاطها الإنتاجي والتي تبقى تحت تصرفها بصورة دائمة أو لمدة طويلة، وعليه فالتمويل الذاتي هو نمط من التمويل يستخدم تراكم المدخرات المتأنية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية، وتختلف قدرة المشروعات في الاعتماد على هذا المصدر لتمويل احتياجاتها، ويرجع ذلك إلى أن توسيع إمكانيات التمويل الذاتي يرتبط أساسا بقدرة المشروع على تخفيض تكاليف الإنتاج من جهة، ورفع أسعار منتجاته الأمر الذي يسمح بزيادة الأرباح من جهة أخرى³.

ب - التمويل الخارجي: ويتمثل في لجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض، سندات، أسهم) لمواجهة الاحتياجات التمويلية وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتية المتوفرة لدى المؤسسة، ويمكن التمييز هنا بين التمويل الخاص الذي يأتي من مدخرات

¹ نبيل شاكر، إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الجديدة - جامعة عين شمس، القاهرة، 1998، ص 71.

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003، ص 76.

³ عقيل جاسم عبد الله، تقييم المشروعات - إطار نظري وتطبيقي، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية، 1999، ص 13، 14.

القطاع الخاص أفراد أو مؤسسات والذي يكون في شكل أسهم ومستندات وبين التمويل العام والذي يكون مصدره موارد الدولة ومؤسساتها من قروض بنكية وسندات الخزينة¹.

3- أنواع التمويل حسب الغرض الذي يستخدم لأجله: وينتج من هذا التصنيف مايلي:

أ - تمويل الاستغلال: يصنف إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة الاحتياطات والمعاملات قصيرة الأجل والتي تتعلق بتنشيط الدورة الإنتاجية في المؤسسة.

ب - تمويل الاستثمار: ويتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة وتوسيع الطاقة الحالية للمشروع لاقتناء الآلات والتجهيزات وما يليها من العمليات التي تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي للمشروع.

ومن وجهة نظر المخطط الجزائري الاستثمار هو حصيلة ثلاث نشاطات هي:

- اقتناء أو خلق سلعة معمرة بهدف زيادة طاقة الإنتاج أو إنشاء مجموعات إنتاجية كاملة؛ - تجديد التجهيز الموجود المتعلق باستبدال سلعة معمرة بسلعة أخرى معمرة للمحافظة على طاقات الإنتاج؛ - نفقات الصيانة والإصلاحات الكبيرة للعتاد المتخصصة لإطالة الحياة الاقتصادية للتجهيزات الموجودة.
- أما الخاصية الأساسية لتمييز تمويل الاستثمار هي أن العائد على الأموال المنفقة على الاستثمار تتحقق بعد فترة زمنية طويلة نسبياً، كما أن العائد لا يتحقق دفعة واحدة وإنما يتوزع على فترات².

¹ عمر صخري ، التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1991 ، ص 168 .

² راجح خوي، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص 97 .

ثالثا: أسس التمويل

3-1 - طرق التمويل: تتمثل طرق التمويل في التمويل المباشر والتمويل غير المباشر¹.

التمويل الداخلي:

نقصد بالتمويل الداخلي للمؤسسة مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج، أي مصدرها ناتج عن دورة الاستغلال للمؤسسة، و تتمثل أساسا في التمويل الذاتي².

1-التمويل المباشر:

وهو يعبر عن العلاقة بين المقرض والمستثمر ودون أي تدخل من وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي ويتخذ هذا التمويل صور متعددة كما يختلف باختلاف المقترضين، تتم عملية التمويل المباشر باتصال بين المقترضين والمقرضين بدون تدخل وسيط مالي، من خلال إصدار مستخدم الأموال - وحدات العجز المالي -الذين يمثلون بالنسبة للوحدات ذات الفائض المالي المقترضين النهائيين، أصل مالي) تدفق مباشر للأوراق المالية (عادة ما يتعهد المدين - المقرض - بدفع سلسلة من المدفوعات للدائن في المستقبل حتى يسترد صاحب الأموال مدفوعاته بالإضافة إلى عائد مناسب مقابل مخاطر التسليف. و تمثل الأصول المالية المتنازل عنها مستند مطالبة . لحق الموارد أو الدخل مقابل هذه الأموال³ ، حيث تمول الوحدات الاقتصادية جزءا من احتياجها عن طريق ميكانيزم التمويل المباشر الذي تم تعريفه من قبل⁴ E.Shaw & J.Gurley ، التمويل المباشر يمثل دائرة تمويل قصيرة أين الأسواق المالية المنظمة تلعب دور هام بفضله عدة مزايا تحملها⁵ ، وعليه يمثل التمويل المباشر قناة تمويلية يتم بواسطتها انتقال الأموال من الوحدات المقرضة (المدخرة) إلى الوحدات المقرضة (المستثمرة) بدون تدخل الوسطاء الماليين.

¹ مصطفى رشيد شبيحة، اقتصاديات النقود والمصارف والمال، الإسكندرية، الطبعة السادسة، ص 446، 450.

² قش عبد الله، بدائل تمويل المؤسسة في ظل العولمة المالية، مجلة علوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد 02، جانفي 2007، ص 32.

³ Robert Ferrondier, Vincent Koen, Marché de capitaux et technique Financières 4 édition, Economica, Paris, 1997, P: 21.

⁴ J.Gurley & E.Shaw, « Money in theory finance », Brooking institution Washington DC, 1960.

⁵ Gilbert Koenig, « analyse monétaire et financière », Edition economica, Paris, 2000, p24.

تقوم الوحدات الانفاقية العجزية (المقترضة) بإصدار الأدوات المالية وبيعها بمساعدة من خبراء الأسواق أو بدونها إلى الوحدات المدخرة مباشرة وتسمى بالأدوات أو الأوراق المالية المباشرة¹ ، والشكل التالي يوضح هذا النوع من التمويل²:

الشكل رقم (03) قنوات التمويل المباشر



المصدر: عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سبق ذكره، ص 28

إن أبسط أنواع التمويل المباشر يتمثل بالجزء السفلي من الشكل أعلاه، حيث يتم الاتصال مباشرة بين الوحدات العجزية ووحدات الفائض المدخرة وهذا لا يحصل إلا في حالة وجود علاقات شخصية ومعرفة سابقة بين الطرفين، إلا أن هذه القناة التمويلية البسيطة تعاني من بعض الصعوبات أهمها³:

- تظهر هذه العلاقة المباشرة مشكلة أولى تتمثل في صعوبة تعارف طرفي العلاقة، أي كيف لأي شخص أن يعرف أن شخصا آخر له فائض مالي ما لم يكن يعرفه معرفة شخصية؛
- حتى وإن لم التعارف ما بين هذين الطرفين، فليس من السهل أن يكون هناك توافق في الرغبات من حيث الزمان والمكان، لذلك وجب أن يحصل توافق بين رغبات الوحدات المدخرة والوحدات المستثمرة على شكل ومبلغ القرض حتى وبعد حصول الاتصال أو التعارف بينهم؛

- تتمثل الصعوبة الثالثة في عدم قدرة المقرض على تقدير كل الأخطار المحتملة مما يضعف من فرص التوظيف

¹ Frederic S.Mishkin, « The Economics of Money, Banking, and financial markets », Pearson Addison Wesley, 8 Edition, Boston, 2006, p24.

² عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، " النقود والمصارف والأسواق المالية"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان - الأردن - 2004، ص 89-91.

³ الطاهر لطرش، " تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص ص 6-7.

الجيد للأموال، ويقلل من إمكانيات الاستعمال الأمثل للموارد؛

- تتجسد الصعوبة الرابعة في أن التمويل المباشر يدفع إلى تجميد الأموال المقرضة إلى غاية تاريخ التسديد، وهو أمر لا يخدم أصحاب الفائض المالي خاصة؛ لهذه الأسباب تستعين الشركات الكبرى بخبراء السوق في تسويق الأدوات المالية والحصول على المبالغ المطلوبة بأقل تكلفة ممكنة من جهة وتستعين الوحدات المدخرة بهم لإبداء المشورة وإيجاد أفضل استثمار مالي لمدخراهم، ويوضح الشكل السابق في الجزء العلوي منه هذا الأسلوب من التمويل المباشر.

ويمكن تصنيف مؤسسات الخبرة المالية إلى نوعين رئيسيين هما¹: مؤسسات السمسرة المالية ومؤسسات المتاجرة المالية حيث تختص الأولى بتسويق الأدوات لحسابها الخاص، أما المؤسسات الثانية فتقوم ببيع وشراء الأدوات المالية سواء كانت أدوات دين أو أدوات ملكية لحسابها الخاص بدون تغيير شكلها أو اسمها أو فئتها التي صدرت بها، ولهذا فهي تتحمل عنصر المخاطرة في حالة تقلب أسعار هذه الأدوات، فتخسر في حالة انخفاض أسعارها وتربح في حالة ارتفاعها، وفي هذا يقع الفرق الرئيسي بين المؤسسات المالية المتاجرة ومؤسسات السمسرة، ومن أهم مؤسسات المتاجرة هي ما يسمى بشركات أو بنوك الاستثمار والتي قد تقوم بمهام المتاجرة والسمسرة معا بالإضافة إلى تقديم الاستشارات المالية لدوائر الدولة والقطاع الخاص.

أ- بالنسبة للمشروعات: في هذه الحالة نستطيع أن نتحصل على قروض وتسهيلات إئتمائية من عملائها أو حتى المشروعات الأخرى، فمع هذا تفضل بعض المشروعات على الأموال اللازمة لتمويل استثمارها عن طريق الاقتراض فتصدر سندات لتحقق لصاحبها عائد ثابت بقيمة القرض ويفضل عندئذ الأفراد إلا هذه الوسيلة أنها تحقق لهم دخل ثابت دون تحمل المخاطر الناشئة عن الاستثمار الجديد وتفضل المشروعات، أيضا هذه الوسيلة لما تحقق لها من استغلال لمواجهة دائيتها.

¹ David S Kidwell & Richard L. Peterson, « Financial institutions, Markets, and money », The Dryden Press, 3rd Edition, Chicago U.S.A, 1987, p22-24..

ب - بالنسبة للأفراد: فالحصول على الأموال اللازمة لتمويل احتياجاتها الاستهلاكية أو الاستثمارية عن طريق المؤسسات الوسيطة مصرفية أم غير مصرفية، أي التمويل المباشر تتعدد صورته وأشكاله فقد تتم القروض مباشرة بين الأفراد ببعضهم البعض، أو بين الأفراد والمشروعات ومقتضى أوراق تجارية.

ج - بالنسبة للحكومات: تلجأ الحكومة إلى التمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد والمشروعات التي ليس لها طبيعة مالية مصرفية أو غير مصرفية، وتصدر الدولة لهذا الغرض سندات متعددة الأشكال تستهلك خلال مدة مختلفة وبأسعار فائدة متباينة.

وهذا يعني أن هذه الوسيلة في التمويل تحتل أهمية نسبية أقل بالمقارنة بطرق التمويل الأخرى وخاصة التمويل غير المباشر والنتيجة الهامة يمكن استخلاصها من هذه الوسيلة أنها مثل سابقتها لا تؤدي إلى زيادة حجم وسائل الدفع.

2 - التمويل غير المباشر:

وهو يعبر عن الصورة الأخيرة للتمويل عن طريق الأسواق بواسطة المؤسسات المالية الوسيطة بمختلف أنواعها (مصرفية، غير مصرفية) فتقوم هذه المؤسسات بتجميع المدخرات النقدية من الوحدات ذات الفائض (أفراد أو مشروعات) ثم توزع هذه الإدخارات على الوحدات التي تحتاجها، فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توفق بين متطلبات مصادر الادخار ومتطلبات مصادر التمويل إذ أن أكثر المصادر الادخارية توظف للمخاطر أو نتيجة عدم ثقتها في الاستثمارات المقدمة وعندئذ تقوم هذه المؤسسات المالية بمخاطبتهم سندات جديدة ذات جاذبية معينة كأن تقدم لهم خدمات وتشجع رغبتهم في السيولة أو المضاربة¹.

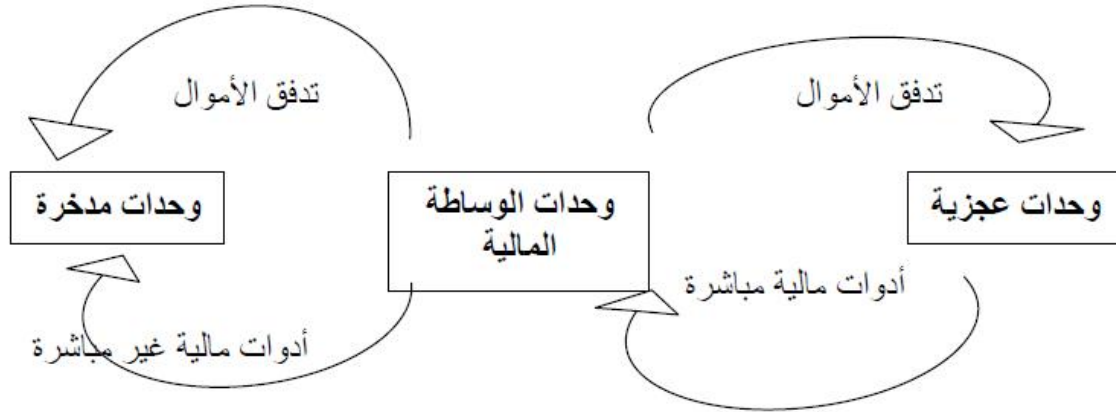
من هذه الوسيلة في التمويل يمكن استخلاص ما يلي:

- قدرة المؤسسات الوسيطة على تحويل الاكتناز الادخاري إلى توظيف ادخاري.

¹ جمال لعمارة، ريس حدة، تحديات السوق المالي الإسلامي، الملتقى الدولي حول "سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات" دراسة حالة الجزائر والدول النامية، بسكرة 22 نوفمبر - 2006، ص 364.

-قدرة بعض المؤسسات المالية الوسيطة (المصرفية) على مضاعفة حجم القوة الشرائية المقدمة للتوظيف الاستثماري اعتمادا على نسبة معينة من الادخار المتبقية.

الشكل رقم (04) قنوات التمويل غير المباشر



المصدر: عبد المنعم سيد علي، نزار سعد الدين، مرجع سابق، ص 92 :

يظهر من الشكل بان مؤسسات الوساطة المالية تقوم بدورين منفصلين في عملية تدفق الأموال من الوحدات المدخرة إلى الوحدات العجزية، فهي تقبل أو تشتري أدوات مالية مباشرة (وتسمى بالأدوات المالية الأولية (من الوحدات العجزية لقاء منحها المبالغ التي تحتاجها، وهي العملية الموضحة في الجزء الأيمن من الشكل .وبنفس الوقت تقوم بإصدار أدوات مالية خاصة تسمى بالأدوات غير المباشرة أو الثانوية والتي تبيعها إلى الوحدات المدخرة بالمبالغ المتفق عليها في عملية أخرى والتي تظهر في الجزء الأيسر من الشكل، وبطبيعة الحال لا يشترط تزامن العمليتين أو تساوي مبالغهما الكلية أو دفعاتهما الجزئية، فمؤسسات الوساطة عادة تمنح قروضا بمبالغ كبيرة تحتاجها المؤسسات المستثمرة وتقبل من المدخرين دفعات أصغر وحسب إمكانياتهم المحدودة وبما أن الأدوات المالية التي يصدرها الوسطاء وتقبلها الوحدات المدخرة لا تمثل حقا مباشر على المقترض الأخير أو الوحدات العجزية فقد سميت هذه القناة التمويلية بالتمويل غير المباشر والذي تشكل الوساطة المالية الحلقة الأساسية فيها¹.

¹ عبد المنعم سيد علي، نزار سعد الدين، مرجع سابق، ص ص 92، 93 .

3- تحديد شكل التمويل المرغوب:

قد تلجأ المؤسسة إلى الاعتماد على القروض إلى إصدار بعض الأسهم والسندات وعادة ما يتم تحويل الأنشطة الموسمية بقروض موسمية ذات دفعات موسمية وتجدد الإشارة إلى ضرورة عدم الإسراف في إصدار السندات أو الأسهم لأن ذلك يرتب التزامات معينة على المؤسسة وهذا حال القروض أيضا، ولهذا تأتي ضرورة التناسب بين مدة التمويل وأسلوب التمويل.

3-3- وظيفة التمويل ومجالات المعرفة الأخرى :

هناك علاقة بين وظيفة التمويل ومجالات المعرفة الأخرى كالحسابية والاقتصاد، حيث تعتمد الوظيفة المالية على العلوم الاقتصادية في تموين بيئة ونظرية التمويل وبصفة خاصة الاقتصاد فالأول يختص بالبيئة العامة والمنظمات ، Macroeconomics والاقتصاد الجزئي Microeconomics التجميعي المالية، أما الثانية تختص بتحديد الإستراتيجيات المثلى للشركات المساهمة والمشروعات الفردية وهذه الجوانب لها تأثير على ممارسات الإدارة المالية وذلك كما يلي¹:

1- العلاقة بين الاقتصاد التجميعي والوظيفة المالية:

إن الاقتصاد التجميعي يهتم بالبيئة التي تمارس فيها وظائف التمويل، ولهذا فإن النظريات الاقتصادية تفيد في فهم المتغيرات التي لها علاقة بهذه البيئة إذ أنه يعطي اهتماما للنظام المصرفي ككل والوسطاء الماليين وأيضا السياسات المالية الحكومية ومتابعة النشاط الاقتصادي داخل المجتمع وكيفية السيطرة عليه، إذ أن هذه النظريات الاقتصادية تتطرق إلى المنظمات والمؤسسات المالية الدولية التي تتدفق الأموال فيما بينها وتأثير العولمة على ذلك.

¹ عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة مدخل اتخاذ القرارات ، مرجع سابق ، ص13 .

2- علاقة الاقتصاد الجزئي بالوظيفة المالية:

للعمل داخل البيئة المالية التي تشكلها للمؤسسات لابد من الإلمام بالاقتصاد الجزئي كأساس لرسم فقط داخل profit max Inizations وتخطيط العمليات وتعظيم الأرباح إذ لا يواجه المدير المالي المنافسين الصناعة ، وإنما يجب أن يتصدى للظروف الاقتصادية المرتقبة سواء كانت ملائمة أو غير ملائمة.

فمن المعلوم أن نظرية الاقتصاد الجزئي تهتم بالأداء الاقتصادي الفعال للمشروع حيث أنها تؤثر على التصرفات التي تعمل على تحقيق الأداء المالي الجيد لذلك فهي تهتم بالعلاقة ما بين العرض والطلب واستراتيجيات تعظيم الربح.

ونظريات اتخاذ القرار Financial environment أي أنه من اللازم والضروري لفهم البيئة المالية المعروفة والدراية الكاملة للعلوم الاقتصادية فهما تعتبر لب الإدارة المالية المعاصرة décision théorie .

3- علاقة وطبيعة التمويل بالمحاسبة:

يعتقد البعض بأن وظيفة التمويل هي نفسها المحاسبة، وقد يمكن الجمع بينهما ورغم ذلك توجد هناك علاقة وثيقة بينهما، حيث تعتبر المحاسبة كمدخل لوظيفة التمويل، أي المحاسبة هي وظيفة فرعية من وظائف التمويل. ويمكن أن نرى ذلك من خلال التنظيم التقليدي لأنشطة الشركة حيث تصنف هاته الأنشطة إلى ثلاثة أقسام أساسية هي - Finance: التمويل - management الإدارة - marketing التسويق.

أي أن وظيفة المحاسبة تدخل تحت نطاق التمويل.

ورغم ذلك يوجد اختلافين أساسيين بينهما، حيث أن الاختلاف الأول يتعلق بطريقة وأسلوب معالجة وتسجيل تدفق الأموال والاختلاف الثاني يتعلق باتخاذ القرار.

رابعاً: العوامل المحددة لنوع التمويل و ضماناته.

4-1- العوامل المحددة لنوع التمويل:

تتاح أمام المؤسسات الحصول على الأموال اللازمة لتمويل مشاريعها الاستثمارية وتغطية احتياجاتها أمام عدة مصادر، فنجد بعضها يعتمد على الأموال الذاتية وبعضها الآخر يعتمد إلى حد كبير على الأموال (المقترضة والبعض قد يختار أمر وسيط بين ذلك . وهذا الأمر يتوقف على عدة عوامل نذكر منها:¹

1-الملائمة : يشير هذا العامل إلى مدى ملائمة الأموال المستخدمة مع طبيعة الأصول التي ستمول من هذه المصادر و يحتاج هذا العامل إلى إيجاد ارتباط بين التدفقات النقدية المتوقعة الحصول عليها من استخدام الأصول و التدفقات النقدية الخارجة لتسديد الالتزامات الناشئة عن امتلاك هذه الأصول و نستنتج من ذلك و طبقاً لعامل الملائمة²، القاعدة العامة في التمويل هي أنه يتم تمويل الموجودات الثابتة من مصادر طويلة الأجل كأموال الملكية أو القروض طويلة الأجل، أما المصادر قصيرة الأجل فهي ملائمة لتمويل الاستخدامات القصيرة الأجل وتعتبر عملية الملائمة بين طبيعة المصادر وطبيعة الاستخدامات عملية ضرورية لإيجاد ارتباط بين التدفقات النقدية المتوقعة الحصول عليها من الأصول الممولة وتسديد الالتزامات الناشئة من اقتناء هذه الأموال.

2-المخاطرة : يقصد بالمخاطرة مدى تعرض أموال الملاك لمخاطر الإفلاس أو الضياع نتيجة زيادة العبء المالي على المنشأة و لكثرة الجهات التي لها الحق و الأولوية على حقوق الملاك و قد تتعرض المنشأة المعتمدة على التمويل الخارجي بما فيه التمويل قصير الأجل للأخطار³ ، من المعروف أن الدائنين يتقدمون على أصحاب المؤسسات في الحصول على الدخل وفي ناتج تصفية المشروع، لهذا فالمساهمون العاديون هم أول من يشعر بالمخاطرة ذلك أن أي انخفاض في المبيعات قد يؤدي إلى عدم حصولهم على الدخل، ومن ناحية أخرى فإن الالتزامات

¹ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجمع العربي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، صص 155-159.

² رشاد العصار وآخرون، الإدارة و التحليل المالي، دار البركة- الطبعة الأولى، 2001، ص 98 .

³ هيثم محمد الرغبي ، إدارة و التحليل المالي ، دار الفكر عمان الأردن الطبعة الأولى، 2000، ص 87.

الثابتة) أقساط القروض وفوائدها (قد تؤدي إلى حرمانهم من الحصول على دخل، ويمكن النظر للخطر مجال العوامل المحددة من منظورين هما خطر التشغيل وخطر التمويل ويرتبط الخطر الأول بطبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة والظروف الاقتصادية التي تعمل فيها ويتوجب على المؤسسة أن تعتمد على المزيد من رأس المال في الحالات التي تكون فيها مخاطر التشغيل مرتفعة بدلا من الاعتماد على الاقتراض لأن عدم انتظام حجم النشاط سيؤثر في قدرة المؤسسة على خدمة دينها، أما خطر التمويل فينتج عن زيادة الاعتماد على الاقتراض في تمويل عمليات المؤسسة ويؤدي هذا الاعتماد المتزايد إلى زيادة أعباء خدمة الدين وقد يعرض المؤسسة للفشل في حالة عجزها عن خدمة دينها وفي هذه الحالة تتهدد مصالح المالكين أكثر من غيرهم لأنه آخر من يستوفى حقوقهم عند تصفية المؤسسة.

3- الإدارة والسيطرة :

يقصد بالسيطرة حق التأثير على مجرى عمليات المنشأة و التصويت على قررتها أو تعديل طريقة عملها أو تغيير مجلس الإدارة بالكامل و تعتبر الجهة الوحيدة التي تملك حق الإدارة و السيطرة على المنشأة هم الملاك العاديون أو المساهمون العاديون، و تعد درجة رغبة الملاك العادين في الاحتفاظ بسيطرتهم على المنشأة من العوامل التي تلعب دورا مهما في اختيار أنواع الأموال المستخدمة أو مصدر التمويل المناسب. فإن كان الهدف الرئيسي للملاك المحافظة على السيطرة فإن الأفضل اختيار مصدر التمويل عن طريق الدائنين و حملة السندات و الملاك الممتازين، و لكن هذا الأمر لن يفلح في حالات خاصة، عندما تتوسع المنشأة في الاقتراض و ارتفاع مديونيتها إلى حد عجزها في دفع الفائدة أو سداد أصل القرض، فإن الدائنين قد يضرعون أيدهم على أصول المنشأة للحصول على حقوقهم و في هذه الحالة يفقد جميع الأطراف السيطرة على المنشأة لأنه سيتم تصفيتها، لذا قد يكون من الأفضل في مثل هذه الحالة التضحية بجزء من السيطرة عن طريق زيادة أموال الملكية (الأسهم العادية) إن بقاء سيطرة المالكين الحاليين على المؤسسة من العوامل التي تلعب دورا بارزا في تخطيط مصادر التمويل، لهذا السبب كثيرا ما

نجد المالكين يفضلون التمويل عن طريق الاقتراض وإصدار الأسهم الممتازة بدلا من إصدار الأسهم العادية لأن الدائنين العاديين والممتازين كلهم لا يهددون مثل هذه السيطرة وبصورة مباشرة لأنهم لا يملكون حق التدخل في الإدارة.¹

4- المرونة : يقصد بها قدرة المنشأة على تعديل مصادر التمويل وفقا للتغيير في حاجتها للأموال أي

الملائمة بين الظروف المالية السائدة و بين مصادر الأموال وتعني قدرة المؤسسة على زيادة أو تخفيض الأموال المقترضة تبعا للتغيرات الرئيسية في الحاجة إلى الأموال، كما تعني تعدد الخيارات المستقبلية المتاحة أمامها، خاصة إذا ما تعددت مصادر التمويل المتاحة بشأن الحصول على الأموال، ويتيح توفر المرونة للمؤسسة إمكانية الخيار من بين بدائل عديدة عندما تحتاج المؤسسة إلى التوسيع أو الانكماش في مجموع الأموال التي تستخدمها وإمكانية استخدام المتاح من الأموال عند الحاجة لها، وتفقد المؤسسة الكثير من مرونتها في الحالات التالية²:

-إذا زادت التزاماتها لأن الزيادة تحد من القدرة على الاقتراض بشروط معقولة بالرغم من توافر الأموال في الأسواق، وقد لا تستطيع الاقتراض مطلقا الأمر الذي قد يضطرها للجوء إلى زيادة رأس المال.

-تقديم ضماناتها للقروض الأولى التي حصلت عليها يجعل من أية قروض جديدة تتطلب ضمانات أخرى وعدم توفرها يحد من قدرة المؤسسة على الاقتراض.

5- التوقيت : يقصد به اختيار الطرف الزمني المناسب من أجل الحصول الأموال من مصادر التمويل

المناسبة لحاجة المنشأة و بأقل التكاليف و أفضل الشروط، و يمثل أيضا قدرة المنشأة على اقتناص الفرص المالية بالوقت الذي تنخفض فيه التكلفة إلى أقل درجة³ ، تحديد المؤسسة للوقت الذي ستدخل فيه إلى السوق مقترضة لأجل الحصول على الأموال بأدنى كلفة ممكنة وبأفضل الشروط، لكن حاجة المؤسسة إلى الأموال في بعض

¹ هيثم محمد الرغبي، ، إدارة و التحليل المالي مرجع سابق، ص121، 122.

² رشاد العصار و آخرون، الإدارة و التحليل المالي ، مرجع سابق، ص 113.

³ جميل أحمد توفيق، سياسات الإدارة المالية ، دار النهضة- بيروت- دون تاريخ. ص 326.

الأحيان قد تلغي قدرتها على التوقيت إذ قد تضطر إلى الدخول إلى سوق الاقتراض على الرغم من عدم مناسبة التوقيت.

6- حجم المؤسسة: تتخذ المؤسسة عدة أحجام صغيرة، متوسطة أو كبيرة، وللحجم أثر كبير في اختيار مصادر التمويل، فكلما زاد حجم المؤسسة كلما وسع ذلك من إمكانية تنوع مصادر التمويل، وكلما قل حجمها كلما قلص من إمكانية ذلك، فالمؤسسات الكبيرة بحاجة إلى كل مصادر التمويل تقريبا على عكس المؤسسات الصغيرة التي تعتمد في حد كبير في تمويلها على أموال أصحاب المشروع، فنجد نسبة الاقتراض في المؤسسات الكبيرة وذلك لأن احتمالات الإفلاس تنخفض في المؤسسات الكبيرة لأن لديها القدرة أكبر على خفض الديون.

7- نمط التدفق النقدي: المقصود بنمط التدفق النقدي الفترة الزمنية التي تقتضي على الاستثمار حتى يبدأ بتحقيق النقد من عملياته، فالفترة الطويلة التي تنقضي على الاستثمار - نبدأ المؤسسة بتحقيق النقد لها آثار سلبية على السيولة، لكن يمكن تفادي هذا الأثر باختيار مصادر تمويل تتزامن مع وقت سدادها ومواقيت دخول النقد ومن أفضل مصادر التمويل من منظور السيولة هو رأس المال، فبالإضافة إلى عدم الحاجة لإعادته إلى أصحابه كما الاقتراض، فإنه بالإمكان توزيع الأرباح حسب ظروف المؤسسة بينما لو تم التمويل بواسطة القرض فإن دفعات الفائدة والأقساط تشكل عبئا كبيرا والتزاما بدفعها حتى ولو لم يتحقق أي ربح.

4-2- ضمانات التمويل:

تقوم المؤسسات التي تطلب القرض بتقديم معلومات ثمنية تسمح للبنك بتقديم وضعيتها وإمكاناتها وتقدير إمكانية حدوث الخطر ونوعه ودرجته وبناء على هذا التقدير يقرر فيما إذا كان يقبل منح القرض أو يرفض ذلك.

وبما أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال إلغاء الخطر بصفة نهائية، ومن أجل زيادة الاحتياط قد يلجأ البنك إلى طلب ضمانات كافية من المؤسسات التي تطلب القرض والتي تعتبر ذات أهمية كبرى بالنسبة له، وفي الواقع تختلف طبيعة الضمانات التي يطلبها البنك والأشكال التي يمكن أن يأخذها، ويمكن على العموم (تصنيفها إلى صنفين رئيسيين هما: الضمانات الشخصية والضمانات الحقيقية¹).

1- الضمانات الشخصية: الذي يقوم به الأشخاص والذي بموجبه يعدون بتسديد الدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق، وعلى هذا الأساس فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصيا ولكن يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن، ويمكن تمييز نوعين من الضمانات الشخصية هما: الكفالة والضمان الاحتياطي.

أ- الكفالة: هي نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين إذا لم يستطيع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول أجل الاستحقاق.

ونظرا لأهمية الكفالة كضمان شخصي ينبغي أن يعطي له اهتمام كبير ويتطلب أن يكون ذلك مكتوبا ومتضمنا طبيعة الالتزام بدقة ووضوح، ومن جهة أخرى تجبر الأنظمة المختلفة البنوك على ضرورة إعلام المدين بمبلغ الدين محل الالتزام وأجاله وذلك خلال كل فترة معينة وهذا لتفادي الكثير من المنازعات الناجمة عن سوء التفاهم بين البنوك والعملاء.

ب - الضمان الاحتياطي: يعتبر من بين الضمانات الشخصية على القروض ويمكن تعريفه على أنه التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة الموقعين عليها على التسديد، ويختلف عن الكفالة كونه يطبق فقط في حالة الديون المرتبطة بالأوراق التجارية والأوراق التجارية التي يسري عليها هذا النوع من الضمان: السند لأمر، السفتجة والشيكات والهدف من هذه

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الطبعة الخامسة، 2005، ص 165-172.

العملية هو ضمان تحصيل الورقة في تاريخ الاستحقاق كما يختلف الضمان الاحتياطي عن الكفالة في كون الأول هو التزام تجاري بالدرجة الأولى حتى ولو كان منح المبلغ غير تاجر لأن العمليات التي تهدف الأوراق محل الضمان إلى إثباتها هي عمليات تجارية.

2- الضمانات الحقيقية:

ترتكز الضمانات الحقيقية على موضوع الشيء المقدم للضمان، وتمثل هذه الضمانات في قائمة واسعة من السلع والتجهيزات والعقارات يصعب تحديدها هنا وتعطي هذه الأشياء على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية، وذلك من أجل ضمان استرداد القرض ويمكن للبنك أن يقوم ببيع هذه الأشياء عند التأكد من استحالة استرداد القرض وفي الواقع يمكن أن يشرع في عملية البيع من خلال 15 يوما ابتداء من تاريخ القيام بتبليغ عادي للمدين، ويمكن أن يأخذ هذا النوع من الضمان شكلين هما الرهن الحيازي والرهن العقاري.

أ- الرهن الحيازي: وينقسم إلى نوعين هما:

- الرهن الحيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز

يسري هذا النوع على الأثاث والأدوات ومعدات التجهيز والبضائع ويجب على البنك قبل أن يقوم بالإجراءات القانونية الضرورية أن يتأكد من سلامة هذه المعدات والتجهيزات، كما ينبغي عليه التأكد من البضاعة المرهونة غير قابلة للتلف وأن لا تكون قيمتها معرضة للتغيير بفعل تغيرات الأسعار.

ويقيد عقد الرهن الحيازي بالسجل العمومي الذي يمسك بكتابة المحكمة التي يوجد بدائرة اختصاصها المحل التجاري، ولا يجوز أن يبيع المدين الأشياء المرهونة قبل تسديد الديون المستحقة عليه إلا بعد موافقة الدائن المرتهن.

- الرهن الحيازي للمحل التجاري:

يتكون من عناصر عديدة ومن بين هذه العناصر نجد على وجه الخصوص عنوان المحل التجاري والاسم التجاري والحق في الإجازة، الأثاث التجاري، المعدات، الآلات وبراءة الاختراع والرخص والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية... الخ. ولكن إن لم يشمل عقد الرهن الحيازي المحل

التجاري وبشكل دقيق وصریح أي العناصر التي تكون محلا للرهن فإنه في هذه الحالة لا يكون شاملا إلا عنوان المحل التجاري والحق في الإجازة والزبائن والشهرة التجارية.

ب- الرهن العقاري: هو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على العقار لوفاء بدينه ويمكن له أن يستوفي دينه من ثمن ذلك العقار.

وفي الحقيقة لا يتم الرهن إلا على العقار الذي يستوفي بعض الشروط التي تعطي للرهن مضمون حقيقي، أما العقار ينبغي أن يكون صالحا للتعامل فيه وقابل للبيع في المزاد العلني كما يجب أن يكون معينا بدقة من حيث طبيعته وموقعه وذلك في عقد الرهن أو في عقد رسمي لاحق، وما لم تتوفر هذه الشروط فإن الرهن يكون باطلا.

وإذا حل أجل استحقاق الدين ولم يتم المدين بالتسديد فإنه يمكن للدائن وبعد تنبيه المدين بضرورة الوفاء بالدين المستحقة عليه، أن يقوم بنزع ملكية العقار منه ويطلب بيعه.

و لهذا تتموقع المؤسسة الاقتصادية ضمن الاقتصاد كقوة أساسية فيه، ويؤثر بشتى الطرق والعوامل في الاقتصاد ككل، وهو ما جعل الاقتصاديين والاجتماعيين والسلوكيين يعترفون بأهمية ودور هذه المؤسسة في التأثير على الحضارة الغربية خاصة في القرنين الآخرين ومدار تحديد وجهات المجتمعات في كل أرجاء العالم، بحركة التكنولوجيا الغربية وإعادة إنشاء نظام إنتاجها في الدول الشرقية والجنوبية، وهو الموضوع الذي تشغل المختصين في نقل التكنولوجيا لعدة سنوات سابقة، وتزداد أهمية المؤسسة اليوم أكثر، وفي المستقبل القريب مع جولة الاقتصاد والثقافات بشكل أوسع.

المبحث الثاني: مصادر التمويل

هناك أدوات عديدة تمد المشروع بالمال اللازم لتسيير المشروع والحفاظ عليه، ومساعدته على النمو والتقدم وتمثل هذه الأدوات في أدوات داخلية و خارجية (البنوك بكافة أنواعها وشركات التأمين والبورصات.....إلخ)، وسوف نتطرق في هذا المبحث عن هذه الأدوات من الناحية الوضعية من جهة ومن الناحية الإسلامية من جهة أخرى.

أولا: المصادر الداخلية :

إن السياسة الرشيد للادخار لا بد أن تنطلق من مفهوم الفائض الاقتصادي وضرورة توجيه هذا الفائض لأغراض التنمية، ومن الضروري هنا توزيع الفائض الاقتصادي بين الاستهلاك والاستثمار ذلك لأن عرض السلع والخدمات يعتمد على مقدار الموارد المخصصة للاستثمار، وهذا يتطلب تقليل الاستهلاك الحالي لكي يزداد الاستثمارات التي تساعد على تعجيل معدلات النمو في الإنتاج ، إلا أن مستوى الاستهلاك في البلدان الأقل نموا هو أصلا منخفض لذلك فإن التأكيد يكون على رفع الميل الحدي للادخار، وفي هذا الصدد يشير بعض الاقتصاديين إلى أن هناك الكثير من فائض العمل في البلدان الأقل نموا على شكل بطالة مقنعة، وأن مثل هذه البطالة يعتبرها Nurkse بمثابة ادخار كامن ، وأن استخدامه لا يتضمن تخفيضا في الاستهلاك الجاري .ويرى بعض الاقتصاديين بأن مشكلة الادخار في البلدان النامية لا تمثل في نقص حجم الفائض الاقتصادي وإنما يعود إلى تبديد هذا الفائض .وتجدر الإشارة إلى أن العبر ليست في الادخار فحسب ولكن العبرة في توجيه هذه المدخرات نحو الاستثمارات المنتجة لغرض زياد رأس المال الاجتماع ي .واستصلاح الأراضي وإنشاء الصناعات¹ .

وتكون مصادر التمويل المحلي من شقين رئيسيين أولهما الادخار الاختياري وهو ما يقوم به الأفراد و الهيئات و المؤسسات طوعية واختيارا و بمحض إرادتهم ، وثانيهما الادخار الإجباري وهو ما يفرض على الأفراد من قبل قوة

¹ مدحت القرشي ، التنمية الاقتصادية - نظريات و سياسات وموضوعات ، دار وائل ، ط1، الأردن، 2007، ص، 188 - 190 .

خارجة عن إرادتهم ، ولا يوجد فرق بين النوعين من وجهة نظر تكوين رأس المال، وكل الخلاف ينحصر في مدى التأثير في كل منهما بإتباع سياسة معينة¹ .

1-1- البنوك:

إن النقود والبنوك تلعب دورا هاما في حياتنا وحياة الأمم والحياة والاقتصادية بصفة خاصة، فقد احتلت مكانة هامة في الاقتصاديات المعاصرة، بحيث أصبحت إحدى ركائز الاقتصاد الحديث في تمويل المشروعات وأحد الأعمدة التي يرتكز عليها الاقتصاد في تجميع المدخرات وفي تنمية الاقتصاد ورفع مستوى المعيشة وهو أداة من أدوات التمويل الفعالة لذا سوف ندرس في هذا المطلب بعض الجوانب للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية بإيجاز. للبنوك وظيفتان، الوظيفة النقدية، وتتمثل في التزويد بالنقود وتنظيم تداولها ابتداء من قبول الودائع إلى منح القروض من هذه الودائع، والوظيفة التمويلية وهي تزويد المشروعات ، بالأموال اللازمة لها، فهي في هذا الصدد تمارس دور الوسيط، بين المدخر والمستثمر² .

1-1-1- ماهية البنوك التجارية : تمثل البنوك التجارية العمود الفقري للجهاز المعرفي في الدولة ، وذلك

بمساهمتها في تنشيط و تنمية حركة الاقتصاد الوطني . وسنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم البنوك التجارية و

وظائفها و خصائصها،

هنالك عدة تعريفات نذكر منها :

— هي التي تعتمد على قبول ودائع الأفراد و الهيآت بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو لأجل ثم

إعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل ، عن طريق تسهيلات ائتمانية للمساهمة في تنشيط و تنمية حركة التجارة

الخارجية و الداخلية¹

¹ محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2006 ، ص . 198

² مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد النقدي ، دار الجامعية ، بيروت ،1990 ، ص 189 .

— هي تلك الأنشطة التجارية التي تقوم بها ، وذلك بتلقي الودائع و توفير وسائل الدفع (الشيكات ، و بطاقات الائتمان.....)²

إذن البنك التجاري هو نوع من أنواع المؤسسات المالية، التي يتركز نشاطها في قبول الودائع و منح الائتمان .

I. وظائف البنوك التجارية

من أهم الوظائف الأساسية التي تقوم بها المصارف التجارية هو قيامها بدور الوسيط المالي بين المقرضين والمقترضين، حيث تقوم البنوك بتجميع المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو الاستثمار في المشاريع الاقتصادية وبما يتماشى مع سياسة الدولة الائتمانية، وطبقا لنظرية مكينون - شو (فإن وظيفة البنوك التجارية يمكن أن تساهم مساهمة فعالة في النمو الاقتصادي إذا ما وفرت لها الحكومة جو المنافسة والحرية، وبصفة خاصة إذا ما سمحت للبنوك التجارية بدفع فائدة على الودائع وتقاضي فائدة على القروض بما يعكس أحوال السوق النقدية، كما أن البنوك التجارية اليوم تعتبر أحد دعائم الاقتصاد الوطني من حيث أنها تقوم بتقديم الكفالة لتنفيذ المشاريع الكبيرة، ولدورها في تمويل التجارة الخارجية، وخاصة في تقديم الاعتماد المستندية التي تضمن حقوق المصدرين، هذا بالإضافة إلى الخدمات المصرفية الكثيرة التي تقدمها البنوك إلى زبائنهم مثل الحوالات ، تحصيل الشيكات والكمبيالات ، صرف المرتبات والأجور ، تسهيل عملية الاكتتاب العام بالأسهم والسندات ، وبيع وشراء العملات الأجنبية ، تسديد الديون وإيصالات الدفع... الخ. يمكن تلخيص وظائف البنوك التجارية فيما يلي :

تقوم المصارف التجارية بوظائف نقدية متعددة ويمكن تقسيمها أيضا إلى وظائف كلاسيكية قديمة وأخرى حديثة ، والوظائف الكلاسيكية يمكن إجمالها بما يلي:

¹ محمد السيد سرايا ، البنوك التجارية شركات التأمين، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، 2008، ص 15.

² sylvie de coussergues ، 'gestion de la banque , du diagnostégie, dounod, paris, 2010 , p214 ,

- 1- قبول الودائع على اختلاف أنواعها؛
 - 2- تشغيل موارد البنك على شكل قروض واستثمارات متنوعة مع مراعاة مبدأ التوفيق بين سيولة أصول البنك وربحيتها وأمنها؛
- أما الوظائف الحديثة فتقوم على تقديم خدمات متنوعة منها ما ينطوي على ائتمان ومنها ما لا ينطوي على ائتمان وأبرز هذه الخدمات ما يلي¹:
- 1- إدارة الأعمال والممتلكات للعملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية؛
 - 2- تمويل الإسكان الشخصي (ينطوي على ائتمان)؛
 - 3- خدمات البطاقة الائتمانية (تنطوي على ائتمان)؛
 - 4- تحصيل فواتير الكهرباء والتلفون والماء من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعنية يقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيها؛
 - 5 - تحصيل الأوراق التجارية؛
 - 6- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادي .

II. خصائص البنوك التجارية

- 1 - الخاصية الأولى: تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه .
- يمارس البنك المركزي رقابته على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك ، في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي؛
- 2-الخاصية الثانية :تعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد؛

¹ عبد الله تركي نادر الناهش، البنوك التجارية مفهومها و أهدافها منتديات الحوار، جامعة الملك سعود، 2014 ، ص 3.

تعدد البنوك التجارية وتنوع تبعاً لحاجات السوق الائتمانية في الوطن غير أن البنك المركزي يبقى واحداً، غير أن تعدد البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركيز وتحقيق نوع من التفاهم والتحالفات الإستراتيجية ، هذا التركيز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد والمال غير أن هذا التركيز لم يصل بعد إلى مرحلة نتصور فيها وجود بنك تجاري واحد في بلد ما؛

3-الخاصية الثالثة: تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية .

تختلف النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، فالأولى إبرائية وغير نهائية، والثانية إبرائية نهائية بقوة التشريع .

وتتماثل النقود القانونية في قيمتها "المطلقة" بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان.

والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات في حين أن النقود المصرفية تخاطب القطاع الاقتصادي.

هذا الهدف مختلف تماماً عن أهداف البنك المركزي والتي تتمثل في الإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود

القانونية و تنفيذ السياسة المالية العليا.¹

1-1-2- البنوك الخاصة :

إن مصطلح الخوصصة شاع استعماله في الأدبيات الغربية و الأدبيات العربية، و لكن يوجد الكثير لا يدركون لحد الآن أبعاد هذا المصطلح و معناه الحقيقي، لذلك نحاول من خلال هذا المبحث إزالة الغموض و لو بقدر صغير، و ذلك بالتعرض لمفهوم الخوصصة و دوافعها و شروط نجاحها .

ظهر مصطلح الخوصصة لأول مرة في قواميس اللغة في أوائل الثمانينات و لكن ترجع جذوره إلى البرنامج الشامل

الذي قامت به حكومة المحافظين البريطانية لعام 1979 ثم انتقلت التجارب إلى باقي دول العالم .

¹ عبد الله تركي نادر الناهش، مرجع سابق، ص 5.

و لهذا المصطلح عدة مرادفات و هي التخاصية، التخصمية، و التخصيص، و الخصخصة، و الآداب الاقتصادية العربية تفضل استخدام مصطلح الخصخصة.¹

و هناك عدة مفاهيم للخصخصة تختلف حسب رؤية الدولة و هدفها من الخصخصة نذكرها فيما يلي :

- الخصخصة تعني توسيع الملكية الخاصة و زيادة دور القطاع الخاص داخل الاقتصاد و ذلك من خلال تصفية القطاع العام كلياً أو جزئياً أو بإتباع أي أسلوب آخر في عملية الخصخصة، و توسيع الملكية يعني عدم خروج القطاع العام من النشاط الاقتصادي مباشرة و لكن بنسبة معينة فقط .

لذلك يجب على الدولة تحديد و بدقة المفهوم الذي سوف تتبعه لكي يسهل عليها تحديد الخطوات التنفيذية التي ستقوم بها وفقاً لهذا المفهوم.²

و بالتالي يمكن تعريف الخصخصة على أنها :

" أداة تستطيع الدولة بواسطتها توفير المال و تقديم خدمات أفضل " .

" تخفيف دور الدولة و زيادة دور القطاع الخاص في ملكية و إدارة الأنشطة المختلفة " .

عرفها شبيب عماري 1998 على أنها :

" نقل ملكية بعض أو كل مؤسسات القطاع العام التي تقوم بإنتاج و بيع سلع و خدمات للقطاع الخاص و تحويلها إلى شركات تدار على أسس تجارية " .¹

¹ رفعت عبد الحلیم الفاعوري، تجارب عربية في الخصخصة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2004، ص 6 .

² أحمد ماهر، دليل المدير في الخصخصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص ص 25 - 26 .

¹ رفعت عبد الحلیم الفاعوري، مرجع سابق، ص ص 6 - 7 .

أما خصوصية البنوك فنعني بها توسيع قاعدة الملكية من خلال طرح جزء من رأس مال تلك البنوك للبيع و التداول في بورصة الأوراق المالية و بالتدرج لخلق بيئة تنافسية في السوق المعرفية و تحقيق كفاءة أكبر لتلك البنوك في ظل العولمة بحيث يقوم صاحب القرار باختيار البنك المراد خصصته لسبب أو لآخر مثل

"اختيار أحد البنوك المفلسة " ثم يقوم بطرح اسهم هذا البنك للاكتتاب بعد تقييم أصوله و خصومه واعادة هيكلة وتأهيله لعملية الخصخصة على أن تحتفظ الحكومة بملكية جزء كبير من رأس المال هذا البنك كمرحلة أولى ثم تزداد نسبة البيع للقطاع الخاص جزئياً أي تدريجياً مع الآخر في عين الاعتبار الطاقة الاستيعابية لسوق المال أي خصخصة البنوك تتم على المدى الطويل أو المتوسط (جزئية) مع السماح لمستثمر استراتيجي أن يمتلك كل الحصة المطروحة أو أن يمتلك الجزء الأكبر منها لأن ذلك سيؤدي إلى سيطرته في القرار .¹

معنى ذلك أن عملية خصخصة البنوك يجب أن تتم باتباع إجراءات معينة وبشروط معينة .

1) شروط وضوابط نجاح البنوك الخاصة :

- 1- إعادة هيكلة البنوك المراد خصصتها وحل مشكلاتها و ضمان حقوق العاملين فيها
- 2- أن تكون الخصخصة جزئية أي تدريجياً بمعنى عدم حدوث خروج مفاجئ للقطاع العام .
- 3- عدم السماح لحدوث سيطرة من طرف الأجنبي على البنوك المحلية .
- 4- تأكيد استقلالية البنك المركزي وزيادة قوته و سيطرته على السياسة النقدية، دون أن تخل الخصخصة بضروريات الرقابة على المؤسسات المصرفية و المالية .
- 5- إصدار بعض القوانين لعدم المنافسة و منع الاحتكار القطاع المصرفي .

¹ عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة و اقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003 ، ص ص 204 - 205 .

6- تفعيل نظام التأمين على الودائع وهذا لزيادة ثقة المودعين في الجهاز المصرفي ولتزداد قدرة البنوك على المنافسة وتزداد أرباحها وتقل مخاطرها .

7- ضرورة احتفاظ البنك المركزي باحتياطات مرتفعة من النقد الأجنبي للوقوف ضد أي أزمات في سعر الصرف وتلبية احتياجات البنوك من النقد الأجنبي .

8- استخدام التقنيات المصرفية الجديدة وتطوير الجهاز المصرفي لمسايرة التطورات العالمية و التكيف مع العولة

1-1-3- البنوك الإسلامية :

ظهرت في مطلع الستينيات أول تجربة للبنوك الإسلامية بمصر سنة 1963 تحت إشراف الدكتور أحمد النجار إلا أنها عرفت انتشارا كبيرا منذ منتصف السبعينيات ، ليتحقق حلم الكثير من المتعاملين الذين طالما شعروا بخرج بالتعامل بالفائدة الربوية ، و بدأت البنوك الإسلامية تعمل في إطار خاص بها يلبي رغبة هؤلاء المتعاملين و استطاعت التجربة أن تحقق نجاحات من خلال قدرتها الكبيرة على تعبئة الموارد المالية ، وعملت هذه البنوك على استبدال سعر الفائدة الدائن و المدين بنظام المكافأة لصاحب المال باستعمال صيغ تمويلية تقوم على أساس مبدأ المشاركة ، و بالنظر إلى اختلاف النظامين من حيث مكافأة رأس المال و الجهد (العمل) ، فهذا الوضع حتما يؤدي إلى ضرورة بحث الجوانب المحاسبية لهذا النظام البديل .

1. البنوك الإسلامية و صيغها التمويلية .

1-1- ماهية البنوك الإسلامية

هناك عدة تعاريف للبنوك الإسلامية نورد فيما يلي تعريفين منها على سبيل المثال :

" هو منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم، وتنميتها وإتاحة الفرص

المواتية لها، للنهوض على أسس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام¹."

"هو مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء المجتمع

الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي² "

" هي مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية، مع التزامها باجتناب التعامل بالفوائد الربوية، آخذاً أو إعطاءً - بوصفه

تعاملاً محرماً - و باجتناب أي عمل مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية³."

عرفها جمال الغريب على أنها " كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية ، مع التزامها باجتناب الفائدة الربوية بوصفها

تعاملاً محرماً شرعاً " ⁴

وتعرف كذلك على أنها " مؤسسة مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع و توظيفها فعالاً يكفل

تعظيمها و نموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية " ⁵

ومن خلال التعاريف السابقة أرى بأن التعريف الثالث هو التعريف المناسب، وأرى بأن البنك الإسلامي يعد

مؤسسة مالية مصرفية تستمد مقومات وجودها من مبادئ الاقتصاد الإسلامي، تقوم بحشد الأموال واستثمارها

¹ مصطفى كمال طایل، البنوك الإسلامية، المنهج والتطبيق، جامعة أم درمان 1988 ، ص 15.

² أحمد النجار، البنوك الإسلامية، أثرها في تطوير الاقتصاد الوطني، مجلة المسلم المعاصر، بيروت، 1986، ص 163

³ غريب الجمال، المصارف وبيوت التمويل الإسلامية، دار الشروق للنشر والتوزيع، جدة، ط 1 ، ص 389 .

⁴ نصر الدين فضل المولى محمد : المصارف الإسلامية ، دار العلم للطباعة و النشر ، ط 1، (1405 - 1985) ، ص 24 .

⁵ محسن أحمد الخضيري : البنوك الإسلامية، إترك للنشر و التوزيع، ط 2 ، (1416 - 1995) ، ص 17 .

والقيام بالخدمات المصرفية في نطاق الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق عائد مناسب للمساهمين وأصحاب الحسابات الاستثمارية بالإضافة لتحقيق غايات اجتماعية وتكافلية لبناء المجتمع المسلم.

1-2- أهداف البنوك الإسلامية :

1-2-1- الهدف التموي :

البنوك الإسلامية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث تتماشى معاملاتها المصرفية مع الضوابط الشرعية ،و إيجاد البديل لكافة المعاملات لرفع الحرج عن المتعاملين معها ،من خلال النواحي التالية :

- إلغاء الفائدة و تخفيض تكاليف المشاريع و هذا يؤدي إلى تشجيع الاستثمار بالنسبة لفئة

الحرفيين

و بالتالي خلق فرص جديدة و منه تتسع قاعدة العاملين و القضاء على البطالة ، فيزداد الدخل

الوطني .

- تنمية الوعي الادخاري و تشجيع الاستثمار ، و ذلك بإيجاد فرص وصيغ عديدة

للاستثمار متناسب مع قدرة و مطالب الأفراد و المؤسسات المختلفة .¹

- العمل من أجل المحافظة على الأموال داخل الوطن ، وبذلك يزداد الاعتماد على الموارد و

الإمكانيات الذاتية الأساسية التي توظف داخل البلدان الإسلامية .²

1-2-2- الهدف الاستثماري :

تعمل البنوك الإسلامية على تشجيع عمليات الاستثمار من خلال استقطاب رؤوس الأموال ، و توظيفها في

المجالات الاقتصادية وفقاً لصيغ التمويل الإسلامية ، و تحقيق التقدم الاقتصادي ، و العمل على توفير الخدمات

¹ - عوف محمود الكفراوي ، البنوك الإسلامية ، مركز الإسكندرية للكتاب ، (1418 - 1998) ، ص 144 .

² - محسن أحمد الخضيرى ، مرجع سابق ، ص 30 .

و الاستشارات الاقتصادية و المالية للحفاظ على الأموال و تنميتها .

1-2-3 الهدف الاجتماعي :

البنوك الإسلامية تعمل على الموازنة بين تحقيق الربح الاقتصادي و بين تحقيق الربحية الاجتماعية ، وذلك بالجمع بين الأهداف العامة لأي مشروع ، و تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال :

- التدقيق في مجالات التوظيف التي يقوم البنك بتمويلها و التأكد من سلامتها و قدرتها على سداد

التمويل¹

- أن يحقق التوظيف مجالا لرفع مستوى العمالة ، و في الوقت نفسه يسمح عائده بتقديم

خدمات اجتماعية لأفراد المجتمع .

3- خصائص البنوك الإسلامية :

3-1- عدم التعامل بالفائدة :

عدم التعامل بالفائدة الربوية أخذاً و عطاءً أهم ما يميز العمل المصرفي الإسلامي ، لأن الإسلام حرم الربا بل أن الله تعالى لم يعلن الحرب بلفظها في القرآن إلا على آكل الربا في قوله تعالى: " يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله

و ذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله و رسوله و إن تبتم فلکم

رؤوس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون ' (سورة البقرة ، الآية 278-279)

فنظام الفائدة يمثل قيمة الاستغلال للمقرض الذي يجبره على استرداد رأسماله زائد الفائدة مهما كانت حالة

المستثمر .

¹ محسن أحمد الخضيري ، مرجع سابق ، ص 36 .

3-2 الاستثمار في المشاريع الحلال :

تسعى البنوك الإسلامية للاستثمار في المشاريع التي تحقق النفع للمجتمع و ذلك باستعمال أسلوب المشاركة في تمويل مشاريعه التنموية الذي يعتمد على التعاون بين صاحب المال و طالب التمويل في حالة الربح أو الخسارة و هذا ما يجعله مميز عن النظام التقليدي ، الذي يسعى لتحقيق أعلى سعر فائدة ممكن دون الاهتمام لطبيعة المشاريع التي ستوظف فيما إن كانت نافعة أم ضارة للإنسان .

3-3 ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية :

تربط البنوك الإسلامية بين التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية ، و يعتبر هذه الأخيرة أساس لانحصر على تنمية اقتصادية إلا بمراعاته ، و هو بذلك يغطي الجانبين ، ولا يفعل كما تفعل البنوك التقليدية ، حيث تركز على المشروعات ذات الأرباح الكبيرة ، دون النظر لأي اعتبار يخص التنمية الاجتماعية .

4- صيغ التمويل المستخدمة في البنوك الإسلامية :

لتمويل المشاريع تستخدم البنوك الإسلامية صيغ تمويلية عديدة ، منها القائمة على الملكية كالمضاربة و المشاركة و المزارعة و المساقاة حيث تعطي للمتعامل القدرة على التصرف ، فيأخذ صفة المالك ، وأخرى قائمة على المديونية كالمراجحة و السلم و الإيجار و الاستصناع ، والتي تشكل دينا للمتعامل ، حيث لا يمتلك الأدوات المقدمة في التمويل .

4-1 - صيغ التمويل القائمة على الملكية :

4-1-1 - التمويل بالمشاركة :

يعتبر التمويل بالمشاركة أهم ما يميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية " وهي تقدم المصرف و العميل المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم بحيث يصبح كل واحد منهما ممتلكا حصة في رأس المال بصفته ثابتة أو متناقصة و مستحقا لنصيبه من الأرباح ، و تقسم الخسارة على قدر حصة كل شريك في رأس المال " ¹

وباستخدام هذه الصيغة يتم المساهمة بالمال و العمل بين الطرفين و بواسطتها يتم تجميع فوائض مالية للأفراد لاستثمارها في مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة ، و تأخذ المشاركة ثلاث أشكال :

- المشاركة الثابتة
- المشاركة على أساس صفقة معينة .
- المشاركة المنتهية بالتملك .

4-1-2 - التمويل بالمضاربة :

و تعرف المضاربة على أنها شركة في الربح بمال من جانب و هو جانب صاحب المال و لو متعددا ، و عمل من جانب آخر و هو جانب المضاربة .²

فأسلوب المضاربة يتم باشتراك بين طرفين ، حيث يقوم أحدهما بدفع المال ، و العمل يكون على الآخر ، أي العمل على التوليف بين مدخلين إنتاجيين رأس المال و العمل لإقامة مشاريع اقتصادية .

¹ هيئة المحاسبة و المراجعة ، معايير المحاسبة و المراجعة و الضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية ، (1421-2000) ، ص 234 .

² شوقي إسماعيل شحاته ، البنوك الإسلامية ، القاهرة الحديثة للطباعة ، ط 1 ، 1977 ، ص 29.

4-1-3- التمويل بالمزراعة :

عرفها المالكية على أنها " الشركة في الزرع " ¹

و تقوم هذه الصيغة أساسا على عقد الزرع ببعض الخارج منه ، و بمعنى آخر يقوم مالك الأرض بإعطاء الأرض لمن يزرعها أو يعمل عليها ، وهذه الصيغة لم تطبق سوى من بعض البنوك السودانية ، ويرجع ذلك إلى الأهمية البالغة التي يكتسبها القطاع الفلاحي حيث يمثل مصدر دخل رئيسي لأكثر من 75% من السكان .²

4-1-4- التمويل بالمساقاة :

تعرف المساقاة على أنها " عقد على مؤونة نمو النبات بقدر ، لا من غير غلته ، لا بلفظ بيع أو إيجار ، أو جعل " ³

و صورتها أن تعقد شركة بين شخصين أحدهما مالك للأشجار يبحث عن من ينميها ، و الآخر يملك الجهد لذلك على أساس توزيع الناتج بينهما حسب الاتفاق .

4-2- صيغ التمويل القائمة على المديونية :

4-2-1- التمويل بالمرابحة :

ويعرف بيع المرابحة بأنه " البيع بالثمن المشتري به أو تكلفتها على المشتري مع زيادة ربح معلوم يكون في الغالب نسبة مئوية من ثمن الشراء أو التكلفة " ⁴.

¹ وهبة الزحيلي ، الفقه الإسلامي و أدلته ، ج5 ، دار الفكر للطباعة و التوزيع و النشر دمشق ، ط2 ، (1405-1985) ، ص 613 .

² عثمان بابكر أحمد ، تجربة البنوك السودانية في التمويل الزراعي بصيغة السلم المعهد ، الإسلامي للبحوث و التدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية ، ط1 ، (1418-1998) ، ص 27 .

³ منذر قحف ، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي ، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية ، ط2 (1419 - 1998) ، ص 16 .

⁴ محمد كمال عطية ، نظم محاسبية في الإسلام ، مؤسسة المعارف بالإسكندرية ، ط2 ، (1409-1989) ، ص 352 .

وصيغة المراجعة شائعة الاستعمال من طرف البنوك الإسلامية وحسب إحصائيات منشورة للاتحاد الدولي للبنوك

الإسلامية سنة 1996 حول 166 بنك و مؤسسة مالية إسلامية ، وجد أن معدل تطبيق المراجعة يقدر

بـ 40.30% من مجموع التمويلات المقدمة ، بينما لا يتعدى استعمال المضاربة نسبة 8 %¹.

و ذلك بفضل الأهمية البالغة التي تلعبها المراجعة في التنمية ، وكذلك هي من الصيغ قصيرة الأجل ذات الربح

المضمون بخلاف صيغ أخرى .

4-2-2 - التمويل بالتأجير التمويلي:

ومعناه " أن يستأجر شخصا شيئا معيناً ، لا يستطيع الحصول عليها ، أو لا يريد ذلك لأسباب معينة ، ويكون

ذلك نظير أجر معلوم يقدمه لصاحب الشيء " ²

و التأجير يكتسي أهمية بالغة خاصة بما يوفره من سيولة مستمرة من خلال تسديد أقساط الإيجار ، و يعتبر

وسيلة مضمونة للتدفقات النقدية للبنوك الإسلامية ، كما أنه يساهم في التنمية الاقتصادية من خلال مساعدة

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، لاقتناء معدات حديثة ليس لها القدرة على شرائها .

4-2-3 - التمويل بالسلم :

ويطلق عليه البيع الفوري الحاضر الثمن الأجل البضاعة أوفيه يقوم البائع بالحصول من المشتري على الثمن

البضاعة ، ثم تسليمها آجلاً ، و من هنا يحصل البائع على ثمن البضاعة عاجلاً ، في حين تتم عملية تسليم

البضاعة إلى العميل لاحقاً³.

¹directory of islamic banks and financial institutions international association of islamic banks ,1996 , p 18 .

² - محمد بوجلال ، البنوك الإسلامية ، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990 ، ص 45 .

³ - محسن أحمد الحضيري ، مرجع سابق ، ص 143 .

وصيغة السلم تستعمل في تمويل القطاع الفلاحي من خلال مساعدة الفلاحين في الفترة ما قبل تمام الإنتاج ، كما يمكن استخدام السلم في التمويل التجارية الخارجية من أجل رفع حصيلة الصادرات لتغطية عجز ميزات المدفوعات .

4-2-4- التمويل بالإستصناع :

الاستصناع عقد بيع في المستصنع (المشتري) و الصانع (البائع) بحيث يقوم الثاني بصناعة سلعة موصوفة (المصنوعة) ، والحصول عليه عند أجل التسليم على أن تكون مادة الصنع و تكلفة العمل من الصانع ، وذلك في مقابل الثمن الذي يتفقان عليه و كيفية سداده.¹

و تكمن أهمية هذه الصيغة في تمويل البنك للمشاريع الصناعية ، فيعمل على تشغيل الطاقة الإنتاجية العاطلة عند بعض عملائه الصناعيين .

1-2- الادخار الحكومي:

الادخار الحكومي هو الفائض المتبقي الذي يحققه القطاع الحكومي، و يكون أحد مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية وخطط التنمية. و هو عبارة عن الفرق بين الإيرادات الحكومية و النفقات الجارية، ويمثل الادخار الحكومي في الجزائر الفرق بين الإيرادات الحكومية و نفقات التسيير و إن كان هذا الرصيد موجبا يعتبر مصدرا لتمويل المشاريع الاستثمارية.

يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية، فإذا كان هناك فائض اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون في حالة مديونية الحكومة، أما إذا زادت النفقات الجارية على الإيرادات الجارية، أي في حالة وجود عجز، فإنه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات

¹ هيئة المحاسبة و المراجعة ، مرجع سابق ، ص 385.

الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة . تعمل الحكومات دائما تنمية مواردها و ضغط نفقاتها بغية تحقيق فاض يوجهه إلى ضروب ومجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة¹ .

ومن المعتاد أن تكون نفقات الحكومة أكبر من إيراداتها ، مما يضطرها إلى اللجوء لمذخرات قطاع الأعمال لسد العجز . إن ارتفاع حصيلة الضرائب يساعد على زيادة حجم الادخار الحكومي فقط في كون الميل الحدي للاستهلاك لدى الحكومة من الضرائب المتزايدة هو أدنى من الميل الحدي للاستهلاك لدى القطاع الخاص (من الدخل الحدي الذي يدفع من الضرائب) ن ولقد لعب الادخار الحكومي المتحقق من خلال فائض الميزانية دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية في اليابان ، وخصوصا في المراحل الأولى للتنمية² .

1-3- التمويل التضخمي:

عادة ما يعبر عن ظاهرة التضخم في الاقتصاد الوطني في الارتفاع الذي يطرأ على أسعار السلع والخدمات أو الانخفاض الذي يحدث في القوة الشرائية للنقود، وابتسط طريقة للاستدلال عليه في قياس حركة الأسعار بالنسبة للحالة الأولى ودراسة العلاقة الموجودة بين السيولة المحلية والائتمان من جهة و الناتج الداخلي الخام من جهة أخرى بالنسبة للحالة الثانية.

إن مصطلح التمويل بالعجز أو ما يسمى التمويل التضخمي يشير إلى قيام الحكومة بتوفير التمويل لأغراض الاستثمار، وذلك من خلال طبع النقود من قبل الحكومة أو توسيع الائتمان من قبل البنوك بدون الحاجة إلى وجود ادخار مسبق .

وتلجأ الحكومة إلى التمويل بالعجز عندما تريد تغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة (أي عندما نفقاتها تتجاوز إيراداتها) وذلك من اجل دفع النمو الاقتصادي من خلال الإنفاق الحكومي والذي تغطية من خلال طبع النقود أو بيع الأوراق المالية التي تصدرها البنوك التجارية وتحصل على الائتمان من اجلها .

¹ محمد عبد العزيز عممية وآخرون، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، مرجع سابق ، ص 222.

² مدحت القرشي ، مرجع سابق ، ص 192 .

ويتلخص جوهر هذه العملية بتزويد المستثمرين أموالاً إضافية ليتسنى لهم بمقتضاها اقتناص الموارد الحقيقية (عوامل الإنتاج وخاصة الأيدي العاملة) من صناعات الاستهلاك بما يترتب على هذا من انخفاض إنتاج سلع الاستهلاك

وبالتالي ارتفاع أسعارها ولما كانت الأجور وإن ارتفعت، لن تبلغ في ارتفاعها مبلغ ارتفاع الأسعار فسيترتب على ذلك انخفاض الكمية المطلوبة من سلع الاستهلاك وعلى هذا النحو يتحول هيكل الناتج القومي لصالح السلع الاستثمارية، وبمعنى آخر لصالح عملية التنمية¹.

إن القوى التضخمية الفاعلة لتحريك الأسعار نحو الأعلى تتأثر بالطرق المالية، التجارية والتقلبات العشوائية في حجم و نوعية التجارة الدولية، و إذا نظرنا إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري نجد أنه يمر بأزمة منذ بداية الثمانينيات، وهو ما انعكس على التوازنات المالية الداخلية و بالتالي تولدت عنه اتجاهات تضخمية داخلية، كذلك فالعرض الكلي عجز عن مسايرة الزيادات المتتالية في الطلب. و تتأثر الاتجاهات التضخمية بحجم و هيكل التجارة الخارجية للدولة مع سياسة سعر الصرف المطبقة للذين تميزا بالتذبذب و التدهور خلال الخمسة عشر سنة الماضية. و فشلت كل محاولات الخروج من مشكلة الصادرات أحادية التكوين السلعي و توسع هيكل الواردات السلعية الذي يرجع إلى تحرير قطاع التجارة الخارجية وما نتج عنه من تخفيض قيمة العملة الوطنية.

إن قياس ظاهرة التضخم يستند على عدد من المؤشرات كالتغيرات التي تطرأ على مستويات الأسعار، كمية وسائل الدفع و معاملات الضغوط التضخمية.

¹ مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 193.

ثانيا : المصادر الخارجية :

إن البلدان التي لا تستطيع تدبير الادخارات المحلية الكافية لدفع عملية التنمية الاقتصادية إلى الأمام تلجأ عادة إلى تدبير التمويل اللازم من الخارج ، يعتبر البعض أن المدخرات الأجنبية يمكن أن تساعد عملية التنمية لكنها ليست ضرورية لها ، وتجدر الإشارة هنا إلى اختلاف مفهوم التدفق الصافي للموارد المالية عن مفهوم الموارد الحقيقية، حيث أن مفهوم صافي الموارد المالية لا يتضمن مدفوعات الفوائد وتحويلات الأرباح في حين أن مفهوم الموارد الحقيقية يتضمن مدفوعات الفوائد وتحويلات الأرباح .

2-1- التجارة الخارجية :

يعتبر أسلوب تمويل التجارة الخارجية مسألة يهتم بها كثيرا خاصة من طرف البلدان التي تصدر منتوجا واحدا ، حيث هو المصدر الوحيد الذي يوفر العملات الأجنبية بنسب أكبر ، وعمليات تمويل التجارة الخارجية تحتاج عملة صعبة وبذلك فأسلوب التمويل يرتبط بمدى توفر هذه الأخيرة لدى الدولة .

تطرح التجارة الخارجية وبصفة خاصة الوردات مشاكل أحيانا متعددة بين الأطراف المتعاملة التي لا تتواجد في نفس البلد ، ولذلك نجد تدخل البنوك والمؤسسات المالية في أغلب هذه التعاملات نظرا لخبراتها ومساعداتها المالية ، كما أنها تقوم بتأمين البلد من جهة وتدعيم الصادرات التي توفر العملة الصعبة للبلد من جهة أخرى .

المعاملات التي تتوسط فيها البنوك والمؤسسات المالية تختلف فيها طريقة الضمان والتمويل وذلك يرتبط حسب العقود المبرمة بين المستورد والمصدر ، وهذا ما ولد تقنيات عديدة ومتنوعة يتم التعامل بها.

أهمية التجارة الخارجية. التجارة بصفة عامة هي العلاقة المتواجدة بين كل أعوان الإقتصاديين في مختلف الدول ، أي نقل السلع والخدمات و رؤوس الأموال من بلد إلى بلد آخر. وبالتالي: ترفع أسعارها كنتيجة لذلك.

تقليديا نترك استعمال كلمة تجارة خارجية " التصدير والاستيراد"

ومصطلح "استيراد" مستعمل لتمثيل أو تبين عملية شراء المنتجات الآتية من الخارج من أعوان اقتصاديين خارجيين لبلدنا.

فالواردات هي تلك العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات يؤديها بصفة نهائية الغير المقيم للمقيم إذا كان متواجدا داخل الحدود الإقليمية أو خارجه¹.

أو نعني بالواردات أيضا: هي ذلك الإنفاق المحلي على السلع والخدمات المنتجة في الخارج ويعتبر ترسبا من تيار الإنفاق الكلي، حيث يؤدي ذلك الإنفاق إلى سحب جزء من القوة الشرائية، الأمر الذي يضاعف من تيار الإنفاق في الداخل ويزيده قوة في الخارج.

مصطلح "تصدير" مستعمل لتبين عملية البيع المنطلقة من التراب الوطني للسلع و الخدمات نحو الأسواق الأجنبية وفق شروط محددة بين المتعاملين.

الصادرات هي تلك العمليات المتعلقة بالسلع التي يؤديها بصفة نهائية المقيم لغير المقيم في البلد بغض النظر على الغير المقيم إذا كان متواجدا في الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها² بصفة أخرى تمثل الصادرات اتفاقا أجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن. الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني. أي تصنيف قوة جديدة للإنفاق الكلي.

1- أهمية الاستيراد في الاقتصاد:

الاستيراد جزء من التجارة الخارجية يتضمن تخطيطا ووضع السياسات التي تغطي مجالات واسعة من الأنشطة المكتملة، والمرتبطة بهذه الوظيفة. لذا يجب انتهاز سياسة محكمة في ميدان شراء المنتجات والسلع الذي الضروري

¹ KADER AKACEM , comtabilite national ,snd edition alger,p135.

² Kader akacem,opcit,p138

استخدامها لضمان منافسة دائمة ومرتبطة بعنصر التكاليف، ولكون الاستيراد يتم خارج الحدود، فمن الضروري. أن تكون عملة كل من المورد والمستورد مختلفة لتلبية احتياجات اقتصادية ما، ومن هنا نستنتج أن وجود الاستيراد دليل لوجود التصدير من بلد آخر.

2- أهمية التصدير في الاقتصاد:

التصدير عبارة عن تسويق السلع والخدمات إلى البلدان الأجنبية مقابل الحصول على العملة الصعبة، ويعتبر التصدير من أكثر الأشكال اقتحاما للأسواق الخارجية، كما أن معظم المؤسسات ترغب في ممارسة العمليات التصديرية، بحيث يعتبر النشاط التصديري في حد ذاته مقياسا للمرونة التنافسية للمؤسسات ولمعرفة قدراتها على التكيف مع البيئات الأخرى.

كانت التجارة الخارجية في الجزائر مصدرا هاما بسبب إمكانيات النمو التي ساهم فيها قطاع المحروقات منذ أربعة عقود في رفع الدخل الوطني، والتي أدت بدورها إلى زيادة تمويل الواردات من السلع الوسيطة و الإنتاجية اللازمة من جهة، والتوسع في إشباع حاجات المجتمع من المواد الغذائية من جهة أخرى بالرغم من محاولات بناء و توسيع قاعدة إنتاجية، زراعية و صناعية في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، فان الاقتصاد الجزائري يتميز بتمركز قاعدته الإنتاجية في فروع إنتاج و تحويل وصناعة المحروقات، في وقت أصبح فيه الطلب الكلي يتصف بالتنوع، بالتالي يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا مفتوحا في اعتماده على الواردات و على الخصوص في قطاعات إستراتيجية مثل الموارد الزراعية و الصناعية الغذائية و أصبح مشكل الأمن الغذائي متعلق بالتقلبات التي تحدث في الأسواق العالمية من خلال الأسعار، إضافة مشكله المديونية، تذبذب أسعار الصرف الدولية و في مقدمتها الدولار الأمريكي.

تعتبر حصيلة الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات و الواردات فإذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات فإنه يسجل فائض، أما إذا كان العكس فإنه يسجل عجزاً.

2-2 - المديونية الخارجية:

ظهرت مشكلة المديونية لكثير من البلدان النامية في السنوات الأخيرة كأحد أبرز المشاكل التي أصبحت تواجه حاضر و مستقبل التنمية الاقتصادية فيها، و أضحت أزمة حقيقية تهدد استقرارها الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي بشكل مباشر وهو ما يتطلب البحث عن حلول عاجلة لهذه المشكلة. فنجد أن خدمات ديونها أصبحت تلتهم نسبة كبيرة من حصيلة صادراتها. هذا إلى جانب أن القروض التي تحصل عليها يستخدم معظمها في تسديد جزء من إعادة جدولة ديونها الخارجية. فنجد قصور مصادر التمويل الداخلية بها، و سوء استغلالها من جهة و رغبة الدولة في تحقيق تنمية سريعة، هو ما دفعها إلى طلب المزيد من القروض الخارجية و لو بشروط قاسية، لسد الفجوة القائمة بين المدخرات المحلية و الاستثمارات المطلوب تنفيذها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية و رفع معدلات النمو الاقتصادي بها.

إن اللجوء إلى السوق المالي الدولي للاقتراض ليس خطأ بل هو وسيلة لتحقيق مشاريع استثمارية، لكن ضعف مردودية هذه المشاريع لا يمكن من توفير المبالغ المقترضة. فبداية أزمة المديونية كانت عام 1986، ذلك بعد تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية، بالتالي تدهور حصيلة صادرات المحروقات، و منه تراجع حجم القروض الممنوحة من طرف الدول و الهيئات الدائنة.

2-3 - الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

يمثل الاستثمار الأجنبي بنوعيه -الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير المباشر -مصدراً هاماً من مصادر التمويل للدول النامية، حيث يلعب كل منها دوراً هاماً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية باعتبارها شكليين من أشكال التدفقات المالية الخاصة، متوسطة الأجل و طويلة الأجل.

سنحاول بلورة بعض التعاريف الخاصة بالاستثمار الأجنبي :

"انه كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضييفة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية و

المالية و السياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد لأجيال طويلة الأجل " (فريد النجار)¹

كما يمكن تعريفه:"انه الاستثمار القادم من الخارج و المالك لرؤوس الأموال, والمساهم في إنشاء مشروعات

استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر²

أيضا هو"كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية عامة أو خاصة يملكها بلد ما سواء في صورته نقد أو

تكنولوجيا أو شكل من أشكال رأس المال , و يكون هذا الاستخدام مقترنا بسيطرة الشخص الطبيعي أو المعنوي

المصدر لرأس المال على جزء أو كل المشروع تمكنه من اتخاذ القرارات ,ويمكن للمشروع على هذا النحو أن يحوز

على الشخصية الحقيقية كالوكالات والفروع³

بالنظر إلى مختلف التعاريف السابقة يمكننا أن نصل إلى صياغة تعريف عام للاستثمار الأجنبي على انه :

مجموع الاستخدامات من الموارد المالية التي تجري تحديدا خارج البلد الأم ,تشكل في الأخير حركات دولية لرؤوس

الأموال بغرض تحقيق أهداف سياسية واقتصادية ومالية ,وهذه الحركات إنما تتخذ أشكالا متعددة.

¹ فريد النجار , الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي , مؤسسة شباب الجامعة , مصر, 2000, ص23 .

² زغيب شهر زاد , الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع و آفاق و مجلة العلوم الإنسانية , جامعة محمد خيضر , العدد , 08 بسكرة, 2005 ص

³ محمد بلقاسم حسن بملول , الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي , (مثال الجزائر) المؤسسة الوطنية للكتاب , الجزائر, 1990 ص 04 .

2-4- أنواع الاستثمار الأجنبي

2-1- الاستثمار الأجنبي غير المباشر (الاستثمار المحفظي)

هو الاستثمار الذي يعرف على أنه: "استثمار المحفظة أي الاستثمار في الأوراق المالية, عن طريق شراء السندات الخاصة لأسهم الحصص أو سندات الدين أو سندات الدولة من الأسواق المالية, أي هو تملك الأفراد و الهيئات و الشركات لبعض الأوراق دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم و إدارة المشروع, و يعتبر الاستثمار الأجنبي غير المباشر, استثماراً قصير الأجل مقارنة بالاستثمار المباشر¹ .

" هو الاستثمار الذي يتعلق بقيام المستثمر بالتعامل في أنواع مختلفة من الأوراق المالية, سواء كانت حقوق ملكية (أسهم) أو حقوق دين (سندات) وقد يقوم المستثمر بنفسه بالعملية الاستثمارية و ذلك بالتعامل من خلال بيوت السمسرة, أو قد يقوم بالتعامل على تلك الأدوات من خلال المؤسسات المالية متخصصة مثل صناديق الاستثمار عن طريق شراء الوثائق التي تصدرها, و قد يتم التعامل في الأوراق المالية مع الأجانب . فالاستثمار الأجنبي في محفظة الأوراق المالية فإنه يتعلق بتحركات رؤوس الأموال متوسطة و طويلة الأجل بين دول العالم المختلفة, و يعني شراء أسهم وسندات وخلافه لمؤسسات وطنية في دولة ما عن طريق مقيمي دولة أخرى, و يعطي هذا الحق في نصيب من أرباح الشركات التي قامت بإصدار الأسهم و السندات² (أميرة حسب الله محمد).

ومنه يمكن أن نستنتج دور المستثمر يقتصر في تقديم رأس المال إلى الجهة المعنية لاستثماره, دون أن يكون للمستثمر أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم و إدارة المشروع الاستثماري.

ونحصر في الشكل الموالي أهم أشكال الاستثمار غير المباشر:

¹ عبد السلام أبو قحف, نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة, مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية, 2001ص13 .

² أميرة حسب الله محمد, محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية, الدار الجامعية, مصر, 2005ص43-44.

2-2- الاستثمار الأجنبي المباشر

"الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو الكل الاستثمارات في المشروع المعني هذا بالإضافة إلى القيام بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني, في حالة الاستثمار المشترك Joint Venture أو سيطرته الكاملة على الإدارة و التنظيم في حالة الملكية المطلقة لمشروع الاستثمار, فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من المواد المالية و التكنولوجيا والخبرة الفنية قي جميع المجالات إلى الدول المضيفة" (عبد السلام أبو قحف) ¹

"هو الذي يستلزم السيطرة (الإشراف) على المشروع بأخذ هذا المشروع شكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو الغير المتساوية, كما أنه يأخذ أيضا شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم " (جيل برتان).²

بصفة عامة فالاستثمار الأجنبي المباشر هو كل التوظيفات المالية في الأصول الثابتة أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر هو عبارة عن كل التوظيفات المالية في السندات الحكومية و المؤسسية و كل أنواع القروض المصرفية و كل أنواع الأسهم.

يمكن التفريق بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير المباشر من خلال علاقة المستثمر بالمشروع فإذا كان المستثمر يسيطر على المشروع يعتبر استثمار مباشر، و على إثر هذه السيطرة تنقل هذه الاستثمارات المهارات و الخبرات الفنية والتكنولوجية الحديثة المرافقة لدراسة مال المشروع, على عكس الاستثمار غير المباشر الذي يحصل فيها المستثمر على عائد دون أن تكون له سيطرة على المشروع و على إثرها لا تنقل المهارات و الخبرات.

¹ عبد السلام أبو قحف, اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي, دار الجامعة الجديدة, مصر, 2003, ص36 .

² جيل برتان, عن ترجمة مقلد علي, الاستثمار الدولي, منشورات عويدات, بيروت, الطبعة الثانية, 1982, ص 11 .

نظرا للمزايا التي يتميز بها الاستثمار الأجنبي المباشر، تلجأ العديد من الدول النامية إلى تشجيعه و جلبه، كونه يعتبر محرك عجلة التنمية الشاملة من خلال نقل التكنولوجيا والخبرات، و بما أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو محور دراستنا سنتناوله بالتفصيل من خلال التطرق إلى دوافعه، أشكاله، آثاره... الخ.

المبحث الثالث : الموازنة العامة للدولة :

تعتبر الموازنة العامة للدول ذات أهمية بالغة، لأنها تمثل برنامج عمل الدولة من النواحي الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية، التي تسعى إلى تنفيذه، كما تعد الأداة التي تستطيع من خلالها وضع تقديرات للإيرادات والنفقات، وعن طريقها يمكن أن تعرف مقدار العجز في موازنتها)

أولا : تطور الموازنة العامة للدولة :

تواجه جميع دول العالم بصفة عامة، والدول النامية بصفة خاصة، عجزا في الموازنة العامة، وإن كان هناك ارتباط أكثر وضوحا بالنسبة إلى الدول النامية من الدول المتقدمة، حيث تعاني الدول النامية منذ فترة طويلة، بشكل متفاوت، عجز الموازنة، ونتائجه السلبية التي أصبحت من الأمور غير المقبولة في أية دولة، بعدما كان الأمر يقتصر على مواجهة أزمة أو من أجل تغطية نفقات طارئة.

وقد نال عجز الموازنة اهتماما كبيرا على مستوى الدول، وكيفية مواجهته، والسياسات المقترحة لذلك، والنتائج المترتبة عليه، والمقابل الاجتماعي له، ومن يتحمله (٢). (كما أن عجز الموازنة يمثل أحد الاختلالات الهيكلية التي يعانيها الاقتصاد¹، وهو يعد من المشكلات الاقتصادية الأساسية، نظرا إلى آثاره المباشرة في أداء النشاط الاقتصادي بصفة عامة، وباعتباره عقبة تقف أمام الدول في تحقيق برنامجها التنموي، خصوصا في ظل اتجاه العجز

¹ عبد الله عبد اللطيف عبد الله ، علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء رؤية التنمية المستقلة ، مجلد البحوث المالية السادس ، وزارة المالية -

القاهرة، 2012، ص 1 .

إلى التزايد في مختلف دول العالم، وما يصاحب ذلك من زيادة مستمرة في الدين العام للحكومات، سواء أكان دينا داخليا أم خارجيا¹.

1-1- تعريف الموازنة العامة للدولة:

تعتبر الموازنة العامة للدولة بمثابة خطة مدروسة في ضوء احتياجات وإمكانيات الوزارات والأقاليم والمحافظات وفي ضوء القدرة على تعبئة الموارد الممكنة لتحقيقها لتغطية النفقات العامة. لذا فإن هيكل الموازنة وتقسيماتها توضع في إطار تحقيق الأهداف العامة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، وردت تعريفات متعددة للموازنة العامة تختلف حسب التشريعات القانونية والسياسية السائدة في الدولة ومن أهم هذه التعريفات هي:

وقد عرفها القانون الفرنسي على أنها هي مجموعة التقديرات المعتمدة لمصروفات الدولة خلال سنة مالية مقبلة ووسائل تمويل تلك المصروفات عن نفس المدة والتي يلزم فيها تساوي الموارد المالية المقدرة مع حجم الإنفاق الحكومي².

كما وقد عرفها القانون البلجيكي بأنها بيان الواردات والنفقات العامة خلال الدورة المالية مالي³.

وقد عرفت كما ورد في قانون أصول المحاسبات العامة رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٠ المعدل بالفقرة (١) (في المادة الثانية بأنها الجداول المنتظمة تخمن إيرادات ومصروفات الدولة لسنة مالية واحدة تعين في قانون الموازنة.

كما وقد عرفت بأنها (خطة سنوية اقتصادية مالية سياسية متمثلة بمجموعة من الأهداف والبرامج المقرر تنفيذها من قبل وحدات الدولة المختلفة خلال فترة زمنية معينة) سنة عادة) معبرا عنها بتقديرات تكاليفها المالية تقديرات مصادر تمويلها⁴، مع بيان وهناك من يعرفها على أنها (وثيقة تتضمن تقديرا لنفقات الدولة وإيراداتها

¹ عبد الله عبد اللطيف عبد الله ، مرجع سابق ، ص 1.

² عبد المنعم فوزي ، المحاسبة والمراجعة الحكومية في دولة قطر ، سنة 1972 ، ص 337.

³ خالد الخطيب ، احمد سامية ، أسس المالية العامة ، دار النشر وائل للنشر ، مصر ، 2003 ، ص 270 .

⁴ حسن عبد الكريم السلوم ، الأصول النظرية والعملية للمحاسبة الحكومية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ، 2001 ، ص 43 ،

لمدة محددة ومقبلة من الزمن وغالبا ما تكون سنة واحدة والتي يتم تقديرها في ضوء الأهداف التي ترنو إليها فلسفة الحكم¹.

ومن خلال التعاريف أعلاه يمكن الإشارة إلى إن الموازنة العامة هي أداة مالية تستخدمها الدولة لتحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والاقتصادية والتعجيل بها كما إن لها أهداف اجتماعية كبيرة فهي وسيلة لإعادة توزيع الدخل القومي عن طريق فرض الضرائب التصاعدية وإعادة إنفاقها لتغطية نفقات الطبقات الفقيرة وهناك أهداف مالية للموازنة تعبر عن كشف المركز المالي للدولة وتبين فيها إذا كان عجزاً أم فائضاً في الموازنة ومن خلال ما تقدم يتضح لنا إن الموازنة تختلف عن حسابها الختامي – فالموازنة العامة تحتوي على تقديرات تتعلق بفترة مقبلة وقد تحقق هذه التقديرات اولا تحقق في حين إن الحساب الختامي للموازنة ما هو الا بيان النفقات والإيرادات التي تحققت فعلاً وتختلف الموازنة العامة كذلك عن الحسابات القومية التي تتحدث عن التقديرات الكمية المتوقعة لمجمل النشاط الاقتصادي في مجموعها الخاص والعام.

تعرف الموازنة العامة بأنها: تقدير مفصل ومعتمد، للنفقات العامة والإيرادات العامة، عن فترة مالية مستقبلية، غالباً ما تكون سنة. ”ويتبين من هذا التعريف أن الموازنة العامة للدولة، تستند إلى عنصرين أساسيين، هما التقدير والاعتماد.

فبالنسبة إلى التقدير، فإنه يتمثل في تقدير أرقام تمثل الإيرادات العامة التي ينتظر أن تحصل عليها السلطة التنفيذية، وكذلك النفقات العامة التي ينتظر أن تنفقها لإشباع الحاجات العامة للشعب، وذلك خلال فترة مالية مستقبلية، غالباً ما تكون سنة.

¹ الصاغ حنا رزوقي، المحاسبة الحكومية، دار المعارف، بغداد، 1981، ص 43.

أما بالنسبة إلى الاعتماد، فيقصد به حق السلطة التشريعية واختصاصها، في الموافقة على توقعات السلطة التنفيذية، من إيرادات عامة ونفقات عامة. وعلى هذا الأساس، فإن الموازنة العامة تظل مجرد مشروع موازنة، حتى تُعتمد من السلطة التشريعية¹.

1-2- أهمية الموازنة العامة :

للموازنة العامة للدولة أهمية كبرى لأنها تعبر عن برنامج العمل، السياسي والاقتصادي والاجتماعي، للحكومة خلال الفترة المالية. وبعبارة أخرى، فإن الموازنة العامة للدولة لها دلالة سياسية واقتصادية واجتماعية، إذ يمكن الكشف عن مختلف أغراض الدولة، عن طريق تحليل أرقام الإيرادات العامة، والنفقات العامة، التي تجمعها وثيقة واحدة، هي الموازنة العامة للدولة.

تعتبر الموازنة بمثابة خطة مالية للدولة ترمي إلى إشباع الحاجات العامة في ضوء الفروق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمجتمع معين وهي بمثابة المرآة العاكسة لمجمل النشاط الاقتصادي على اعتبار إن السلطة لا يمكنها ممارسة نشاطها دون إنفاق ولا يمكن إن تتفق دون الحصول على الموارد اللازمة لذا فان بنود الموازنة تعكس أنشطة الدولة وتبين أهدافها².

لذا فإن الموازنة تتأثر بمجمل النشاط الاقتصادي على اعتبار إن الإيرادات كما ونوعاً ترتبط بهذا النشاط فحصيلته الضرائب أو عوائد أملاك الدولة إنما ترتبط بالهيكل الاقتصادي وتتأثر بدرجة نمو الاقتصاد وطريقة تنظيمه وهكذا هو الحال بالنسبة للنفقات حيث إنها ترتبط بهذا الهيكل وذلك النمو³.

¹ الموازنة في 25 سؤال و جواب ، وزارة المالية المصرية ، جانفي 2013 ، ص 3 .

² ماهر محمد غانم ، علم المالية العامة أدواتها الفنية واثارها الاقتصادية ، كلية الاداب - القاهرة - الطبعة الخامسة ، 1996 ، ص 287.

³ حسن عبد الكريم سلوم ، مصدر سابق ، ص 44.

إن المحتوى المعاصر للموازنة العامة يؤكد على كونها خطة مدروسة بضوء احتياجات وإمكانيات الوزارات والأقاليم والمحافظات . وان بنود تقسيمات الموازنة توضع في ضوء الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها فهي من جهة تحدد النشاط الاقتصادي الذي ستقوم به الحكومة وفي جانب آخر تحدد وسائل تمويل هذه الأنشطة . لذا تعد الموازنة أداة مهمة من أدوات السياسة المالية للدولة - حيث إن أهمية الموازنة من كونها أداة لتحقيق الأهداف خصوصاً إعادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة من خلال توجيه النفقات العامة وخصوصاً التحويلية منها وهي بالوقت نفسه وسيلة لتحقيق الاستخدام ومعالجة البطالة وتعبئة الموارد ورفع المستوى المعاشي للفرد والمجتمع .

وفي اختصار، يمكن القول بأن الموازنة العامة للدولة ليست مجرد بيان يتضمن الإيرادات العامة، والنفقات العامة، وإنما هي، كذلك، وثيقة الصلة بالاقتصاد القومي، والأداة الرئيسية، التي يمكن عن طريقها تحقيق أهداف الدولة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا : تطور عجز الميزانية :

تعتبر مشكلة عجز الموازنة العامة من المسائل و القضايا الجوهرية التي أثارت اهتمام الباحثين في دول العالم ، فهي من المشكلات المالية التي المتميزة بتطورها الذي يصيب كافة المجالات : الاجتماعية ، السياسية و الاقتصادية في ظل تقلص المواد ، و اتساع الحاجات .

وقد تعدت المشكلة كونها قضية تواجهها دول العالم الثالث ، بل و حتى الدول الصناعية المتقدمة أصبحت تنظر إلى عجز الموازنة العامة كمشكلة حقيقية تتطلب تخطيطا دقيقا و جهدا كبيرا .

عندما تزيد النفقات العامة للدولة على إيراداتها، يحدث عجز في الموازنة العامة، وهو ما يعرف بالعجز النقدي. وفي هذه الحالة، تسعى الدولة إلى تغطية هذا العجز إما بالاقتراض الداخلي أو الخارجي¹، وهذا العجز هو انعكاس لعدم قدرة الإيرادات على تغطية النفقات²، وهو غير العجز الكلي الذي يساوي العجز النقدي مضافا إليه أو مطروحا منه صافي حيازة الأصول المالية³، ويمثل صافي حيازة الأصول المالية الفرق بين مساهمة الدولة في رؤوس أموال بعض الهيئات والشركات وغيرها، وما تتيحه من قروض لبعض الجهات، وبين المتحصلات المتمثلة بالأقساط المسددة من القروض، ومن حصيلة بيع بعض الأصول المالية المملوكة للدولة من دون حصيلة الخصخصة⁴.

ويمثل العجز أو الفائض الفرق بين إجمالي الإيرادات والمنح، وإجمالي النفقات وصافي الإقراض، أي أن العجز في الموازنة العامة للدولة ينمو ويتفاقم من خلال التباين بين نمو النفقات العامة للدولة من ناحية، ونمو الإيرادات العامة من ناحية أخرى⁵، وقد حرص العديد من الدول النامية، في بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين، على مواجهة مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة، في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي، وذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وإصلاح الاختلالات الهيكلية الرئيسية، وتعزيز النمو الاقتصادي في الأجلين المتوسط والطويل، مع الأخذ في الاعتبار التغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية⁶.

¹ كريمة محمد الحسيني، تزايد عبء الدين العام الداخلي في مصر وسبل مواجهته خلال الفترة (1990-2009)، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 2010، العدد 100، ص 52.

² منال عبد الله هبة سالم، العجز في الموازنة وآثاره، جامعة عدن، كلية الاقتصاد الجمهورية اليمنية، 2011، ص 11.

³ عبد الله شحاتة خطاب وصالح عبد الرحمن أحمد، الموازنة العامة والموازنة بالمشاركة مع التطبيق على الموازنة، جامعة القاهرة، 2008، ص 12.

⁴ البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2014-2015، وزارة المالية القاهرة، 2014، ص ص 146-147.

⁵ صالح أحمد شعبان، أسباب وصور عجز الموازنة العامة، مجلة 26 سبتمبر، التوجيه المعنوي للقوات المسلحة اليمنية، العدد 1643،

2012، ص 120.

⁶ محمود عبد العزيز توني، أفريقيا بين التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2005، ص 2.

وقد تضمن هذا البرنامج عملية إصلاح شاملة تناولت السياسات المالية والنقدية في إطار التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، فاتبعت الحكومة سياسات مالية انكماشية تركز على خفض العجز الكلي، كرقم مطلق، وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، من خلال محاولات لترشيد النفقات العامة، وزيادة الإيرادات العامة.¹

المبحث الرابع: المخاطر المرتبطة بالتمويل وطرق إدارتها:

ينشأ الخطر عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة والمحصلة النهائية غير معروفة، ويقاس هذا الخطر في العادة باحتساب الانحراف المعياري عن النتائج السابقة²، وكل مؤسسات الأعمال تواجه حالة عدم التأكد من نتائج نشاطاتها، ويتضح أن الخصائص والشروط وغيرها المرتبطة بالتمويل تأخذ في الحسبان أفضل السبل لإدارة مخاطر تمويل مؤسسات الأعمال، والمغزى من ذلك هو الاطمئنان إلى استمرار جدوى المشروع الفنية والمالية، وقدرته على تحقيق معدلات أداء مرضية تفي بمتطلبات المساهمين والدائنين على حد سواء.

حسب المفهوم العام ووفقاً لنظرية الاحتمالات هي عبارة عن فرصة حدوث عائد خلافاً للعائد المتوقع³، أي بمعنى احتمال اختلاف العائد الفعلي بصورة عكسية عما كان متوقعا، وتنشأ في مجال العمل المصرفي كنتيجة طبيعية لتعامل المصارف مع الآخرين.

وسوف يتم التعرض في هذا المبحث إلى المخاطر المرتبطة بالتمويل من جهة وكيفية إدارة هذه المخاطر من جهة أخرى.

¹ إيهاب محمد بونس، نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر، النهضة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، لسنة 2012، العدد 2، ص7.

² طارق الله خان و حبيب أحمد، إدارة المخاطر، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة السعودية، 2003، ص27.

³ Weston, J., Besley, S. and Brigham, T., Essentials of managerial Finance University of California, Los Anglos, (The Dryden press), 1996 ,127.

أولاً: المخاطر المرتبطة بالتمويل:

نجد أن بعض المستثمرين يفضل عدم الاستثمار في المشاريع ذات العوائد والمخاطر المرتفعة لأنهم متحفظون ويفضلون الالتزام بجانب السلامة والحيطه والحذر فيبحثون عن مشاريع ذات مخاطر أقل حتى ولو كانت عوائدها أقل، وهناك طرق عديدة لتقسيم المخاطر، إحدى هذه الطرق هي التفريق بين مخاطر الأعمال والمخاطر المالية، فمخاطر الأعمال تأتي من طبيعة أعمال المؤسسة وتتصل بعوامل تؤثر في منتجات السوق، أما المخاطر المالية فمصدرها الخسائر المحتملة في الأسواق المالية نتيجة تقلبات المتغيرات المالية، وثمة طريقة أخرى لتقسيم المخاطر بين مخاطر عامة وأخرى خاصة، فالأولى ترتبط بأحوال السوق أو الاقتصاد عامة بينما تتصل الثانية بمؤسسة بعينها أو بنوع معين من الأصول¹.

وعليه سيتم تقسيم المخاطر المرتبطة بالتمويل إلى مجموعتين، المخاطر العامة ومكوناتها ومخاطر الأعمال ومكوناتها.

المخاطر العامة و مكوناتها :

وتشمل المخاطر المتعلقة بالظروف الاقتصادية والسياسية والتي لها تأثير على نظام السوق ككل، فأي حالات كساد أو ازدهار اقتصادي أو اضطرابات أو أزمات سياسية لا بد وأن تؤثر في تذبذب أسعار أصول المحفظة الاستثمارية، وليس أدل على ذلك من انخفاض أسعار الأسهم والسندات والأراضي والعقارات في المنطقة خلال وإبان أزمة حرب الخليج عام 1991 ، وبالرغم من أن كافة أدوات الاستثمار تتأثر بالظروف البيئية الاقتصادية إلا أنه قد يكون تأثيرها على أدوات معينة أكثر أو أقل من تأثيرها على أدوات أخرى².

وأما مكونات المخاطر العامة فتشمل ما يلي:

¹ طارق الله خان و حبيب أحمد ، إدارة المخاطر، مرجع سابق ، ص 28 .

² حسني علي خربوش و عبد المعطي رضا أرشيد ، الاستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق ، دار النهضة ، مصر ، 1996، ص 43.

أولاً: مخاطر نظامية (مخاطر السوق) وهي المخاطر العامة التي تسري على أعمال الاستثمار في السوق، وتنشأ عن البيئة وتعلق بالنشاط الاقتصادي وبالنظام المالي العام، وتؤثر على كافة المستثمرين دون استثناء، وإن التنوع الاستثماري حيال هذه المخاطر ليس حلاً جذرياً وإنما يخفف من حدتها، كما لا يمكن التخلص منها، أو لا يمكن تجنبها بالكامل مهما زادت درجة تنويع الاستثمارات¹.

ثانياً: المخاطر السياسية: أما هذا النوع من المخاطر فتندرج تحتها الحروب والنزاعات الداخلية والتأميم والمصادرة والابتزاز والتصفية وغيرها من صور المخاطر التي ترتبط بالدول الآخذة في النمو²، ومن المخاطر السياسية أيضاً المضايقات المستمرة والمتلاحقة كالمضايقات من مصلحة الضرائب ومن مفتشي التموين والرخص والأسعار ومن رجال الأمن وهذه المضايقات تسبب الخوف وربما تحجم من الأعمال وتهرب الأموال إلى الخارج، أضف إلى ذلك ارتفاع أسعار الضرائب والرسوم وما في حكم ذلك، والمجاملات في غير محلها إلى غير ذلك³.

ثالثاً: المخاطر القانونية: ترتبط هذه المخاطر بعدم وضع العقود المالية موضع التنفيذ، أي أنها ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعات والأوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات وقد تنشأ بسبب عدم الالتزام بالضوابط والقوانين، أو تكون بسبب التعديلات المستمرة في القوانين التي تحكم معاملات المؤسسات مثل التعديلات في قوانين الضرائب والرسوم وإجراءات الإشهار، وأسعار الخدمات، وسياسات التسعير والتوزيع وحرية البيع والتصدير والحماية... إلى آخره⁴.

رابعاً: الأوضاع الاقتصادية: تكتسي أهمية خاصة، في الحالات التي تضطلع فيها الحكومات بدور الضامن لقروض تمويل المشروعات، لذلك لا بد من الاطمئنان إلى مقومات الأداء الاقتصادي الجيد حيث تتوفر الإمكانيات

¹ طارق طه، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، الحرمين للكمبيوتر، الإسكندرية، 1999، ص 327.

² باسل الحيني، تمويل المشروعات البترولية في الدول العربية، مجلة النفط و التعاون العربي، العدد 82، 1997، ص 151.

³ حسين حسين شحاتة، تأمين مخاطر رجال الأعمال، دار الكلمة، المنصورة - مصر، ط 1، 2000، ص 82.

⁴ المرجع نفسه، ص 82.

الفنية والتكنولوجية والإنتاج الكبير الذي يؤدي إلى ارتفاع الجودة وخفض التكلفة وهذا يتيح الوفاء بالالتزامات تجاه البنوك في حالة إذا ما تعثر المشروع وبالتالي مشكلة سداد القرض وما يترتب عليه من فوائد¹.

مخاطر الأعمال و مكوناتها:

أما مخاطر هذه المجموعة فتتمثل فيما يلي:

أولاً: مخاطر أسعار الفائدة: وهي المخاطر التي تكمن في التغيرات المحتملة لأسعار الفائدة وقدرة البنك على تقييم أوضاعه في الوقت المناسب²، إن ارتفاع أو انخفاض سعر الفائدة له تأثير معاكس على أسعار الأوراق المالية والاستثمارات الأخرى، فارتفاع سعر الفائدة يؤدي دائماً إلى انخفاض أسعار الأسهم والسندات لأن المستثمر العادي في هذه الحالة سوف يفضل بيع الأوراق المالية التي يمتلكها ووضع ثمنها كوديعة في أحد البنوك مثلاً مما سيدير عليه عائداً أعلى³، وأن أي تغير في أسعار الفائدة سوف يكون له تأثير على أسعار الأوراق المالية طويلة الأجل بشكل أكبر من تأثيره على أسعار الأوراق المالية قصيرة الأجل، وأن درجة تأثير ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة تختلف من أداة استثمارية إلى أخرى وحسب طبيعة وتاريخ استحقاق الإدارة الاستثمارية.

ثانياً: مخاطر انخفاض القوة الشرائية: وتعني احتمال تغير العوائد المتوقعة نتيجة لارتفاع معدلات التضخم، فلو ارتفعت معدلات التضخم فإن القوة الشرائية للنقود التي تم شراء استثمار بها اليوم، تختلف عن القوة الشرائية لنفس الكمية من النقود بعد سنة أو سنتين، كذلك القيمة الحقيقية لعوائد الاستثمار تنخفض مما يؤدي إلى انخفاض المعدل الحقيقي للعائد على الاستثمار عن المعدل الاسمي لهذا العائد، والمعادلة التالية تبين لنا المعدل الحقيقي للعائد على الاستثمار.

¹ حسين حسين شحاتة، مرجع سابق، ص 83.

² Kamerschen, D., Money and Banking , The University of Georgia,Athens, (South Western Publishing co.) 1992 ,145.

³ زياد رمضان ومحفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك، دار صفاء، عمان، 1995، ص 284.

فالمعدل الحقيقي للعائد على الاستثمار يختلف إذن عن المعدل الاسمي في حالة وجود أو ارتفاع معدل التضخم، في حالة وجود التضخم أما في حالة عدم وجود معدلات التضخم فإن المعدل الحقيقي للعائد على الاستثمار يكون هو نفس المعدل الاسمي للعائد¹.

ثالثا: مخاطر السوق: تبقى المخاطر المرتبطة بالسوق منصبة على المبيعات والتصدير وبالرغم من وجود أسواق وشبه اختفاء معوقات الدخول إليها فإن الأسعار في هذه الأسواق دائما في صعود وهبوط ولا تستقر على مستوى محدد وهذا التذبذب في الأسعار يحمل في طياته مخاطر محددة مصدرها عدم التأكد بالنسبة للمستوى الذي سوف تقول إليه الأسعار في المستقبل، فقد تتعرض السوق إلى فترات هبوط للأسعار تستمر لأسابيع أو أشهر أو ربما سنوات أو ارتفاع في الأسعار قد تستمر أيضا لفترات قصيرة أو طويلة وهذا ينطبق على كافة أدوات الاستثمار من أوراق مالية أو سلع وغيرها كذلك المؤسسات تواجه صعوبات البيع في السنوات الأولى نتيجة عدم اطمئنان المشتري إلى قدرة المؤسسات الجديدة على توفير الكميات المعروضة من المنتجات لفترات متصلة².

رابعا: المخاطر الصناعية: ويقصد بها تلك المخاطر التي تتعلق بصناعة معينة والناجمة عن ظروف خاصة بهذه الصناعة، مثل عدم توفر الموارد الخام الذي يلزم توافرها بكميات كافية لضمان استمرارية المؤسسات ولصناعات معينة أو ظهور اختراعات جديدة تؤدي إلى توقف أو الحد من الطلب على المنتجات القديمة كما حصل بالنسبة للطلب على الأجيال القديمة من أجهزة الكمبيوتر والذي تأثر من ظهور الأجيال الحديثة المتطورة، ويجب التأكد من أن المشروع المطروح للتمويل مؤهل للاستفادة المثلى من هذه الميزة النسبية بوجود الإدارة أو الخبرة الفنية سواء من داخل الشركة، أو عن طريق التعاقد مع جهة خارجية ذات مكانة عالية في مجالات التدريب والتشغيل، كذلك فإن تكلفة المشروع وهيكل التمويل مرتبطان إلى حد كبير، فالخوف ينتج عندما يتم تحميل المشروع بنود تكلفة

¹ حسني علي خربوش و عبد المعطي رضا أرشيد، الاستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق، مرجع سابق، ص 44.

² حسني علي خربوش و عبد المعطي رضا أرشيد، مرجع سابق، ص 47.

تضعه في موقف تنافسي ضعيف أو أن يتجاوز التكلفة الكلية، وقد يخل ذلك بهيكل التمويل المقترح ويترتب على ذلك أعباء على المشروع ، مما قد يؤثر على جدواه الاقتصادية كزيادة مدفوعات خدمة الدين مثلا¹ .

ثانيا :إدارة المخاطر:

يرجع مفهوم إدارة المخاطر إلى العملية الإجمالية التي تتبعها المؤسسات لتعريف إستراتيجية العمل ولتحديد المخاطر التي ستعرض لها، وإعطاء قيم لهذه المخاطر ولفهم طبيعة المخاطر التي تواجهها والسيطرة عليها، وبطبيعة الحال لم يقتصر الاهتمام على الدراية بالمخاطر فحسب، بل يجب العمل على محاولة مواجهتها، فمع طول الوقت وتعاقب التجارب تم إضفاء تحسينات مستمرة على شروط تمويل المؤسسات بما يحقق المصلحة المشتركة للدائن والمدين. وفي هذا الصدد نتعرض إلى ما أمكن تحقيقه في مجال إدارة مخاطر تمويل المؤسسات.

إدارة المخاطر العامة :

يتم استعراض إدارة المخاطر العامة على النحو التالي² :

أولا :إدارة مخاطر سوء الإدارة: على مجلس الإدارة أن يقوم بتطوير سياسات عامة وخطط لإدارة مخاطر التشغيل ، فالمخاطر التي مصدرها العاملون تحتاج إلى إدارة فاعلة ورصد وتحكم، وهذه بدورها تحتاج إلى قيام إجراءات عمل كافية، ومن العناصر المهمة للتحكم في مخاطر سوء الإدارة هو الفصل الواضح للمسؤوليات ووضع خطط طوارئ، وعنصر آخر مهم هو التأكد من انسجام نظم التبليغ عن المخاطر وسلامتها واستقلالها، أما بالنسبة لنقص الخبرة فلا بد من الاستعانة بشريك أجنبي ذو خبرة، وإبرام اتفاقيات المعونة الفنية مع جهات خارجية والسعي وراء إيجاد برامج تدريب للكوادر المحلية.

¹ حسني علي خربوش و عبد المعطي رضا أرشيد، مرجع سابق ، ص 48 .

² نادية يوسف عبد الوهاب صالح الصالح ، العالمية للتعليم و التدريب ، www.ksu.edu.sa ، 2017/11/24 .

ثانيا: إدارة المخاطر السياسية: تكون بمواجهتها عن طريق الاستعانة بوكالات ضمان الصادرات العالمية أو تأمين خاص بالمخاطر السياسية.

ثالثا: إدارة المخاطر القانونية: وذلك بإصدار القوانين والتعليمات ووضع النظم والإجراءات التي تسهل من إنشاء المشروعات والحصول على الموافقات والتراخيص متى استوفت الأوراق والشروط ، والمشاركة في مراجعة مشروعات القوانين وما في حكم ذلك، والتصدي لصيغ ابتزاز الأموال بطرق غير مشروعة كالرشوة والعمولات غير المشروعة وغيرها، ويفضل التركيز على المشروعات الموجهة للتصدير، كونها أقل تأثيرا بتغير السياسات وخاصة في ظل التعاقدات طويلة الأجل التي تتجنب الحكومات الإخلال بها وإنشاء مشاريع في المناطق الحرة، والحصول على تأكيد من الجهات الحكومية بعدم التدخل إلا في حالات الضرورة¹.

رابعا: إدارة مخاطر تدهور الأوضاع الاقتصادية: بإبرام عقود تسويق طويلة الأجل مع جهات خارجية والتركيز على مشروعات التصدير والاستعانة بوكالات ضمان الصادرات الدولية لتوفير الغطاء لجانب من التمويل وإيداع إيرادات البيع الخارجي في حسابات خارجية يتم التصرف فيها وفقا لترتيب منصوص عليه في اتفاقيات التمويل².

¹ طارق الله خان و حبيب أحمد ، إدارة المخاطر ، مرجع سابق ، ص 44.

² باسل الحيني ، تمويل المشروعات البترولية في الدول العربية ، مرجع سابق ، ص 154.

ثالثا : إدارة مخاطر الأعمال

أما إدارة مخاطر الأعمال فسوف نتطرق إليها في النقاط التالية¹:

أولا : إدارة مخاطر أسعار الفائدة : وذلك بتحديد بوضوح السياسات والإجراءات التي تحد من مخاطر سعر الفائدة وذلك من خلال رسم المسؤوليات ذات الصلة بقرارات إدارة مخاطر سعر الفائدة، ومن خلال تحديد الأدوات والخطط المطلوبة للاحتماء من هذه المخاطر ومن خلال الاستغلال الأمثل لفرص الاستثمار المتوفرة في السوق المالي والمصرفي، كما يجب تعيين الأشخاص أو اللجان المسؤولة عن إدارة مخاطر سعر الفائدة، وتحديد المسؤوليات والصلاحيات المرتبطة بذلك، ويجب التنويه إلى أهمية الفصل الكافي للمسؤوليات وللمهام المتعلقة بقياس المخاطر ورصدها والسيطرة عليها.

ثانيا : إدارة مخاطر انخفاض القوة الشرائية : وهو ما يقف كعائق أمام المستثمرين والدائنين على حد سواء، وفي مواجهتها يتم اللجوء إلى الحسابات الخارجية) حصيلة المبيعات، احتياطي خدمة الدين (والحصول على غطاء للمخاطر التجارية من وكالات ضمان الصادرات العالمية وكذلك تثبيت سعر المادة الخام وتأجيل مدفوعاتها في حالة انخفاض الأسعار مما يزيد على قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته.

ثالثا : إدارة مخاطر السوق : بالتغلب عليها عن طريق إبرام اتفاقيات تسويق طويلة الأجل مع جهات خارجية التي لها شأن في هذا المجال ، وهذا في السنوات الأولى للإنتاج والبيع².

رابعا : إدارة المخاطر الصناعية ومخاطر التكنولوجيا والإدارة : وتتم عن طريق إبرام اتفاقيات طويلة الأجل لإمداد المشروعات بالمادة الخام، والاتفاق على سعر مناسب على ضوء التدفقات النقدية المتوقعة وتثبيته خلال مدة القرض، وكذلك الاتفاق مقدما على تأجيل مدفوعات المواد الخام وفقا لخطة تتوافق وحالات التعثر في سداد

¹ نايف الناصر ، إدارة المخاطر، www.tajeir.com ، 2017/11/24.

² طارق الله خان و حبيب أحمد ، إدارة المخاطر ، مرجع سابق ، ص 44.

القروض، ويمكن التخفيف من مخاطر التكنولوجيا والإدارة بالاعتماد على الخبرة الأجنبية سواء في صورة شراكة أو عن طريق إبرام اتفاقيات الإدارة والمعونة الفنية مع التأكيد على أهمية وجود برنامج لتدريب الكوادر المحلية، لتحل تدريجياً محل الكوادر الأجنبية خلال حياة المشروع، كما يجب العمل على تخفيض مخاطر زيادة التكلفة الاستثمارية بالحرص على اختيار المقاول ذو الخبرة، وحصول الدائنين على ضمانات من المساهمين خلال فترة الإنشاء بالنسبة لملائمة هيكل التمويل ويجب العمل على حساب التدفقات النقدية المتوقعة وفقاً لافتراضات معينة، ومنه الاستقرار على نسبة المديونية التي تحقق للمشروع جدواه الاقتصادية في ظل تلك الافتراضات، مع إعطاء مجالات أكبر لعمر القرض مما يعطي للمشروع مجالاً زمنياً أكبر¹.

¹ طارق الله خان و حبيب أحمد ، إدارة المخاطر ، مرجع سابق ، ص 47.

خلاصة الفصل الثاني

يعتبر التمويل لأية مؤسسة اقتصادية، من القرارات الهامة والإستراتيجية، سواء تعلق الأمر بحجم الأموال أو مصدر الحصول عليها، فالتمويل عصب كل من عمليتي التجهيز والاستغلال في المؤسسة ولا غنى عنه لاستمرارية النشاط، وتختلف مصادر التمويل، فمنها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، ويتحدد خيار المؤسسة التمويلي في مجال اختبار مصدر التمويل تبعاً لعدة عوامل، أهمها تكلفة المال أو المصدر الذي يتم اللجوء إليه، ولتمويل أساليبه وهي تلك التشكيلة من الأموال التي تحصل عليها المؤسسة بهدف تمويل استثماراتها، أي تتضمن جميع العناصر التي يتكون منها جانب الخصوم، سواء أكانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، فالهدف الأساسي من التعرف على أنواع الأموال المتاحة وتحديد الخصائص المميزة لكل منها هو إمكانية المفاضلة والاختيار من بينها بأحسن الشروط والوصول إلى الهيكل التمويلي الذي يتحقق معه الهدف الأساسي للإدارة المالية وهو تعظيم قيمة المشروع. ولعل بجانب هذا كله يوجد بالمقابل لها بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، أدوات التمويل تعتمد عليها تلك المؤسسات وهذه الأدوات هي البنوك وشركات التأمين والبورصات، وهي ذات أهمية كبرى في التمويل لما لها من قدرة على تجميع الأموال الضخمة وتحكمها في المشروعات، والتمويل لا يخلو مطلقاً من المخاطر والتي لا يمكن التنبؤ بها بشكل تام، كما لا يمكن تجنبها كلية ومن ثم برزت أهمية قياسها لمعرفة آثارها على محددات قرار الاستثمار، ولقد قسمنا المخاطر المرتبط بالتمويل إلى مجموعتين، مخاطر عامة ومخاطر الأعمال ولم يقتصر الاهتمام على الدراية بالمخاطر فحسب بل تم البحث في الكيفية الرشيدة في مواجهتها كتدريب الكوادر المحلية لاكتساب الخبرة اللازمة والكافية للتغلب على نقص الخبرة، والعمل بشكل دؤوب ومستمر للتغلب على مخاطر التسويق وتقلبات السوق وانخفاض الأسعار ومخاطر زيادة التكلفة الاستثمارية وغيرها.

إن عملية تقييم المشروعات في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد قد نالت اهتمام العديد من الباحثين، سعياً منهم للحد من آثارها على العائد الاقتصادي المتوقع.

تمهيد :

إن موضوع التنمية الاقتصادية ليس حديثا؛ بل هو حاضر منذ فترة طويلة من الزمن، فبروزه كان مع نهاية الحرب العالمية الثانية؛ ولا يزال هذا الموضوع يحظى بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية. إن عملية التنمية الاقتصادية ليست تلقائية و سهلة فهي تتطلب وقتا طويلا ,والواقع أنها لا تقوم على أسس مادية فقط؛ بل تتطلب كذلك تخطيطا واسع النطاق لحصر الموارد المتاحة؛ علما أن المسؤول عن هذا التخطيط هو الإنسان باعتباره صانع التنمية، لكن هذا لا يعني أن نتجاهل دور الإمكانيات المادية في عملية التنمية لذلك نجد البلدان المتخلفة تسعى إلى البحث عن تنمية مواردها الاقتصادية على أساس التخطيط الشامل الذي يتناول كافة قطاعات الاقتصاد الوطني و يضمن تحقيق التوازن في نمو هذه القطاعات، فاهتمام هذه الدول ينصب حول تنويع الموارد من خلال البحث عن مصادر التمويل اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية والتي سوف نراها من خلال هذا الفصل للإمام بموضوع التنمية الاقتصادية.

وعلى الرغم مما حققته الدراسات العملية الهامة من تقدم في فهم هذه الظاهرة، فإنها لم تسفر عن توافق واسع في الآراء، هذه العلاقة قد تتفاوت من بلد لآخر نارا للفروق في مستوى البيئة المؤسسية أو الاقتصادية أو حتى الهيكلية، لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على التنمية، لئتم تتبع تطور مفهوم التنمية وأهم الجوانب المعبرة عنها، وتناول أهم محدداتها وكذا مؤشرات قياسها ، و مساهمة كل التمويل المصرفي و السوق المالية في التنمية الاقتصادية في الجزائر ، يتضمن هذا الفصل:

المبحث الأول : أساسيات حول التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني : مساهمة القطاع المصرفي في تمويل التنمية .

المبحث الثالث : مساهمة الموارد الداخلية و الخارجية في التمويل .

المبحث الرابع : مساهمة السوق المالية في التمويل .

المبحث الأول : أساسيات حول التنمية الاقتصادية

لقد أصبحت مشكلة التنمية الاقتصادية ظاهرة في نهاية الحرب العالمية الثانية وأخذت اهتمام الاقتصاديين ورجال البحث العلمي وأصبحت القضية المتداولة على النطاق المحلي والدولي.

أولا : مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية:

تباينت الآراء و وجهات النظر بالنسبة للعلماء و المفكرين و الباحثين حول تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية , و ترجع صعوبة الاتفاق إلى اختلاف التوجهات الفكرية و الإيديولوجية , و كذلك اختلاف التخصصات للعلماء و الباحثين حتى أصبح من الصعب وضع تعريف محدد و دقيق للتنمية أو النمو الاقتصادي بعبارات واضحة محددة . فهم يعتقدون أن اصطلاح النمو الاقتصادي قد أصبح مفهوما لدى الجميع إلى الحد الذي لا يحتاج معه إلى تعريف دقيق¹ ، و رغم ذلك ظهرت تعاريف عديدة و متنوعة حاولت تحديد طبيعة التنمية , جاءت كما يلي : عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أف ا رد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أف ا رده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى².

لم يتفق المفكرون الاقتصاديون و رجال البحث العلمي على تعريف موحد للتنمية , لكن رغم ذلك سنحاول إدراج بعض التعاريف التي جاءت بها محاولين إيجاد قاسم مشترك لهذه التعاريف.

إن التنمية الاقتصادية هي تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل³ .

¹ عمر حسين , التنمية و التخطيط الاقتصادي , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 1985 , ص 31

² مدحت محمد أبو النصر، إدارة وتنمية الموارد البشرية (الإنجازات المعاصرة)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2007، ص 18.

³ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية " دراسة نظرية وتطبيقية " ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2000 ص 64 .

عرف الاقتصاديون التنمية بأنها " عملية زيادة الدخل القومي الحقيقي و اضطراد هذه الزيادة خلال فترة زمنية طويلة؛ بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من زيادة عدد السكان)أي معدل الزيادة في نمو الدخل أكبر من معدل زيادة عدد السكان (بحيث هناك تغيير في هيكل الاقتصاد في الدولة"¹

بينما عرفها آخرون بأنها " الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط ورسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية و المادية المتاحة في وسط اجتماعي معين؛ قصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية ,ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاقتصادية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة و من ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية"²

وتعرف التنمية الاقتصادية أيضا أنها " عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل القومي الحقيقي للدولة و كذلك دخل الفرد المتوسط خلال فترة زمنية معينة"³ ؛ أي أن عملية التنمية هي عملية إرادية تهدف إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي العام و الفردي لفترة زمنية طويلة.

التنمية الاقتصادية هي الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي من سلع و خدمات في فترة معينة)اتفق عليها سنة (مع وحبوب توافر تغيرات تكنولوجية و فنية و تنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة فعلا أو التي ينتظر إنشائها فيما بعد .⁴

التنمية الاقتصادية هي إجراءات و سياسات و تدابير متعمدة تتمثل في تغيير بنيان و هيكل الاقتصاد القومي , وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي و عبر فترة ممتدة من الزمن؛ بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.

¹ مصطفى حسين و محمد شفيق و أمية بدران ، أبعاد التنمية في الوطن العربي ، دار المستقبل للنشر، عمان ، الأردن 1995 ، ص 119

² مرجع نفسه ، ص 120 .

³ بوداجي عبد الرحيم، التنمية الاقتصادية، دمشق سوريا، 1977 ، ص ص 9-10 .

⁴ صلاح الدين نامق، نظرية التنمية الاقتصادية، القاهرة، 1969 ص 25 .

التنمية الاقتصادية هي العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي

إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنية والهيكل الاقتصادي . كما . تعتبر العملية التي يتم

بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي¹

ويعرف الاقتصادي بول باران التنمية الاقتصادية بأنها " :الزيادات على مر الزمن في إنتاج السلع المادية بالنسبة

للفرد²"

"تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج، من خلال إنماء

المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل³ ، وهي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب

الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد . واستخدام

الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة⁴ .

يجب ماير استخدام التعريف الأول على الثاني، و يرى بأن القطاع الخاص هو أساس تحقيق التنمية الاقتصادية،

وبذلك نقول أن ماير ذو نزعة برجوازية تنادي بضرورة تدعيم القطاع الخاص بإعطائه الحرية الاقتصادية. لأن الملكية

الخاصة لوسائل الإنتاج تلعب الدور الرئيسي في إحداث . التنمية بينما يبقى دور الدولة ثانويا- حسب وجهة

نظرهم⁵ - .

يضيف بالدوين "Baldwin" على تعريف ماير: أن تحقيق التنمية يتطلب توافر معدلات عالية في النمو

بقطاعات اقتصادية و سياسية أخرى تكمل صورة التقدم.

كما يعرف نوركس NURKSE التنمية الاقتصادية كما يلي: "التنمية الاقتصادية ترتبط إلى حد كبير

¹ محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية)دراسة نظرية و تطبيقية، (كلية التجارة،؛ جامعة الإسكندرية، 2003 ، ص76

² بول باران: ترجمة أحمد فؤاد بليح، الاقتصاد السياسي للتنمية ، بيروت، ، 1971 ص35 .

³ هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار الصفاء للنشر، جامعة البلقاء التطبيقية،(2005) ، ط1 ، ص 1 .

⁴ نعمة الله نجيب ابراهيم ، أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000 ، ص، 499 .

⁵ المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل ،دروس في التخطيط الاقتصادي و التنمية، الجزائر، 1979 ، ص 8 .

بالقدرة الإنسانية والاتجاهات الاجتماعية والظروف السياسية والعوارض التاريخية¹ .

يمكن تعريفها على أنها عملية تتجسد في تحقيق تحسينات كمية ونوعية في تقديم الخدمات المالية بشكل كفاء² ، وتم تعريفها على أنها الأدوات المالية، الأسواق والوسطاء الماليون التي تستطيع من خلالها تخفيض تكاليف المعلومات وتكاليف المعاملات، والذي يتوافق مع تحسين أداء النام المالية لاستكمال الوظائف الخمس³ ، تعبئة المدخرات، تسهيل المعاملات المالية وتنويع وإدارة المخاطر، جمع المعلومات عن الاستثمارات وتخصيص الم وارد، رقابة المديرين وتعزيز إدارة الشركات، تسهيل تبادل السلع والخدمات.)

وهي تحسين قدرة النام المالي على تسهيل توزيع رأس المال بشكل كفؤ بين المقرضين والمقترضين⁴ ، حيث يعكس هذا المفهوم التحسينات والتطورات في كفاءة النام المالي ومؤسساته (المصرفية، أسواق رأس المال) التي يمكن أن تسهم في زيادة كفاءة تعبئة وتوزيع الموارد المحلية والأجنبية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي تعد أهم أسس تسارع النمو الاقتصادي ومتطلباته.

وبالتالي تعرف التنمية المالية على أنها مفهوم يعكس التحسينات الكمية والنوعية في أداء الأمانة المالية، والتي تتحقق عندما يتميز النام المالي بالكفاءة، الاستقرار والقدرة التنافسية لتحسين الخدمات المالية المقدمة وتنويع المؤسسات المالية.

هناك تعريف شامل للتنمية الاقتصادية جاء به ولنسكي بالإضافة إلى التفريق بين التنمية و النمو فيقول⁵:

¹ المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل نفس المرجع , ص 11 .

² ESCWA, « Economic trend and impact banking sector lending be havoir and efficiency in selected ESCWA member countries, NEW YORK , ISSUE N 1, 2005, p22.

³ Ross Levine, « Financial Development and Economic Growth-views and agenda- », Journal of Economic Literature, Vol XXXV,1997 p5.

⁴ Benjamin Rosner, « The impact of financial development on poverty in developing countries », UCL undergraduate journal of economic, Winter 2010, Vol 1, ISSUE 2, p1.

⁵ المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل نفس المرجع , ص 13 .

التنمية الاقتصادية تعني قبل كل شيء النمو الاقتصادي، أي ازديادا إجماليا في إنتاج السلع و الخدمات بمعدل أسرع من نمو السكان. فالنمو الاقتصادي هو أهم عنصر منفرد في التنمية الاقتصادية و هو أساسي لها، إلا أن النمو وإن كان أساسيا فإنه ليس مرادفا تماما للتنمية الاقتصادية ولا يكفي وحده لضمان تحقيقها.

من خلال هذا التعريف الشامل للتنمية الاقتصادية و التوضيح الطفيف للفرق بين النمو والتنمية يظهر بأن الكاتب ذو توجه اشتراكي خاصة عند قوله بأن التنمية تعني الاشتراكية.

بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية تعني التنمية الاقتصادية قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق النمو الاقتصادي أي تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي وهي تعني أي التنمية الاقتصادية كذلك قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق معدلات نمو للدخل الفردي تفوق معدلات النمو السكاني ودالك باستبعاد اثر التضخم.¹

وتعرف التنمية أنها عملية غايتها الإنسان واعية ومعقدة طويلة الأمد شاملة وكاملة في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، التكنولوجية، الثقافية، الإعلامية والبيئية وتشترط تضافر وتكامل جهود القطاعين العام والخاص في ظل تغطية إعلامية فعالة كونها جزء أساسي من هذه التنمية.

ويعرف المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية البشرية المستدامة على النحو التالي:

التنمية البشرية المستدامة هي تنمية لا تكتفي بتولد النمو وحسب بل تشمل توزيع خياراتهم وفرصهم وتوهمهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم.²

والتنمية تعتمد اعتمادا كبيرا على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها (إنها تنمية الناس من اجل الناس بواسطة الناس) فتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر سواء في التعليم او الصحة او المهارات حتى يمكنهم العمل على

¹ عبد الوهاب الأمين ، التنمية الاقتصادية ، دار حافظ للنشر والتوزيع ، 2000 ، ص 17 .

² برنامج هيئة الأمم المتحدة الإنمائي ، ملامح التنمية البشرية ، بيروت كانون الثاني 1997 . عن مصطفى الاسعد(التنمية ورسالة الجامعة في الالف الثالث) المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2000 ، ص15-16 .

نحو منتج وخلاق، والتنمية بواسطة الناس أي إعطاء كل فرد فرصة المشاركة فيها وأكثر أشكال المشاركة في السوق كفاءة هو الحصول على عمالة منتجة ومأجورة ومن ثم فإن الهدف الرئيسي لإستراتيجيات التنمية البشرية يجب أن يتمثل في توفير عمالة منتجة¹.

ويرى جيرارد ميري (gerard maire) بأن التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن أي لتحقيق التنمية يجب ارتفاع الدخل الوطني مع استمرارية هذا الارتفاع ومواصلته لفترة زمنية طويلة².

كما يعرف مايير التنمية بقوله (أن التنمية تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة مصحوبة بانخفاض في مستوى الفقر وعدم المساواة³.

ومهما تنوعت و اختلفت التعاريف فإن جوهر التنمية الاقتصادية يبقى منصبا نحو تنمية و تطوير النشاط الاقتصادي و خاصة الإنتاجي، وبذلك يمكننا حصر مفهوم التنمية الاقتصادية في التعريف الآتي و الذي يكون بمثابة القاسم المشترك لجميع التعاريف السابقة.

"التنمية الاقتصادية هي مجموعة الإجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة الهادفة إلى تغيير وتطوير الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي في الاقتصاد الوطني بما يحقق زيادة الإنتاج السلعي و الخدماتي والدخل الحقيقي للفرد و لفترة زمنية طويلة مع استفادة غالبية أفراد المجتمع⁴.

¹ مصطفى الأسعد، مرجع سابق، ص24.

² اسما عيل شعباي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع 1997 ص50.

³ المرجع نفسه، ص50.

⁴ محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص55.

ثانيا :نظريات التنمية الاقتصادية :

ومن الجدير بالذكر أن معظم النظريات المرتبطة بالتنمية قد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية- خمسينيات القرن العشرين نتيجة لتزايد قضايا التخلف وتعاطف حركات التحرر الوطني، والتي ركزت- في مجملها على كيفية مواجهة المشاكل الأساسية للدول الأقل نموا: الفقر، التخلف، والتبعية¹ . سنتناول التنمية، بهدف تمهيد الطريق لوضع السياسات المعالجة والأساليب المتبعة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة. هذا مع الأخذ في الاعتبار بأنه لا يمكن اليوم تطبيق تلك النظريات مباشرة على الدول النامية، إنما يتطلب الأمر استيعاب تلك النظريات وتطويرها بما يخدم صالح هذه الدول .

2-1- : نظرية التحولات الهيكلية (آرثر لويس) :

نظرية التحولات الهيكلية من أشهر نظريات التنمية التي ظهرت في الخمسينات، والتي تركز على الكيفية التي يتم بواسطتها تحويل اقتصاديات الدول الفقيرة من الاعتماد الحاد على الزراعة إلى الصناعة والخدمات لتصبح اقتصادياتها أكثر مرونة وقدرة على مواجهة تقلبات وتغيرات الطلب . كان " آرثر لويس Arther Lewis " (1915 – 1991) الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد أول من قدم نموذجا للتنمية أساسه التحول من الريف إلى الحضر أو من الزراعة إلى الصناعة بشكل مقصود ومنطقي . وقد نالت النظرية قبولا عاما لدى مخططي سياسات التنمية في العالم الثالث في أوائل الخمسينات وحتى أواخر الستينات .

يشير " لويس " قائلا: " من الممكن للناتج أن ينمو، ومع ذلك قد تصبح كتلة من الشعب أكثر فقرا . علينا أن نأخذ في الاعتبار العلاقة بين النمو وتوزيع الناتج، ولكن اهتمامنا في الأساس هو ليس تحليل التوزيع إنما النمو² " .

¹ حلاوة، جمال وصالح، علي ، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة. 2010، ص 60.

² Boyd, Derick ، W. Arthur Lewis's Theory of Economic Growth: a Review with 50 Years of Foresight, 2007 Available at: http://ccmf-uwj.org/files/publications/misc/derick_boyd/TheoryofEconomicGrowth.pdf

2-2- : نظرية الحاجات الأساسية (نظريات العالم الثالث) :

يقصد بالحاجات الأساسية Basic Needs تحقيق هدف التنمية بزيادة مقدرة الفقراء على كسب دخولهم عن طريق زيادة الدخل القومي وأيضا زيادة الموجه إليهم من الخدمات الأساسية. ولد مذهب الاحتياجات الأساسية على يد مجموعة من الاقتصاديين العاملين في الهيئات الدولية للتمويل والتنمية¹، ثم تبناه عدد متزايد من مفكري واقتصادي دول العالم الثالث. وتقوم النظرية على ضرورة تحقيق أربعة عناصر أساسية تتمثل في حقوق المواطنين الواجب الحصول عليها، وهي:

- 1 إتاحة فرص تحصيل وكسب الدخل للفقراء وضمان قدرتهم على العمل - .
- 2 توصيل الخدمات العامة للفقراء من مياه الشرب النقية ونظام للصرف الصحي ووسائل النقل - العام.
- 3 توفير السلع والخدمات الأساسية من مأكول وملبس ومسكن وتعليم وصحة، وتمكين الفقراء من - الحصول على الحد الأدنى منها.
- 4 إشراك الفقراء في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية إشباع احتياجاتهم الأساسية.

يلقى هذا الفكر تأييد سياسي وفكري، فمن ناحية السياسة الاقتصادية يمكن تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق أهداف واضحة ملموسة، ومن ناحية أخرى يتضمن تحقيق الاحتياجات الأساسية إنجازات لأهداف أخرى متصلة ومتداخلة كالعدالة الاجتماعية وزيادة الوعي الصحي والثقافي وغير ذلك. يقول "ستريتزين": "إن منهج الاحتياجات الأساسية مرغوب من ثلاثة زوايا، أولا: لأنه غاية في حد ذاته، فلا يحتاج إلى حجة أو تبرير لاعتناقه، وثانيا: لأنه أسلوب لتعبئة الموارد البشرية وتجهيزها لتحقيق مزيد من الإنتاجية والرفاهية، وثالثا: لأنه يؤدي إلى تخفيض معدل

¹ أخذ بنهج "الاحتياجات الأساسية" من قبل مؤتمر العمالة (التوظيف) العالمي لمنظمة العمل الدولية 'The International Labour Organization Employment Conference عام 1976 م، ثم اقترح مؤتمر التوظيف العالمي (1976) تلبية الاحتياجات الأساسية كهدف رئيسي للسياسات الإنمائية الوطنية والدولية.

النمو السكاني (لانخفاض معدل الوفيات من أطفال الأسر الفقيرة، وارتفاع مستويات التعليم خاصة للمرأة) ومن ثم توفير الموارد اللازمة لرفع المعيشة في تلك المجتمعات¹.

2-3- : نظرية التبعية للنظام الرأسمالي العالمي الجديد :

ترى نظرية التبعية أن " حالة التخلف هي على وجه التحديد نتيجة لإدماج اقتصاديات العالم الثالث في النظام الرأسمالي العالمي الذي تهيمن عليه دول الغرب وأمريكا الشمالية². "وتعتبر الدول النامية وفقا لهذه النظرية دول أسيرة لتنظيم مؤسسات اقتصادية وسياسية جامدة على المستويين المحلي والدولي، حيث أصبحت اقتصادياتها محكومة بتبعية اقتصادية للعالم المتقدم. وقد حظيت النظريات والنماذج المفسرة للتبعية الدولية خلال السبعينات بتأييد كبير، خاصة من قبل مفكري العالم الثالث³. كان ذلك نتيجة لخيبات الأمل التي أصابت الدول النامية من محاولاتها المستمرة لتطبيق نظريات ونماذج تنموية غير ملائمة. وبصفة خاصة ركزت هذه النظرية على التغلغل الأجنبي في الاقتصاد السياسي لدول أمريكا اللاتينية، فقامت على تفسير أوضاع التخلف من خلال الظروف الاقتصادية وتأثرها بالسياسات الدولية في هذه الدول⁴. وكما يرى " ليز Leys " فإن التبعية أحيانا تشير إلى نفس مؤشرات التخلف في عدم التمتع بالطبيعة الذاتية للقوانين والتغيرات في التشكيلات الاجتماعية والنمو⁵. ويشبه " فرانك Frank " النظام الرأسمالي بنسق من صلات وعلاقات التبادل على نطاق العالم أجمع، والذي يتسم بالاحتكار والاستغلال، كما يدل في الوقت ذاته على تطور التخلف. ويضيف أن أفقر فلاح في أبعد قرية في الدول المتخلفة يرتبط ارتباطا وثيقا بأكبر رأسمالي الدول الصناعية المتقدمة⁶. وكذلك يضيف " سانكل "

¹ Streeten, Paul (), Development Perspectives, The MacMillan Press Ltd, 1981, p 325.

² Randall, Vicky and Theobald, Robin (1985), Political Change and Underdevelopment: A Critical Introduction to Third World Politics, Duke University Press.

³ كرم أنطونينوس، اقتصاديات التخلف والتنمية، مركز الإنماء القومي، الكويت، 1980، ص 76.

⁴ Chilcote, Ronald (1974), Dependency: A Critical Synthesis of Literature, Latin American Perspectives, 1 (1): 4-29

⁵ Leys, Colin (1977), Underdevelopment and Dependency: Critical Notes, Journal of Contemporary Asia, 7 (1): 92-107.

⁶ Frank, Andre Gunder (1969), Latin America: Underdevelopment of Revolution: Essays on the Development of Underdevelopment and the Immediate Enemy, Monthly Review Press.

Sunkel أن التقدم والتخلف ظاهرتان متلازمتان مع التطور التاريخي للنظام الرأسمالي، وأن الأوضاع الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية إنما تحكمها الظروف السياسية ونظام العلاقات الدولية للعالم الرأسمالي¹. كما وأن تبعية دول الجنوب عامة إنما تفسر تاريخيا بالاستعمار وبالتبادل التجاري غير المتكافئ. وتؤكد النظرية على أن أي نمو تحققه الدول النامية في ظل العلاقات الدولية السائدة ما هو إلا نمو تابع، لا يمتلك مقومات النمو الذاتي ولا الاستدامة².

وتنطوي أفكار نظرية التبعية على ثلاثة نماذج (تيارات) رئيسية هي :

1 - نموذج التبعية للاستعمار الجديد

2 - نموذج المفهوم الخاطيء (الكاذب) للتنمية

3 - فرضية الثنائية التنموية.

2-4- : النظرية النيوكلاسيكية المعاكسة :

شددت الحكومات الغربية من ضغوطها على دول العالم الثالث في الثمانينيات تزامنا مع صعود- حكومات حزب المحافظين في كل من الولايات المتحدة، بريطانيا، كندا، وألمانيا الغربية³ وحثها على- تطبيق سياسات اقتصادية مماثلة لتلك التي تم تطبيقها في العالم المتقدم، فظهرت النظرية النيوكلاسيكية المعاكسة أو " الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة The Neoclassical Counterrevolution " ⁴ ، والتي استندت على سياسات الاقتصاد الكلي المرتكزة على جانب العرض. هذا فضلا على استنادها على نظريات التوقعات الرشيدة، وتدعيم دور القطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام، مع تصفية مشروعات هذا الأخير وتحويل ملكيتها للقطاع

¹ Sunkel, Oxvaldo (2007), National development policy and external dependence in Latin America, The Journal of Development Studies, 6 (1): 23-48.

² كرم أنطونوس، مرجع سابق، ص 79.

³ الرئيس الأمريكي " رونالد ريغن"، رئيسة وزراء بريطانيا " مارجريت تاتشر"، رئيس الوزراء الكندي " بريان مولروني"، المستشار الألماني " هلموت كول " وسلسلة من رؤساء وزراء الحزب الديمقراطي الليبرالي الياباني.

⁴ Nafziger, Wayne (2006), Economic Development, 4th Edition, Cambridge University Press

الخاص¹ . وقد انعكست الضغوط العالمية على برامج المساعدات الخارجية المقدمة لدول العالم الثالث، سواء تلك المقدمة من خلال الاتفاقيات الثنائية، أو سياسات المنظمات والمؤسسات الدولية التي يسيطر عليها أنصار المذهب النيوكلاسيكي كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي (أهم مؤسستين ماليتين في العالم). ويشير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ وماليزيا وتايلاند وإندونيسيا كأمثلة مثلى لنهج السوق الحرة وآليات الأسعار² .

يؤكد علماء النيوكلاسيكيون ومن أبرزهم "بيتر توماس باور Peter Thomas Bauer " (1915)
 " هاري جونسون (1923 – 1977) Harry Johnson " و " بيلا بالاسا Béla Balssa (2002)
 (1928 – 1991) أن التخلف الاقتصادي والنمو البطيء أو السلبي ليس بالضرورة أن ينشأ- لعوامل خارجية شكلها النظام العالمي وتقسيم العمل الدولي، إنما يرجع وبالدرجة الأولى لعوامل داخلية تتمثل في ضعف تخصيص الموارد بسبب السياسات التسعيرية الخاطئة، التدخل الحكومي المفرط في النشاط الاقتصادي للدول الأقل نمواً، انعدام الحوافز الاقتصادية، تدني مستوى الأداء الاقتصادي لمشروعات القطاع العام وتفشي الفساد الإداري . وهم يجادلون بأن تحفيز وزيادة الكفاءة والنمو الاقتصادي إنما تتطلب العديد من الأمور من أهمها:

- 1- تشجيع الأسواق الحرة التنافسية.
- 2- خصخصة المؤسسات العامة.
- 3- دعم الصادرات والتجارة الدولية الحرة.
- 4- تحرير التجارة وأسعار الصرف.
- 5- إزالة الحواجز أمام الاستثمار الأجنبي.
- 6- تعبئة المدخرات المحلية.

¹ كرم أنطونيوس، مرجع سابق، ص 79.

² Nafziger (2006), Op.cit.

7- الحد من الإنفاق الحكومي والتوسع النقدي.

8- إزالة تشوهات الأسعار في الأسواق المالية والموارد والسلع الأساسية.

3-مراحل التنمية الاقتصادية

يمكن أن نلخص مراحل التنمية الاقتصادية في أربع المراحل التالية وقبل ذلك تجدر الإشارة إلى انه لا توجد سياسة اقتصادية تصلح لجميع الأقطار لكن توجد علاقة بين مراحل التنمية التي وصلت إليها بعض الأقطار ولا بد من الإشارة كذلك إلى أن هذه المراحل الأربعة ما هي إلا نموذج عام لعملية التنمية حيث يمكن أن يتخلى عن بعض هذه العوامل في أي قطر معين إلا أن الخطوط العريضة لهذه العملية تكاد تنطبق على جميع الأقطار والتي تنعكس على ضرورة الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية والبشرية في كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية.

3-1-المرحلة الأولى: تتميز بضرورة الشروع بإقامة الهياكل وتوفير المهارات الفنية الأساسية لذلك لا بد

من التركيز في هذه المرحلة على إعداد الكوادر الفنية وإقامة الهياكل الاقتصادية والتنظيمات الاجتماعية والسياسية ضمن إطار اقتصادي موجه نحو تحقيق التنمية السريعة.

3-2-المرحلة الثانية: تركز على زيادة رأس المال الاجتماعي والاستثمار في إنشاء الطرق والمواصلات

ومشروعات الري والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية...الخ. وقد يتطلب تحقيق ذلك الاستعانة بالقروض الأجنبية سواء من المنظمات الدولية أو بالاتفاقيات مع بعض الأقطار.

3-3-المرحلة الثالثة: تتميز بتبني برامج معينة للتصنيع وتطوير القطاع الزراعي وقد تجدد معظم الأقطار النامية

نفسها عاجزة عن توفير العملات الصعبة اللازمة لتمويل هذه البرامج مما يحتم عليها ضرورة تعبئة مواردها الداخلية نحو الاستثمارات خاصة في الصناعات التصديرية التي تعتبر المصدر الأساسي للحصول على العملات الصعبة.

3-4- المرحلة الرابعة: تتميز بزيادة الصادرات المحلية بصورة كبيرة بحيث يتم الاعتماد بدرجة كبيرة على

إيرادات التصدير في مواجهة متطلبات التنمية وتمويل نسبة كبيرة من الاستيراد على أسس تجارية.

ومن خلال الملاحظة العامة لهذه المراحل نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور في هذه المراحل

بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

4-المبادئ الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية

أن المطلع على النظريات والسياسات الخاصة بالتنمية لا يجد نظرية أو مبدأ واحد معتمد يصلح لجميع أقطار العالم

إلا انه توجد بعض المبادئ والسياسات التي يمكن إن تعتبر كنموذج معبر عن هذه النظريات وكما نلاحظ إن هناك

نظريات تعتمد على العلوم الاجتماعية الأخرى بالإضافة إلى علم الاقتصاد ذلك إن التنمية مجالها يتعدى

الاقتصاد ليشمل الجانب الاجتماعي و الثقافي والسياسي...الخ.

ويمكن أن نجمل هذه المبادئ في النقاط التالية:

- الشروة الزراعية.

- الضغط السكاني .

- المفاضلة بين المشروعات التي تعتمد على العمل وتلك التي تعتمد على رأس المال.

- المفاضلة بين المشروعات الصغيرة والكبيرة .

- الاستثمار في رأس المال المادي.

- الاستثمار في رأس المال البشري.

- تنوع الصادرات

- المفاضلة بين الربح الخاص الاجتماعي .

ثالثا : نماذج التنمية الاقتصادية.

تبرز اختلافات فيما بين الاقتصاديين والكتاب في التنمية فكل ينظر لها بمناظره الخاصة وفلسفته السياسية وخلفياته الفكرية ولقد تطور مفهوم التنمية عبر الزمن وتوسعت مضامينه وتعددت أبعاده ومستلزماته والمعوقات التي تواجه التنمية الاقتصادية.

إن التنمية الاقتصادية تنطوي على عدة أبعاد معينة ومن بينها الأبعاد السياسية والأبعاد الاجتماعية والأبعاد :
المادية والحضارية وسوف نوجز هذه الأبعاد فيما يلي ¹ :

3-1- : البعد المادي للتنمية

يستند هذا البعد على أن التنمية هي نقيض للتخلف ، فان التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة ، فالبلدان المتخلفة تحتاج إلى تحقيق من العمليات لكي تتحقق التنمية وتمثل في تحقيق التراكم الرأسمالي ، تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل ، سيادة الإنتاج السلعي ، عملية تكوين السوق القومية.

3-2- : البعد الاجتماعي للتنمية

ترتب على توسيع التنمية أمران بالنسبة للمسألة الأولى تتمثل في المرادفة بين التنمية والتحديث وهو عملية التحول نحو الأنماط من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، أما المسألة الثانية فتتمثل في تحقيق التنمية بالانتشار

¹ مدحت القرشي ، التنمية الاقتصادية " نظريات وسياسات وموضوعات " ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، 2007 ، صص 131-132.

ومن خلال التكنولوجيا ورأس المال والمهارات والقيم والتغيرات في الأنظمة القائمة وجوانب البعد الاجتماعي للتنمية فتتمثل في تغيرات في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية.

3-3- البعد السياسي للتنمية

يتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة وقد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا.

3-4- البعد الدولي للتنمية

إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى تبنى التعاون على المستوى الدولي وإلى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي

3-5- البعد الحضاري للتنمية

إن مفهوم التنمية مفهوم واسع يشمل كل جوانب الحياة ويقضي إلى مولد حضارة جديدة ويعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية ، فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية وتكنولوجية بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية .

4- مستلزمات التنمية الاقتصادية.

إن التنمية الاقتصادية تتطلب العديد من الشروط والمستلزمات الضرورية التي توضع لتحقيقها سواء من طرف الأفراد أو من طرف الحكومات أو من طرف الهيئات المختصة في قضايا التنمية ومن هذه المستلزمات¹ :

4-1- تراكم رأس المال

يتم تحقيق التراكم من خلال عملية الاستثمار التي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك ، وهناك استثمارات البنى

¹ مدحت القرشي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 134 135 .

التحتية التي تعزز من طاقة البلد على إنتاج السلع والخدمات وأيضا النفقات الموجهة للبحث والتطوير" الحصول على المعرفة " التي تساهم في تحسين إنتاجية العمل وكذلك النفقات الاجتماعية التي تجعل الفرد والمجتمع ككل أكثر إنتاجية .

4-2--الموارد البشرية

يعد المورد البشري مصدر المواهب والقدرات والمهارات والمعرفة والأفكار التي تمثل أساس العملية الإنتاجية ولهذا فان المورد البشري دورا مهما في عملية التنمية ، حيث أن الإنسان هو غاية التنمية وهو وسيلتها في نفس الوقت ، وتوزع الموارد البشرية بين مجموعتين الأولى هي مجموعة " عرض العمل " التي تضم أعداد العاملين و المجموعة الثانية هي مجموعة " القدرات الإدارية " والتي تضم المديرية والقادة ومسيري الوظائف منح شوم بيتر لهذه المجموعة دورا كبيرا لتحقيق التنمية إذ يرى أن المنظم هو الذي يدرك الفرص لتحقيق الوسائل الجديدة والطرق الجديدة لإنتاج منتجات جديدة وتطويرها وفي كل هذه النشاطات فان المنظم يتحمل مخاطر كبيرة للوصول إلى الهدف.

4-3-الموارد الطبيعية

تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية ، فالموارد الطبيعية توفر قاعدة للتنمية خصوصا في مراحلها الأولى إذا تم استغلالها بشكل مناسب ، وكلما زادت الموارد الطبيعية في البلد كلما كان ذلك حافزا وعاملا مساعدا على النمو المتطور ، إلا أن الموارد الطبيعية لا تعتبر قيادا على التنمية ومثال ذلك اليابان التي تحققت تنمية رائدة في ظل عدم توفرها على هذه الموارد.

4-4 - التكنولوجيا

تعتبر التكنولوجيا محرك عملية التنمية فهي العنصر الفارق بين الدول التي حققت تنميتها والدول التي لا تزال في طور النمو أو متخلفة ، فالتقدم التكنولوجي ميزة من مزايا الدول المتقدمة ، كما تعتبر المعرفة العلمية التي إلى التجارب وعلى النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطور أساليب أداء العمليات تستند الإنتاجية

والتواصل إلى أساليب جديدة أفضل للمجتمع ، وعليه فان تحقق التنمية الاقتصادية يتطلب حصول تقدم وتغيير التكنولوجيا من أجل توسع الطاقات الإنتاجية وتشغيلها بشكل أفضل ،وقد تركز التطور التكنولوجي منذ الثورة الصناعية في عدد قليل من الدول وبدأت الدول النامية من حصولها على دف رفع مستوى الإنتاج ومنه الدخل استقلالها السياسي تبذل مساعيها لاكتساب التكنولوجيا الحديثة والمستوى المعيشي إلا أن هناك فرق بين موقفي إنتاج تكنولوجي واستيرادها فالموقف الأول يولد الزيادة والاستقلالية والتحكم " مزايا الدول المتقدمة " أما الموقف الثاني فعلى العكس هو يحتم التبعية بكل أشكالها "مزايا الدول المتخلفة. "

وللتنمية مستلزمات تتعلق بالخطط التنموية منها¹ :

1. يجب أن توضع أهداف للتنمية بشكل يحدد المتطلبات ذات الأولوية القصوى في الاقتصاد الوطني حيث يتم تنفيذ هذه الأولويات قبل غيرها.

2. يجب أن تصاغ الأهداف بشكل يعمل على استغلال كافة عناصر النتاج المتاحة بشكل فعال

3. يجب أن يحدد المستوى المطلوب من الطاقات البشرية والتنمية والإدارية وغيرها الطاقات لانجاز أغراض التنمية الاقتصادية.

4. معرفة العناصر الإنتاجية المتوفرة في الدولة حتى لا تكون خطط التنمية في وضع لا يتماشى مع الإمكانيات المتاحة.

5. يجب ألا تتعارض أهداف الخطط التنموية في القطاعات الاقتصادية مع بعضها البعض.

كما يشترط لتحقيق التنمية ضرورة توفر التسهيلات الاقتصادية " أسواق حرة ، إعانات الدولة " التي تتعلق بخلق الفرص للأفراد لاستغلال الموارد الاقتصادية لأغراض الإنتاج والتبادل والاستهلاك ، وضرورة توفر البيئة المناسبة للفرد ولیمارس نشاطاته الاقتصادية بحرية كالترتيبات المتعلقة بالصحة والتعليم وغيرها من أساسيات الحياة وتوفير

¹ علي جدوع الشرفات ، التنمية الاقتصادية في العالم العربي- الواقع- العوائق- ، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2010 ،ص11.

ضمانات الشفافية التي تعزز الثقة بين الأفراد في ما بينهم من جهة وبين الحكومات من جهة أخرى الأمر الذي يضمن الحرية في التعامل بين الأفراد على أساس ضمان الإفصاح والسلامة¹.

وضمن مستلزمات التنمية الاقتصادية تم تحديد ثمانية أهداف للتنمية من خلال إعلان الألفية الثالثة فيما يخص موضوع التنمية الاقتصادية الذي تبنته الأمم المتحدة عام 2000 وهذه الأهداف هي²:

أ- توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار والطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

ب- الابتعاد عن السياسات الاقتصادية المالية منها والنقدية التي قد تؤدي إلى حالات اقتصادية غير مرغوبة كالركود الاقتصادي أو التضخم.

ج- تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية والحد من اللامساواة في توزيع المداخر.

د- التوسع في برامج التدريب في الأنشطة الاقتصادية لتحقيق قدر من المهارات لدى المتدربين في هذه الأنشطة مما يؤهلهم للمساهمة الفعالة في برنامج التنمية الاقتصادية.

هـ- حصر إمكانيات التنمية الاقتصادية وحصر العوائد المتوقعة من استخدام هذه الإمكانيات.

و- تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد وتوظيف كافة عناصر الإنتاج في خدمة هذه البرامج.

ي- السعي لتوفير الأساليب الفعالة وإتباعها في تسريع أنشطة الاقتصاد وصولاً لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة

ن- تحقيق الأهداف الاقتصادية القومية المتمثلة في زيادة الدخل القومي ورفع مستوى معيشة المواطنين والعدالة في توزيع الدخل وغير ذلك من أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة.

¹ أحمد عارف العساف ، محمود حسين الوادي ، التخطيط والتنمية الاقتصادية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2011ص39 .

² علي جدوع الشرفات ، مرجع سبق ذكره ، ص12 .

رابعا : عقبات التنمية الاقتصادية.

تعتبر سمات التخلف مجموعة من العقبات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تواجه الدول النامية وهي تختلف من مجتمع لآخر وان كان يوجد حد أدنى مشترك بينها ، ويمكن تقسيم العقبات إلى ثلاث أقسام رئيسية هي ¹ :

1- العقبات الاقتصادية

تعاني غالبية الدول النامية من عقبات اقتصادية عديدة من أهمها انخفاض مستوى الدخل مما يسبب انخفاضا في مستوى الصحة بسبب بدوره انخفاض في مستوى إنتاجية الفرد العامل ومن الطبيعي أن ينعكس انخفاض الإنتاجية على مستوى الدخل ، ويعمق من أسباب انخفاض الإنتاجية تخلق أساليب الإنتاج المتبعة ، تدني مستوى التكنولوجيا المستخدمة وسوء توزيع قوة العمل بين القطاعات الإنتاجية.

ومعروفا أن الدول النامية بشكل عام من قلة تكوين رأس المال اللازم لعملية التنمية وهناك دول نامية مثل الدول العربية النفطية لا تعاني من هذه المشكلة وهي قلة رأس المال اللازم لعملية التنمية والسبب يعود إلى وجود العائدات النفطية رغم مع بعض الدول النامية الأخرى في بعض المشاكل لكن هذا لا يعني أن تقف هذه الدول النامية أن هذه الدول متشابهة أمام المشاكل التي تعانيها ، فالدول النامية تتميز بخيرات كبيرة في باطن الأرض وحتى على مستوى الموارد البشرية ولو استغللت هذه الموارد استغلالا صحيحا وحتى لو اقتضت الدول النامية من بعض المنظمات الدولية لتمويل عملية التنمية فباستطاعتها أن تسدد فواتير القروض إذا تم بالفعل استغلال الموارد المتاحة استغلالا صحيحا وتكاليف متخذو القرار السياسي في خدمة بلدا نهم مع شعوبهم ، فالدول المتقدمة كانت فقيرة من قبل لكنها تقدمت والدول النامية باستطاعتها أن تصبح غنية وفي وضع أفضل إذا استخدمت نهج التخطيط السليم لعملية التنمية .

¹ حربي محمد عريقات ، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي ، دار الكرمل ، عمان ، الطبعة الأولى ، 1993 ، ص 58-59.

2- العقبات السياسية والاجتماعية والفكرية

يعتبر العامل السياسي عاملا قويا في عملية التنمية لأن عدم توافر الاستقرار السياسي كما هو موجود في معظم الدول النامية وفي بعض الدول العربية يشكل عائقا أمام عملية التنمية فيتطلب اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية التي تؤدي لإحداث تغييرات عميقة في الدول لكي تستطيع أن تعمل بجد لتغيير المجتمع نحو الأفضل والخروج من المشاكل تدريجيا ، ونظرا لأن المشاكل لا يمكن حلها في وقت قصير وإنما تحتاج لمدة كافية ولما كانت التنمية الحقيقية تؤدي بالضرورة إلى إحداث تغيير شامل في المجتمعات التي شاركت معها في صنعها.

3- العقبات التكنولوجية والتنظيمية

تحتاج عملية التنمية في أي دولة إلى جهاز حكومي وحتى لكفاءة عالية لتحمل المسؤوليات من أجل تحقيق النمو المنشود ، الجهاز الحكومي يلعب دورا رئيسيا في تحريك عجلة التنمية وأيضا لا ننسى دور القطاع الخاص في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية في دفع عملية التنمية إلى الأمام.

فالتعاون والتنسيق ضروري بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل رفاهية وسعادة المجتمع ، هناك مشروعات مكلفة لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها وبعض المشروعات يمكن إعطاؤها من قبل القطاع العام للقطاع الخاص ومن أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام لابد من الابتعاد عن إتباع الأساليب الإدارية المعقدة والروتين والبيروقراطية والعشائرية والطائفية و المحسوبيات في شتى المجالات تعتبر من عوائق التنمية والتطوير الإداري ضروري وللحاق بركب التقدم بما يناسب كل دولة بالنسبة لنقل التكنولوجيا في الجهاز الإداري مع التكثيف والتركيز على الدورات التدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي والقطاع الخاص سويا لأن القطاعين مسؤولين عن عملية التنمية الإدارية في الدولة لأن الأفراد العاملين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص جزء لا يتجزأ من المجتمع .

تحتاج الدول النامية إلى نقل التكنولوجيا بسيطة وليست معقدة أي بما يتناسب مع طبيعة وظروف الدول لأن نقل التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في الدول المتقدمة دون القيام بأي دراسة كافية لاحتياجات الدول النامية عن نوع

التكنولوجيا لن يحل مشكلات التنمية في هذه الدول بل يعتبر عقبة كبيرة أمام عملية التنمية كما أن في حالة نقل أي نوع من التكنولوجيا للدول النامية بما يتناسب مع طبيعة وظروف هذه الدول.

المبحث الثاني: مساهمة القطاع المصرفي في تمويل التنمية :

يقصد به ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي المحلي، الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية.

إن البلدان النامية و من بينها الجزائر محدودة بالتمويل المصرفي . لهذا سمي الاقتصاد الجزائري باقتصاد الدين . فالبلدان النامية تشكو في معظمها من عدم كفاءة أنظمتها المالية، واعتمادها بشكل أساسي على المصارف في التمويل.

أولاً: الدور التنموي للمصارف :

تعتبر المصارف أهم المنشآت المالية في تزويد قطاع الأعمال بالاحتياجات التمويلية المتنوعة نظراً لعدم كفاية مواردها الذاتية . ويتم مقابلة هذه الاحتياجات التمويلية عن طريق سوقين: سوق المال وسوق النقد.

فالاحتياجات التمويلية الطويلة والمتوسطة الأجل تحصل عليها المؤسسات والشركات والأفراد عن طريق سوق المال في صورة إصدار سندات و أذون و عقود وقروض . بينما الاحتياجات التمويلية القصيرة الأجل من قروض و

تسهيلات تتم عن طريق سوق النقد حيث تقوم المصارف التجارية بأشكالها المختلفة بهذه المهمة بتقديم قروض و

تسهيلات قصيرة الأجل(لكن هذا لا يعني أن تستثنى المصارف التجارية من عملية تقديم قروض متوسطة الأجل¹

إن الدور التمويلي الذي تلعبه المصارف يمكن فهمه من خلال:

أولاً: الوظائف التقليدية.

تتمثل الوظائف التقليدية فيما يلي:

¹ محمد عبد العزيز عجمية و إيمان ناصف , مرجع سبق ذكره , ص ص 251-252

1- قبول و خلق الودائع: تقوم المصارف التجارية بتلقي الودائع من الجمهور مهما كانت وضعيتهم أشخاص طبيعيين أو معنويين, أصحاب المؤسسات العمومية أو الخاصة. وتشكل هذه الودائع (ودائع تحت الطلب أو ودائع جارية, وودائع لأجل, وودائع بإشعار, وودائع ادخارية) موارد المصرف التجاري¹.

2- تقديم القروض: تقوم المصارف التجارية بال إقراض) السحب على المكشوف, فتح الاعتمادات المستندية و خصم الأوراق التجارية, (أي إمداد الأفراد و المؤسسات و المنشآت بالأموال اللازمة, على أن يتعهد المقترض بسداد تلك الأموال و الفوائد و العمولات المستحقة عليها. و المصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة, و يتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله². ومع الزمن تطورت درجة منح المصارف للقروض من قصيرة إلى متوسطة و طويلة الأجل للقيام بعمليات عقارية إنتاجية مقابل حصولها على فوائد.

ثانيا: الوظائف الحديثة.

إن الدور التمويلي الذي تلعبه المصارف يتف رع عنه خدمات حديثة و متطورة يمكن أن نبين أهميتها من خلال ما يلي³:

• تعتبر المصارف أداة من أدوات الاستثمار حيث تتركز استثماراتها في حقوق مالية (قروض, أسهم, سندات), و باستثمارها لأموال العملاء تقوم بتمويل مشروعات جديدة, أو تقوم بتوسيع مشروعات قائمة, لكن قبل قيامها بالإقراض أو المشاركة في رؤوس أموال المشروعات فلا بد أن تقوم بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للتحقق من جديتها و لضمان استرجاع رؤوس أموالها.

¹ محمد توفيق سعودي, الوظائف غير التقليدية للبنك التجاري, الطبعة الأولى, دار الأمين للطباعة, مصر, 2002, ص, 15
² أحمد صلاح عطية, محاسبة الاستثمار و التمويل في البنوك التجارية, الدار الجامعية, الإسكندرية, , 2002-2003, ص 159
³ الراوي خالد وهيب, العمليات المصرفية الخارجية, الطبعة الثانية, دار المناهج للنشر والتوزيع, عمان, 2000, ص ص 65-68.

و تشمل هذه الدراسات: دراسة السوق، دراسة فنية ودراسة اقتصادية؛ تطورت وظائف المصارف إلى حد بعيد، حيث أصبحت تقوم بتقديم الاستثمارات المالية للعملاء وتزويدهم بالنصائح والإرشادات في كل ما يواجهه مشروعاتهم من صعوبات و مشاكل؛

• تقوم المصارف بتمويل عمليات التصدير و الاستيراد فهي بذلك تساهم في توفير احتياجات الدولة من السلع الرأسمالية و السلع الوسيطة لزيادة حجم الإنتاج وأنواعه وتحسين جودته، بالإضافة إلى تشجيع تصدير السلع الوطنية و إيجاد أسواق خارجية لها و ذلك عن طريق الوساطة المالية التي تلعب دورها مما يسمح بتوفير العملات الأجنبية؛

• تساهم المصارف في دعم توجه العديد من الدول لتبني سياسة خصوصية مشروعاتها العامة كلياً أو جزئياً و ذلك من خلال دورين أساسيين تلعبهما:

* دور تمويلي: تقوم المصارف بشراء البعض من الأسهم و إدخالها في محافظ استثماراتها وقروضها بما يتوافق مع سياستها الاستثمارية؛

* دور استشاري: من خلال هذا الدور تقوم المصارف بإعداد دراسات الجدوى لتحويل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص.

• تساهم المصارف أيضاً في إنشاء و تطوير الأسواق المالية من خلال إنشاء صناديق استثمارية أو مالية تقوم بطرح أدوات استثمارية متوسطة و طويلة الأجل، م ما يخدم نشأة و تطوير السوق المالية . كما أن لجوء المصارف الشاملة إلى الأسواق المالية بشكل مباشر للحصول على قروضها يؤدي إلى تخفيض تكاليف التمويل، فضلاً عن ذلك فإن هذا الاتصال يعمل على تعظيم العوائد من خلال التنوع ،لذلك فالأسواق المالية تتيح للمصارف الشاملة انتهاج إستراتيجية التنوع وعدم التخصص وتسمح بوجود مجال أوسع في عمليات الاقتراض و الاستثمار.

فمن خلال هذه الخدمات المتنوعة للمصارف يتضح لنا أنها تركز اهتمامها ونشاطها على إمداد الاقتصاد الوطني بالأموال اللازمة باعتبارها أساس التقدم الاقتصادي، لأن رأس المال يساعد على رفع إنتاجية العمل البشري* و تسيير وسائل الوفرة الاقتصادية وبالتالي تهيأ الأرض الخصبة لسير عملية التنمية الاقتصادية.

وفيما يلي شكل يلخص وظائف المصارف التجارية التقليدية و الحديثة.

-*كون الإنسان عنصرا هاما من عناصر التنمية، لا يعني أن يوضع في كفة مقابلة للمال بمعنى أن لهما نفس القدرة و الأهمية، لأن الكون مسخر له و هو مكلف بعمارته وتنميته، فالإنسان هو الغاية من التنمية.

ثانيا: مصادر التمويل المصرفي في الجزائر :

يعتمد تمويل الجهاز المصرفي للاقتصاد على مصادر داخلية (الإصدار النقدي و الخزينة العمومية) و خارجية (القروض الخارجية) :

أولا: المصادر الداخلية.

1: تتأتى من الجهاز المصرفي والخزينة العمومية

الوظائف الحديثة للمصارف التجارية

-تقديم خدمات استشارية للعملاء فيما يتعلق بأعمالهم ومشاريعهم التنموية.

-المساهمة في دعم وتمويل المشاريع التنموية.

-تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء.

-شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب العملاء.

-إصدار خطاب الضمان.

¹ دريس رشيد ,دور الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية في ظل الإصلاحات , رسالة دكتوراه غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , 1999 ص ص 61-62.

-شراء وبيع العملات الأجنبية.

-تمويل عمليات التصدير والاستيراد.

الجدول رقم (10) : تطور الموارد المجمعة لدى المصارف العمومية بما في ذلك صندوق التوفير و

(مليار دينار)

الاحتياط

نوع الودائع	2015	2014	2013	2012	2011
(أ) وديع تحت الطلب	3 891,7	4 434,8	3 537,5	3 356,4	3 495,8
البنوك العمومية	3 297,7	3 712,1	2 942,2	2 823,3	3 095,8
البنوك الخاصة	594,0	722,7	595,3	533,1	400,0
(ب) وديع لأجل	4 443,3	4 083,7	3 691,7	3 333,6	2 787,5
البنوك العمومية	4 075,7	3 793,6	3 380,4	3 053,6	2 552,3
بما فيها الودائع بالعملة الصعبة	428,8	348,8	324,2	295,9	272,4
البنوك الخاصة	367,6	290,1	311,3	280,0	235,2
بما فيها الودائع بالعملة الصعبة	67,2	56,0	45,7	43,3	31,2
(ج) وديع موضوعة كضمان *	865,7	599,0	558,2	548,0	449,7
البنوك العمومية	751,3	494,4	419,4	426,2	351,7
بما فيها الودائع بالعملة الصعبة	8,8	1,4	3,0	3,8	1,2
البنوك الخاصة	114,4	104,6	138,8	121,8	98,0
بما فيها الودائع بالعملة الصعبة	1,8	1,9	1,4	1,1	1,6
(د) مجموع القروض المجمعة	9 200,7	9 117,5	7 787,4	7 238,0	6 733,0
حصة البنوك العمومية	88,3%	87,7%	86,6%	87,1%	89,1%
حصة البنوك الخاصة	11,7%	12,3%	13,4%	12,9%	10,9%

* وديع لضمان الإلتزامات بالتوقيع (القروض المستندي، كفالات وضمانات)

المصدر : تقرير بنك الجزائر 2016 .

1-الإصدار النقدي : نعني به اللجوء إلى البنك المركزي لإصدار نقود جديدة من أجل تغطية العجز , حيث

يكون ذا فعالية إذا أحسن استخدامه في تحقيق النمو و الازدهار , أما إذا أسيء استخدامه فإن نتائجه تكون

وخيمة على الاقتصاد الوطني مسببة ارتفاع معدلات التضخم.

2- الخزينة العمومية: عرفت الخزينة العمومية تطورا هاما, واعتمدت على مصادر مختلفة منها:

* ادخار الهيآت المالية غير النقدية كالضمان الاجتماعي, احتياطات شركات التأمين وصندوق التقاعد, بالإضافة

إلى المصادر الادخارية للخزينة التي تتكون من: ودائع لدى خزينة صندوق التوفير و الاحتياط و لدى مركز

الصكوك البريدية؛

* الإصدار النقدي : كانت الخزينة العمومية تقدم سندات إلى البنك المركزي الذي كان يقوم بإنعاش حساباتها عن

طريق إصدار نقود جديدة؛

* الودائع التجارية التي تحصل عليها الخزينة عن طريق الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ؛

* قروض تحصل عليها الخزينة من المصارف عن طريق خصم سندات الخزينة و سندات التجهيز؛

* قروض خارجية تحصل عليها عن طريق وساطة البنك الجزائري للتنمية.

القروض الموزعة

سجلت سنة 2015 نموا متواصلا في القروض الموزعة من طرف المصارف . خلال هذه السنة، قامت الخزينة

العمومية بإعادة شراء مستحقات على الشركات العمومية بمبلغ إجمالي قدره 305.3 مليار دينار . دفعت الخزينة

مبلغ 161.1 مليار دينار للمصارف وأصدرت سندات للمبلغ المتبقي (144.2 مليار دينار). يعرض الجدول

الآتي بيانات نشاط القروض للاقتصاد) خارج المستحقات المعاد شرائها من طرف الخزينة.)

جدول رقم (11) توزيع القروض حسب البنوك العامة والخاصة :

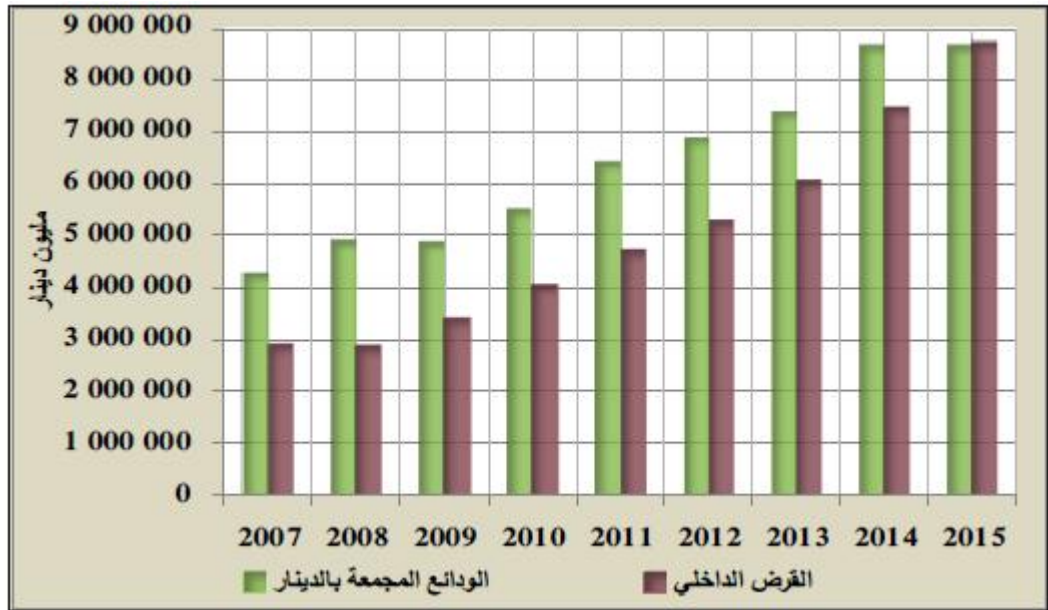
2015	2014	2013	2012	2011	قروض المصارف / القطاعات
3 689.0	3 382.9	2 434.3	2 040.7	1 742.3	(أ) القروض الموجهة للقطاع العمومي
3 679.5	3 373.4	2 434.3	2 040.7	1 742.3	البنوك العمومية
3 521.9	3 210.3	2 409.4	2 010.6	1 703.3	قروض مباشرة
157.6	163.1	24.9	30.1	39.0	شراء السندات
9.5	9.5	0.0	0.0	0.0	البنوك الخاصة
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	قروض مباشرة
9.5	9.5	0.0	0.0	0.0	شراء السندات
3 586.6	3 120.0	2 720.2	2 244.9	1 982.4	(ب) القروض الموجهة للقطاع الخاص
2 687.1	2 338.7	2 023.2	1 675.4	1 451.7	البنوك العمومية
2 685.4	2 338.5	2 016.8	1 669.0	1 442.8	قروض مباشرة
1.7	0.2	6.4	6.4	8.9	شراء السندات
899.5	781.3	697.0	569.5	530.7	البنوك الخاصة
899.5	781.3	696.9	569.4	530.6	قروض مباشرة
0.0	0.0	0.1	0.1	0.1	شراء السندات
7 275.6	6 502.9	5 154.5	4 285.6	3 724.7	(ج) مجموع القروض الممنوحة (صافية من القروض المعاد شراؤها)
87.5%	87.8%	86.5%	86.7%	85.8%	حصة البنوك العمومية
12.5%	12.2%	13.5%	13.3%	14.2%	حصة البنوك الخاصة

المصدر : تقرير بنك الجزائر 2016 .

يبرز من البيانات أعلاه زيادة طفيفة في نسبة القروض الموزعة من طرف المصارف الخاصة في نهاية 2015 ، بعد التراجع البسيط في نهاية 2014 ، أي 12.5 % مقابل 12.2% في 2014 و 13.5 % في 2013 تخص القروض الموزعة من طرف المصارف الخاصة تمويل الشركات الخاصة والأسر، التي يبقى ادخا رها المالي المجمع في ارتفاع مستمر.

بلغ مجموع قروض المصارف، خارج المستحقات غير الناجمة المعاد شراؤها من طرف الخزينة 7275.6مليار دينار في نهاية 2015 ، ما يعادل زيادة في القروض بنسبة 11.9% مقابل 26.2 % في 2014 و 20.3 % في 2013 بلغت الزيادة في القروض لدى القطاع العام 9.0 % مقابل 39.0 % في 2014 ، و 15 % في القطاع الخاص مقابل 14.7% في 2014 ارتفعت حصة القروض للمؤسسات الخاصة والأسر في الرصيد الإجمالي للقروض الموزعة من طرف المصارف لتبلغ 49.3 % مقابل 48.0 % في 2014 .

الشكل رقم (05) تطور الودائع بالدينار و القرض الداخلي للمصارف



في نهاية 2015 ، لم تعد الودائع المجمعة بالدينار أعلى من قروضها الداخلية (قروض موجهة للاقتصاد + صافي الاستحقاقات على الدولة). في نهاية 2015 ، يمثل القرض الداخلي للمصارف 100.7 % من ودايعهم المجمعة بالدينار (86.3% في نهاية 2014 و 82.1 % في نهاية 2013) ، أي بمعدل 101.9 % بالنسبة للمصارف العمومية و 91.7% بالنسبة للمصارف الخاصة. هذا ما يبين أن فائض سيولة المصارف لا يزال مرتفعا، بفضل أموالها الخاصة و المؤونات المشكلة الكبيرة. نتيجة لذلك، تبقى قدرة توزيع القروض، سواء من طرف المصارف العمومية أو الخاصة، معتبرة في نهاية سنة 2015 ، دون اللجوء إلى بنك الجزائر، مقرض الملاذ الأخير.

ثانيا: المصادر الخارجية.

تتمثل أساسا في القروض الخارجية الموجهة لتمويل المشاريع الإنمائية. إذ تعتبر السياسة التمويلية ذات اتجاه إيجابي على الاقتصاد الوطني، إذا استغلت الأموال المقترضة في استثمارات منتجة و تمثل إيرادا للعملة الصعبة. وذات اتجاه سلبي إذا استغلت هذه الأموال عكس ذلك و هذا ما كان بالفعل عندما لجأت السلطات الاقتصادية إلى مصادر التمويل الخارجي للحصول على العملة الصعبة التي من شأنها أن تساهم في تمويل المشاريع الإنمائية.

إن القروض الخارجية لا تقتصر إلا بعد رأي لجنة القروض التي تدير من طرف البنك المركزي الجزائري , و هذه السياسة أدت إلى العجز عن الدفع و بالتالي ظهور مشكلة المديونية في الثمانينات من القرن الماضي .

ثالثا : طرق التمويل المصرفي :

إن مشكلة السيولة العامة للاقتصاد لها جانبين رئيسيين :

*الجانب الأول :يتعلق بتكوين هذه السيولة و عناصرها أو ما نطلق عليه مرحلة التجميع ؛

*الجانب الثاني :يتعلق باستخدام هذه السيولة أو ما نطلق عليه بمرحلة التوظيف الاستثماري .

و الاتصال بين الجانبين لا يمكن أن يتم دون تحديد طرق التمويل , و مهما كانت طرق التمويل المعتمدة فإنها

ترتكز على التمويل الداخلي و الخارجي .

أولا : التمويل الداخلي .

ويقصد به التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي المحلي , الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل عملية التنمية الوطنية . و يأخذ ثلاث صيغ هي :

1-1- التمويل الذاتي :يمثل أهم صور التمويل الداخلي بالنسبة للمؤسسة , و يقصد به اعتماد المشروع على

مصادره الذاتية و الذي يعبر عنها عادة بما يحتفظ به المشروع العام من الفائض الذي حققه .

كما يمكن أن يكون ناتجا من موارد استثنائية متأتية من عمليات على رأس المال تقوم بها المؤسسة كالتنازل عن

العقارات , والتخلي عن مساهمات خاصة بالفروع التي لم تعد تدخل في الإستراتيجية المحددة من طرف مسيري

المؤسسة .

تلجأ إلى التمويل الذاتي غالبية المؤسسات الخاصة كما يمكن أيضا للمؤسسات العامة أن تتبع هذا المصدر و لكن

شرط أن تتمتع باستقلال مالي و بميزانية ذاتية , وهذا يعني أن يعود إليها فائض نشاطها الإنتاجي (الأرباح بعد

تسديد الضرائب و الالتزامات الأخرى (ليصبح من احتياطياتها).

ويدمج في ميزانيتها الموالية. وينبغي أن نشير إلى أن التمويل الذاتي له فوائد و مزايا تتوافق وأحجام المؤسسات.

2- التمويل المباشر: يعني اللجوء بشكل مباشر إلى المقرض دون وسيط مالي و يكون ذلك من خلال إصدار

الأعوان ذوي الحاجة سندات و أوراقا مالية , يتم شراؤها من قبل الأعوان ذوي الفائض ، و تتم هذه الآلية عبر

السوق المالية , ولهذا تعرف الاقتصاديات التي تلجأ إلى هذا النمط باقتصاديات الأسواق المالية¹ .

3- التمويل غير المباشر: يعني اللجوء إلى المؤسسات المالية الوسيطة مصرفية أو غير مصرفية و لكون النظام

المصرفي هو أساس التمويل فإن البنك المركزي يكون مجبرا على القيام بدور المقرض أو الملائد الأخير . و الاقتصاد

الذي يعتمد هذا النمط من التمويل يعرف باقتصاد المديونية كما هو حال الجزائر.

ثانيا: التمويل الخارجي.

تتمثل هذه الصيغة التمويلية في اللجوء إلى الموارد الخارجية لتغطية العجز الذي يظهر في التمويل الداخلي , و يتم

ذلك باللجوء إلى الاقتراض من مصادر أساسية هي : البنك الدولي للإنشاء والتعمير؛ مؤسسة التنمية الدولية؛ و

مؤسسة التمويل الدولية , إضافة إلى قروض صندوق النقد الدولي و التي تهدف أساسا إلى إصلاح الاختلال في

موازن المدفوعات.

المبحث الثالث: مساهمة الموارد الداخلية و الخارجية في التمويل :

إن المشكلة الرئيسية التي تقف كحاجز أمام عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية ,هي افتقارها إلى

الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال ذلك لأن الطلب على رأس المال يحكمه الميل إلى الاستثمار و الذي

يتحدد أساسا بسعة السوق، و أن عرض رأس المال تحكمه الرغبة و المقدرة على الادخار، و طالما أن دخول

الأفراد منخفضة نتيجة لانخفاض القدرة على الإنتاج فإن القدرة على الادخار كذلك منخفضة. لذلك فإن

¹ قدي عبد المجيد, المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية؛دراسة تحليلية تقييمية , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر . 2003 ,ص261

التنمية الاقتصادية تتطلب في أولى مراحلها ضرورة كسر هذه الدائرة الحبيثة في أضعف نقطتها و الخروج من نطاقها و العمل بكافة السبل و الأساليب على تكوين رؤوس الأموال المطلوبة لعمليات النمو الاقتصادي¹.
إن التنمية الاقتصادية هي التي تحدد مصادر التمويل و ليس العكس، لذلك فإن دراسة تمويل التنمية الاقتصادية تقتضي الإحاطة بكل المصادر الضرورية لهذه العملية .

أولاً: الموارد المحلية.

تتمثل مصادر التمويل المحلي في الادخار الذي ينقسم إلى نوعين: الادخار الاختياري و الادخار الإجباري، ولا يوجد فرق بين النوعين من وجهة نظر تكوين رأس المال، وكل الخلاف ينحصر في مدى تأثير كل منهما بإتباع سياسة معينة²

1-1-1 الادخار الاختياري.

و هو ما يقوم به الأفراد و الهيئات و المؤسسات طوعية و اختياريًا و بمحض رغبتهم، دون تدخل قوة خارجية تجبرهم عليه . و تتمثل المدخرات المحلية في مدخرات القطاع العائلي و مدخرات قطاع الأعمال و مدخرات الحكومة.

1-1-1-1 مدخرات القطاع العائلي.

تتأتى عن طريق مدخرات الأفراد الذين يحصلون عليها من خلال دخلهم، و تحمل عدة صفات منها الادخار من أجل الحصول على قطعة أرض أو مباني سكنية، أو آلات زراعية، كذلك مدخرات تعاقدية مثل عقود التأمين، و يمكن أن تكون مدخرات على شكل شهادات استثمار أو أسهم و سندات . كما تعتبر أهم مصادر الادخار في الدول النامية و ذلك بالمقارنة مع الدول المتقدمة.

¹ محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها- نظرياتها- سياستها، الناشر قسم الاقتصاد؛ كلية التجارة؛ جامعة الإسكندرية، 1994، ص181

² محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص217

1-1-2- مدخرات قطاع الأعمال

فهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنشاط الاقتصادي أي كلما زادت أهمية هذا النشاط زادت معه المدخرات و العكس صحيح. في الواقع دراسة مدخرات قطاع الأعمال تتطلب التمييز بين مدخرات القطاع الخاص و مدخرات القطاع العام.

1- مدخرات القطاع الخاص: تتمثل في الأرباح غير الموزعة التي تحتجزها الشركات المساهمة فقط دون غيرها من الشركات، أي كلما زاد ما يتحقق للشركات من أرباح زادت مدخراتها. و تعتبر مدخرات قطاع الأعمال الخاص أهم مصادر الادخار في الدول المتقدمة اقتصاديا.

2- مدخرات القطاع العام: تؤول مباشرة للحكومة أي أن أرباح المشروعات المملوكة تعود لها، و عليه فإن مدخرات هذا القطاع يمكن أن تزداد عن طريق مكافحة الإسراف والضياع الاقتصادي و العمل على رفع الإنتاجية وعلى العكس إذا ارتفعت تكاليف الإنتاج بسبب انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية أو تقادم الآلات أو تدهور مستوى الإدارة أو غير ذلك، فالنتيجة تكون انكماش الأرباح لا محالة و ربما نشوب بعض الخسائر¹.

1-2- الادخار الإجباري.

هو ذلك الجزء الذي يقتطع من دخول الأفراد بطريقة إلزامية، أو بعبارة أخرى هو ما يفرض على الأفراد من قبل قوة خارجة عن إرادتهم و يتمثل أساسا في الادخار الحكومي و الادخار الجماعي.

¹ عبد النعيم محمد مبارك، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية، 1999، بدون مكان نشر، ص ص-589.601

1-2-1- الادخار الحكومي.

عبارة عن الفائض المتبقي الذي يُحققه القطاع الحكومي و يكون أحد مصادر تمويل التنمية الاقتصادية، فهو ينشأ نتيجة لزيادة إيرادات الحكومة عن نفقاتها الجارية و نتيجة لما يتسنى للحكومة الحصول عليه عن طريق التضخم، حيث تقوم البنوك المركزية بإصدار نقود جديدة تستخدم الحكومة بعضها في مجالات الاستثمار. و على العموم فإن القطاع الحكومي في الدول النامية باستثناء الدول البترولية يساهم بنصيب ضئيل في الادخار القومي بل غالبا ما يكون هذا القطاع في معظم هذه الدول سالبا-عجز في الميزانية- والسبب في ذلك هو قصور معدل الزيادة في الإيرادات عن ملاحقة معدل الزيادة في النفقات.

1-2-2- الادخار الجماعي.

يقصد به ذلك الادخار الذي يقتطع من دخول بعض الجماعات في المجتمع بطريقة إجبارية، ويتمثل هذا الادخار في أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بكل أنواعها، وبالمقابل فإن المساهمين في هذا الادخار يحصلون على مزايا مثل الخدمات الصحية والتعويضات والمعاشات... ويعتبر هذا الادخار أكثر قبولا لدى الأفراد و الهيئات إذ أنه يعمل على تأمين حياتهم و مستقبلهم و ضمان حقوقهم.

ثانيا:الموارد الخارجية.

إذا لم تكن المصادر الداخلية للتمويل كافية على الوفاء بحاجات الاستثمار في الدول النامية، أو كانت الحكومات في هذه الدول غير قادرة أو غير راغبة في اتخاذ القرارات المطلوبة للارتفاع بمستوى هذه المدخرات إلى ذلك الذي يتناسب مع متطلبات التنمية الاقتصادية؛ أي نظرا لوجود فجوة ادخار واسعة، فإن هذه الحكومات تلجأ إلى مصادر خارجية للتمويل من أجل دعم مصادرها الداخلية. و يمكن حصر هذه الأخيرة في ثلاث مصادر أساسية هي:

• تعزيز حصيلة الصادرات.

• الاستثمارات الأجنبية (المباشرة و غير المباشرة).

• المنح و الإعانات الأجنبية.

1-1- تعزيز حصيلة الصادرات.

إن الزيادة في الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وهذه قد تؤدي إلى زيادة الإنفاق القومي فيزداد الطلب على السلع و الخدمات، و يكون هذا دافعا للمستثمرين على زيادة استثماراتهم و هو ما قد يفسر سر في النهاية انتعاش الاقتصاد القومي¹.

وتتصف صادرات الدول النامية بجمودها و قلة مرونتها، بمعنى أن تغيير هيكلها و زيادتها من الأمور الصعبة التي تحتاج إلى جهد و مال و تخطيط، وهذا كله لن يتيسر إلا بعد أجل معين، وعلى ذلك لا يمكن للدول النامية بأي حال من الأحوال أن تعتمد على حصيلة صادراتها في تمويل عملياتها².

تعتبر عملية ترقية الصادرات خارج المحروقات من المسائل الهامة، المتبناة من قبل السياسة الاقتصادية المنتهجة في إطار الإصلاحات. وهذا نظرا لمساهمتها الضئيلة في إجمالي الصادرات. والتي بلغت 4.4 % ، 3.9 %، 3.3 % خلال سنوات 1989، 1990، 1991 على التوالي³.

وترمي التدابير الضريبية المحفزة على التصدير، الواردة في قوانين الإستثمار خاصة قانون 12/93، وكذا القانون الضريبي، إلى جلب العملة الصعبة، وتنويع الصادرات، بالإضافة إلى إحداث القدرة التنافسية للسلع الجزائرية في الأسواق وضمن رواجها.

¹ عبد المنعم محمد مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 602

² محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 251

³ حميد بوزيدة، مرجع سابق، ص: 211-212.

ولكن على الرغم من كل هذه الإجراءات الضريبية، المحفزة على تشجيع الاستثمار والتصدير وترقيته. تبقى الصادرات خارج قطاع المحروقات تسجل نتائج ضئيلة وغير مشجعة. وفيما يلي نعرض جدول يبين تطور بنية الصادرات المتعلقة بقطاع المحروقات وخارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1997-2015:

الجدول رقم (12): معدل تطور الصادرات الجزائرية (1997-2015)

السنوات	1997	1999	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2013	2015	أنواع الصادرات
المحروقات	%95,40	%94,91	%96,85	%94,83	% 95,69	%96,40	%96,33	%96,63	%97,27	%97,04	
الصادرات خارج المحروقات	%4,60	% 5,09	%3,15	%5,17	% 4,31	%3,60	%3,67	%3,37	%2,73	%2,96	
المجموع	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	

المصدر: الموقع www.finance-algeria.org

من هذا الجدول نلاحظ أن نتائج الصادرات خارج قطاع المحروقات غير مشجعة، وذلك راجع إلى مخاوف ومخاطر الدخول إلى الأسواق الخارجية، نتيجة لنقص المنتجات وعدم تنوعها وجودتها. وضعف وسائل التمويل كضمان القروض عند التصدير، وكذا عدم القدرة من الرفع من مستوى مردودية عمليات ترقية الصادرات.

من هذا الجدول نلاحظ أن نتائج صادرات السلع و الخدمات غير مشجعة، وذلك راجع إلى مخاوف ومخاطر الدخول إلى الأسواق الخارجية، نتيجة لنقص المنتجات وعدم تنوعها وجودتها. وضعف وسائل التمويل كضمان القروض عند التصدير، وكذا عدم القدرة من الرفع من مستوى مردودية عمليات ترقية الصادرات، كما نلاحظ كانت في تزايد مستمر من سنة 2009 ، إلى أن عاودت التناقص في السنوات الثلاثة الأخيرة حتى سنة 2015.

1-2- الاستثمارات الأجنبية.

و تأخذ شكلين:

1-2-1- استثمارات أجنبية مباشرة

هي تلك الاستثمارات التي يديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها أو تملكهم لنصيب منها؛ مما يبرر حق الإدارة وغالبا ما تكون هذه المشروعات في شكل مزارع و مصانع و مناجم و غيرها من الأنشطة الإنتاجية. و بكل تأكيد فإن هذا الشكل من أشكال حركة رؤوس الأموال الدولية هو المفضل من قبل الدول المضيفة لرأس المال الأجنبي. ذلك لأنه يأتي لتمويل المشروعات الاقتصادية الجديدة، أو على الأقل لاقتناء مشروعات كانت قائمة، و لكن لا تسيير بالنجاعة المطلوبة، كما أن هذا الشكل يعتمد على الفترة الزمنية الطويلة و من ثم فهو يساهم في دعم النمو الاقتصادي و ما ينتج عنه من خلق للثروة و مناصب العمل. وتجدر الإشارة إلى أن اقتناء مشروعات كانت قائمة لا يزيد من رأس مال الدولة المضيفة شيئا لأنه حل محل رأس مال كان قائما، لكن يبقى الاقتناء مفيدا كونه يؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي وعلى الأمد البعيد، ومن المنطقي أن يتطور و يتوسع و هذا ما سيعود بالفائدة على اقتصاد البلد المضيف.

الجدول رقم (13): توزيع المشروعات المصرح بها في الجزائر في إطار الشراكة مع الدول الأجنبية

(من 1993/11/13 إلى 2015/12/31)

النسب (%)	مبالغ الاستثمار ¹⁰ دج	النسب (%)	التشغيل	النسب (%)	عدد المشاريع	المناطق
% 42	69.661	% 67	31832	% 61	248	أوروبا
% 33	55.075	% 19	8.966	% 23	91	الدول العربية
% 1	2.220	% 5	2.257	% 6	23	آسيا
% 16	27.084	% 8	3.562	% 8	30	أمريكا
% 0	476	% 0	27	% 1	2	إفريقيا
% 6	9.944	% 1	656	% 1	3	مناطق أخرى
% 100	164.460	% 100	47.300	% 100	397	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) - الجزائر

الجدول رقم (14): عدد المشاريع المصرح بها في الجزائر في إطار الاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي :

المشاريع	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62982	99%	10584134	83%	1018887	90%
الاستثمار الأجنبي	822	1%	2216699	17%	119525	10%
المجموع	63804	100%	12800834	100%	1138412	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) - الجزائر

الشكل رقم (06): عدد المشاريع المصرح بها في الجزائر في إطار الاستثمار المحلي و الاستثمار

الأجنبي :



يعتبر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، بحيث بلغ هذا الحجم 2216699 مليون دولار،

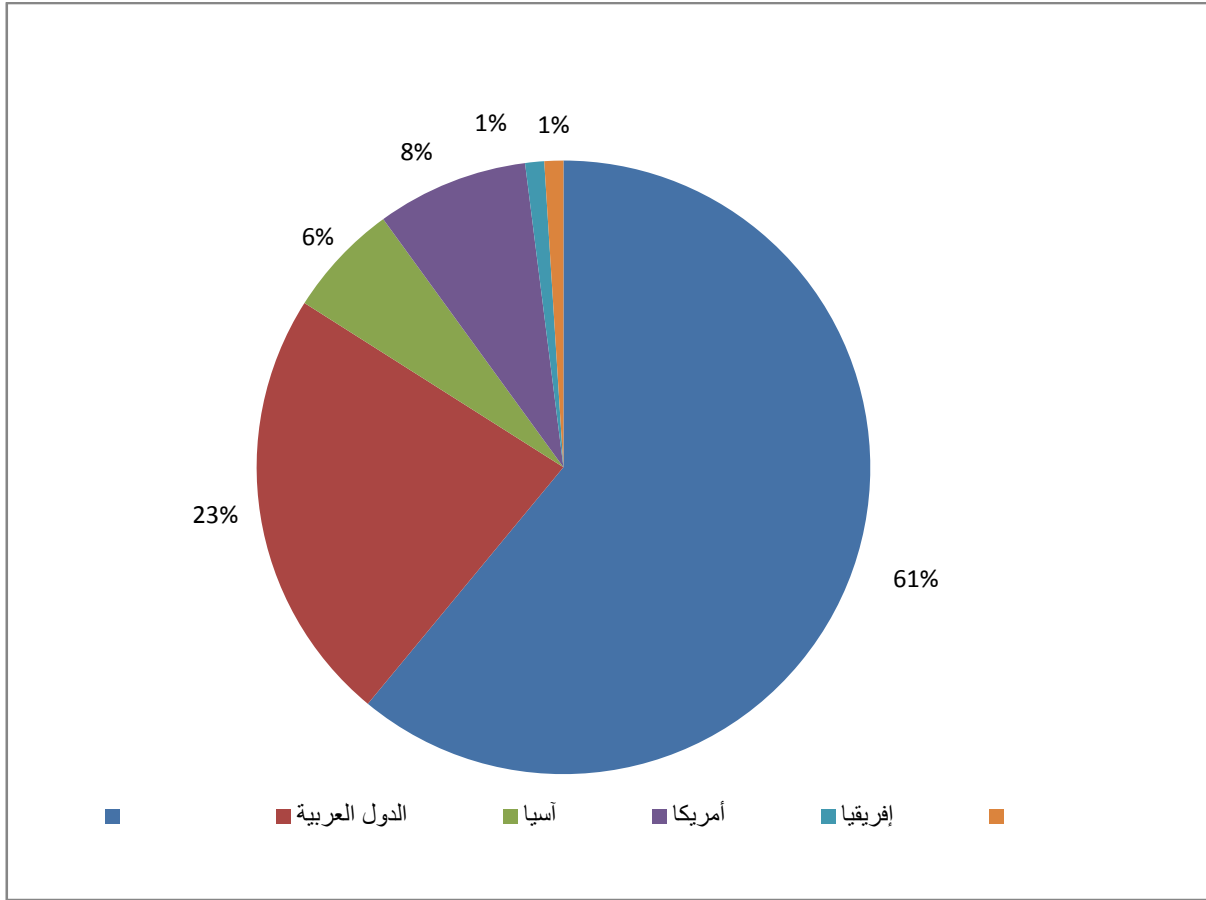
وهي نسبة ضئيلة حيث لا تمثل سوى 1% من نسبة الاستثمار في الجزائر.

كما أنه من بين 4×638 ملف استثماري، يوجد 822 ملف استثمار أجنبي أو بالشراكة، بقيمة

2216699 مليون دج. ومن هذه المشاريع يوجد 62 مشروعاً استثمارياً أجنبياً مباشراً بنسبة 100% و 24

مشروعاً بالشراكة، ونستنتج من هنا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر يبقى منخفضاً.

الشكل رقم (07): توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي في الجزائر حسب الدول (نفس الفترة)



وتعتبر سنة 2001 من أحسن السنوات، من حيث تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، بحيث بلغ هذا الحجم⁽¹⁾ 1,196 مليار دولار، بعد ما كان 438 مليون دولار سنة 2000، أي ارتفع بنسبة 173 % وهي نسبة معتبرة.

كما أنه من بين 3.109 ملف استثماري، التي أودعت عام 2002 يوجد 86 ملف استثمار أجنبي أو بالشراكة، بقيمة 4.063 مليار دج، أي ما يعادل 500 مليون دولار. ومن هذه المشاريع يوجد 62 مشروعا استثماريا أجنبيا مباشرة بنسبة 100 % و 24 مشروعا بالشراكة.

ونستنتج من هنا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر انخفض بالمقارنة مع سنة 2001

¹⁾ مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الكويت، ص: 73.

1-2-2- استثمارات أجنبية غير مباشرة

و هي استثمارات تأخذ شكل قروض أو شراء الأجانب للأوراق المالية)أسهم،سندات(في السوق المالية الوطنية، و هذا النوع من الاستثمار يبحث عن عائد معقول لرؤوس الأموال دون أن يترتب عليه إشراف أو اتخاذ قرارات من قبل الأجانب.

إن هذا النوع من أشكال حركة رؤوس الأموال الدولية قد أصبح يشكل المصدر الرئيسي للتمويل على المستوى العالمي خلال العقدين الأخيرين، وعليه فإنه يبدو الشكل المفضل ليس للبلدان المضيفة له فقط ، بل ولأصحاب رؤوس الأموال الأجنبية و ذلك باعتباره سهل التصفية و التخلص منه في حالة الضرورة)كوجود رغبة لدى أصحابه بنقله إلى بلدان أخرى أو تهريبه في حالة توقع حصول أزمة نقدية أو مالية أو مصرفية في البلد المضيف. بالنسبة لمشكل الاستثمار في الجزائر نستطيع أن نميز بين مرحلتين أساسيتين في حركة الاستثمار الأجنبي هما : مرحلة ما قبل سنة 1990 ومرحلة ما بعد سنة1990 ، تميزت النصوص التنظيمية التي سبقت سنة 1990 بالصرامة فيما يتعلق بالاستثمارات، خاصة عدم قبول رؤوس الأموال الأجنبية إلا بالمشاركة مع المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية وعلى أساس نسبة 49% 51% ، مما استوجب الأمر إعادة النظر في هذه النصوص وجعلها تساير الإصلاحات الجارية في ظل قانون النقد و القرض الصادر في 14 أبريل 1990 وعلى هذا الأساس أصبح مسموحا بالاستثمار الأجنبي في الجزائر لغرض تمويل النشاطات الاقتصادية غير .المخصصة للدولة و هيئاتها أما المخصصة لأشخاص اعتبارية معينة فيشترط فيها نص قانوني ¹.

و في ظل هذا أولت الدولة الجزائرية اهتماما لتطوير القطاع الخاص والانفتاح على العالم الخارجي لبناء اقتصاد يعتمد على آليات السوق، ووضعت عملية جلب رؤوس الأموال الأجنبية ضمن 12 يوم 05 أكتوبر 1993 المتعلق بالاستثمارات و تم - أولويات اهتمامها حيث صدر المرسوم 93 بالإضافة إلى ظهور هيئات مساعدة على

¹ حميدات محمود ، مدخل للتجليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1996 ،ص185

ترقية APSI إنشاء الوكالة الوطنية لدعم و ترقية الاستثمار ANDI. الاستثمار منها مجلس النقد والقرض ،
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

المبحث الرابع: مساهمة السوق المالية في التمويل :

داخل أي اقتصاد نميز وجود سوق الأوراق المالية والتي تنقسم إلى سوقين : سوق نقدية تخص المعاملات المالية قصيرة الأجل و سوق رأس المال تخص المعاملات المالية طويلة الأجل . ويعتبر وجود هاتين السوقين ودرجة نموها و تطورها انعكاس لدرجة نمو وتطور النظام والوعي الاستثماريين، حيث تظهر أهمية السوقين من خلال وظائفهما الاقتصادية التي لها ارتباط كبير بكفاءة و أداء الاقتصاد ككل، فالسوقين تعملان على خلق نوع من التقارب بين مختلف القطاعات . التي تقوم بالاستثمار الحقيقي و تكوين رأس المال و القطاعات التي تخلق الادخار¹ .
وفي إطار التمويل النقدي للاقتصاد من خلال السوق النقدية، ينبغي إضافة السوق المالية، فهذه الأخيرة تعتبر وسيلة أخرى لتمويل الاقتصاد من دون تقليص أهمية التمويل المصرفي الذي يجب أن يبقى فعالا، فهي تسمح بتعزيز منظومة التمويل بالسماح للأعوان الذين هم في حاجة إلى التمويل بطلب القروض المباشرة من الأعوان الذين لهم القدرة على التمويل² .
و بهذا تكون الأسواق المالية إلى جانب المؤسسات المالية في قلب دائرة التمويل الاقتصادي و الظواهر النقدية و منه في قلب التقدم الاقتصادي³ .

¹ حمزة محمود الزبيدي، الاستثمار في الأوراق المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان ؛ الأردن ، 2001 ، ص115

² مشروع التقرير حول إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية:عناصر من أجل فتح نقاش اجتماعي، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي،الدورة السادسة عشر،نوفمبر 2000 ،ص27

³ بخراز يعدل فريدة، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 2000 ،ص20

أولاً: مفاهيم عامة للسوق المالية.

يمثل النشاط المالي في المؤسسات الاقتصادية أحد الأنشطة الرئيسية الفاعلة فيها مهما اختلفت طبيعة نشاطها سواء كانت تجارية، صناعية، زراعية أو خدمية، وهو المسؤول بشكل مباشر عن الترجمة الكمية للخطط الموضوعة في كافة الإدارات والهياكل التنظيمية المختلفة فيها السوق المالية هي السوق التي يتم فيها إصدار و مفاوضات المنتجات المالية طويلة الأجل و المعروفة بمصطلح "القيم المنقولة" والسوق المالية لا يمكن وجودها أو تسييرها بفعالية إلا في ظل اقتصاد السوق.

هي مكان التقاء عرض الأموال - المدخرين - بالطلب عليها و-المستثمرين- . حيث أنها تساعد على تحويل جانب من مدخرات المجتمع إلى استثمارات مفيدة¹

و تعرف السوق المالية كذلك على أنها مكان التقاء العرض و الطلب على رؤوس الأموال الطويلة الأجل² ، وهي تعتبر همزة وصل بين مجموعتين من الأعوان الاقتصاديين :مجموعة تملك فوائض ادخارية و موارد قابلة للتوظيف و مجموعة أخرى تعاني من عجز مالي في تمويل مشاريعها الاستثمارية، ويمكن أن يتم الاتصال بين هاتين المجموعتين بطريقة غير مباشرة بواسطة المؤسسات المصرفية في السوق النقدية أو بطريقة مباشرة عن طريق السوق المالية و هي الطريقة المثلى، وتنقسم السوق المالية إلى حجرتين³ :

*الحجرة الأولى: تدعى بالسوق الأولية أين يتم فيها بيع الأسهم و السندات الجديدة)لأول مرة(والبائع يتمثل في

الشركة المصدرة لهذه الأوراق، أي أن الشركة طرفا في التعامل، و تعرف هذه السوق بأنها سوق الإصدارات

الجديدة.

¹ محمد الصيرفي، البورصات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007، ص12.

² TUDE BEA, Direction De La Communication, Le Marché Financier, Alger, BEA, Juin 1994, P1

³ عبد الغفار حنفي، بورصة الأوراق المالية(الأسهم-السندات-وثائق الاستثمار)،الدار الجامعية ؛ الجديدة،الإسكندرية، 2003 ،ص39

*الحجرة الثانية: و تدعى بالسوق الثانوية أو بورصة القيم المنقولة أين يتم فيها التعامل في الأوراق المالية بين

المستثمرين ولا علاقة للشركة بذلك. وأهم ميزة لهذه السوق هي أنها توفر للأوراق المالية التي سبق إصدارها في

السوق الأولية عنصر السيولة، الأمر الذي يجعل السوق الأولية يستمد فاعليتها من السوق الثانوية.

عند الحديث عن السوق المالية لا بد أن نميز بينها وبين نظيرتها في سوق الأوراق المالية السوق النقدية، حيث جوهر

الاختلاف بينهما يكمن أساسا في المدة أجل العمليات .

فالسوق النقدية هي سوق المعاملات المالية قصيرة الأجل و القابلة للتداول، وهذه السوق ليس لها مكان خاص

ومحدد لإبرام الصفقات؛ إذ أن مكانها يتكون من الأسواق المختلفة المتصلة ببعضها البعض، والهدف الأساسي من

وجود السوق النقدية هو تمويل المشاريع الإنتاجية عن طريق القروض التي تقوم بتقديمها¹ .

وما يميز السوق النقدية أنها تتمتع بدرجة مرتفعة من الأمان و بقدر كبير من السيولة بالإضافة إلى تمتعها بالمرونة

العالية وإن أهم المؤسسات التي تنشط داخل السوق النقدية البنك المركزي الذي يقع على رأس هذه السوق فهو

المهيمن و المسؤول عن استقرارها و ذلك من خلال الوظائف الهامة التي يقوم بها في هذه السوق إلى جانب البنوك

التجارية التي تلعب دورا كبيرا في السوق النقدية إضافة إلى الخزينة العمومية التي ينحصر دورها في تمويل الدولة² .

أما السوق المالية فهي مموله خاصة بقروض الدولة و بإصدارات الأوراق المالية طويلة الأجل و بقروض المؤسسات

و الهيئات التي تقوم بإصدار السندات، مفاوضة هذه السندات وتبادل الأسهم و الذي يقوم عليه أساسا دور

البورصة³. وما يميز السوق المالية أنها أقل اتساعا من السوق النقدية لكنها أكثر تنظيما، و من أهم المؤسسات

المالية التي تتعامل في هذه السوق نجد مصارف التنمية الصناعية، المصارف العقارية، مصارف الاستثمار و

الأعمال، وصناديق الادخار والتأمين.

¹ حسين بي هاني؛ الأسواق المالية طبيعتها-تنظيمها-أدواتها المشتقة، الطبعة الأولى، دار الكندي، الأردن، 2002، ص15

² حمزة محمود الزبيدي: مرجع سابق، ص115

³ نوال بن لكحل، الأسواق المالية الياتها ودورها في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة بورصة الجزائر-(رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير 2000-2001، ص 20 .

ثانيا: دور السوق المالية في التنمية الاقتصادية.

تلعب السوق المالية دورا مهما في تمويل التنمية الاقتصادية، فهي تشكل إحدى الآليات الهامة لتجميع و توجيه الموارد المالية و توظيفها في المشروعات الاستثمارية، وذلك من خلال دور الوساطة الذي تلعبه، فهي تخلق جواً و مكانا وحيزا يجتمع المدخرين والمستثمرين، وذلك بإتاحة فرص لأصحاب الفوائض المالية لاستثمار مدخراتهم من جهة، و توفير الأموال الضرورية لأصحاب العجز المالي من أجل التوسع و النمو من جهة أخرى فالسوق المالية تعتبر حلقة لتمويل الاقتصاد الوطني و ذلك من خلال الأدوار التالية¹:

أولاً: دورها في زيادة الادخار.

تعمل السوق المالية على تشجيع الوحدات ذات الفائض لتقليل الإنفاق الاستهلاكي لصالح الادخار، فالدور الأول لهذه السوق يتمثل في تحويل جزء من الادخار بهدف المساهمة في تمويل الاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق جمع رؤوس الأموال من الأعوان الاقتصاديين الذين يتمتعون بفوائض مالية، ومن خلال هذا الدور تقوم السوق المالية بتقديم الموارد المالية الضرورية على المدى الطويل لمؤسسات الدولة والإدارات العمومية) في حالة عجز مالي (وذلك من أجل تجسيد مشاريع الاستثمارات. و مما تقدم نستطيع القول بأن الرجوع إلى السوق المالية يعدُّ من الشروط الضرورية من أجل تمويل متوازن للتنمية، فمشاركتها إذن تظهر جد هامة في النظام المالي وذلك لما تحقّقه من:

• دعم متزايد ومستمر رأس مال طويل الأجل، الذي يعتبر ذو أهمية بالغة خاصة بالنسبة للبلدان التي يكون فيها التمويل الذاتي ضعيفا؛ حلقة مباشرة بين المدخرين الراغبين في توظيف أموالهم و المستثمرين الذين هم بحاجة إلى هذه الأموال.

¹ عمر صقر. العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، جامعة حلوان، فرع قطر، 2002-2003 ص ص 120 - 121

بالإضافة إلى مشاركة السوق المالية في تعبئة الادخار فإنها تحاول تنظيمه عبر قنوات محكمة قصد تجديده و استعماله في تمويل مختلف أنشطة الاقتصاد الوطني، وبالمقابل يجب على السلطات العمومية أن تلتزم بحماية ذلك الادخار من الانتهازيين والمضاربين، وزرع الثقة في المدخرين حتى يتزايد حجم الادخار، ونشير إلى أن تعريف وإعلام الجمهور بأهمية الادخار عموما و الاستثمار في السوق المالية خاصة، يعتبر بالغ الأهمية في عملية التنمية الوطنية، ومن أجل تطوير مجال الاستثمار في السوق المالية يجب على السلطات المختصة توفير حوافر جبائية تشجع بها الاستثمار في مجال الأوراق المالية، عن طريق تقديم إعفاءات وتخفيضات على المداخيل المتأتية من ، الاستثمار في مجال الأوراق المالية، وهذا ما تم من خلال قانون المالية الجزائري لسنة 2003 و كذا تخفيض جبائي للشركات التي تقيد في البورصة بتخفيض الضريبة على الأرباح و غيرها من السياسات التي من شأنها تشجيع المدخرين و المستثمرين، والمؤسسات على التوجه نحو السوق المالية¹

ثانيا: دورها في خلق السيولة

تلعب السوق المالية دورا كبيرا في خلق السيولة الكافية للمستثمرين عند رغبتهم في تسهيل الاستثمارات في الأوراق المالية، من خلال إمكانية تحويل الاستثمارات الطويلة الأجل إلى أصول سائلة بسهولة و يسر و بسعر مناسب إذا ما رغبوا في استرداد مدخراتهم، أو أرادوا تغيير محافظ أوراقهم المالية، كما أن السيولة التي توفرها هذه الأسواق تجعل الاستثمارات أقل مخاطرة و أكثر ربحية؛ مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وبالتبعية زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ثالثا : دورها في تمويل عملية التنمية الاقتصادية

توفر السوق المالية التمويل اللازم لعملية التنمية الاقتصادية فالمشروعات في بداية تأسيسها بحاجة إلى عمليات تمويل، لذلك تتجه هذه المشروعات إلى سوق الأوراق المالية والتي تعد بطبيعتها المصدر الرئيسي لتمويل

¹ النجار سعيد، السياسات المالية و أسواق المال العربية، صندوق النقد العربي للإئتماء الاقتصادي و الاجتماعي، بدون سنة النشر، ص118

الاستثمارات المتوسطة و الطويلة الأجل من خلال إصدار أسهم أو سندات أو أدوات استثمارية أخرى واقتنائها من جانب الأفراد والمؤسسات. إذ أن التمويل عن طريق السوق المالية هو أقل كلفة ولا ينتج آثارا تضخمية مقارنة بالتمويل الذي تقوم به المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، والتي تؤدي إلى زيادة في معدلات التضخم¹.

ثالثا : السوق المالية الجزائرية.

في ظل انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق، أصبحت البورصة أداة ضرورية، فهي تعتبر وسيلة جديدة من وسائل تمويل الاقتصاد وبذلك يتدعم نظام التمويل دون التقليل من أهمية التمويل المصرفي إن المؤسسة ليست الوحيدة التي تلجأ إلى إصدار قيم منقولة²، فالدولة والجماعات تلجأ أيضا إلى هذه الوسيلة من أجل تمويل مختلف حاجياتها، ونلاحظ أن الأوراق المصدرة من طرف الدولة والجماعات توافق دين متوسط وطويل الأجل، وعلى العكس الأوراق التي تصدرها المؤسسات تسمح بزيادة المساهمين -في حالة إصدار أسهم- أو المقرضين -في حالة إصدار سندات.

إن سوق رؤوس الأموال هو الإطار الأمثل لجمع رؤوس الأموال طويلة الأجل من خلال إصدار قيم منقولة ضرورية لتمويل المشروعات، وتكون مدة إنجاز المشروع وتسديد القروض طويلة أيضا³. بالإضافة إلى أن هذه السوق باستطاعتها مساعدة الكثير من المؤسسات على تنويع مصادر تمويلها والسير بها نحو مستقبل أفضل⁴.

إن اللجوء العلني للادخار يعتبر كمرحلة أولية لدخول المؤسسة في البورصة، وإن الطابع العلني للادخار

ينتج من:

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 137.

² المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقييم مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي للسداسي الثاني سنة 1998، الدورة الثالثة عشر، 1999، ص 77.

³ COSOB, Guide des valeurs mobilières, les guides COSOB, impression ANEP-Algérie-, 1997, P7.

⁴ Abdelhak Lamiri, Gérer l'entreprise algérienne en économie de marché, Prestcomm éditions, 1997, P47.

- توظيف الأصول المالية بحجم يتعدى دائرة محدودة من الأشخاص.
- قبول الأصول المالية للتداول لدى بورصة القيم المنقولة.
- اللجوء إما إلى البنوك، إلى المؤسسات المالية أو الوسطاء في عمليات البورصة أو إلى أساليب الإشهار العادي.

إن توظيف الأصول بحجم يتعدى الدائرة المحدودة يفترض حدوثه عندما يعني أكثر من 100 شخص¹، ويجب على كل شركة أو مؤسسة عمومية تصدر قيما منقولة بالتجائها إلى التوفير علنا أن تنشر مذكرة لإعلام الجمهور²، تتضمن العناصر الإعلامية التي من شأنها أن تمكن المستثمر من اتخاذ قراره عن دارية كذكر معلومات عن:

- تقديم مصدر القيم المنقولة وتنظيمه.
 - وضعيته المالية.
 - موضوع العملية المقرر إنجازها وخصائصها.
- تؤرخ هذه المذكرة ويوقع عليها الممثل الشرعي للمصدر³، ويجب أن تقدم البيانات المالية المرافقة للمذكرة الإعلامية معلومات دقيقة على الوضعية المالية والمحاسبية للمؤسسة، وبصفة خاصة على هيكلها المالي ومردوديتها في مجال التمويل.

إضافة إلى المذكرة الإعلامية يقوم المصدر بطبع بيان إعلامي ونشره، ويلخص هذا البيان ما جاء في المذكرة الإعلامية مقدما المعلومات الأكثر أهمية فيما يخص المصدر والعملية المقرر إنجازها، يؤرخ البيان ويوقع عليه من طرف الممثل الشرعي للمصدر.

توضع المذكرة الإعلامية والبيان تحت تصرف الجمهور في مركز المؤسسة المصدرة ولدى الوسطاء الماليين المكلفين بالتوظيف ويسلم البيان لكل مكتب.

¹ لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، مجموعة قوانين، 1997، ص7.

² JO.R.A, N-34, décret législatif N-93-10 du 23 mai 1993, P6.

³ لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، مرجع سابق، ص7-8.

أولا : نشأة سوق الأوراق المالية في الجزائر

تدخل فكرة إنشاء بورصة الأوراق المالية بالجزائر ، في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي ، الذي أعلن عنه عام 1987 و دخل حيز التطبيق عام 1988 أما التحضير الفعلي لإنشاء هذه البورصة ، فكان ابتداء من سنة 1990 ، و منذ ذلك الحين إلى غاية الوقت الحالي ، مرت هذه العملية بعدة مراحل نذكرها فيما يلي :

المرحلة الأولى 1990-1992: في هذه المرحلة اتخذت الحكومة عدة إجراءات بعد أن حصلت معظم المؤسسات الحكومية على استقلاليتها، وكذلك إنشاء صناديق المساهمة، ومن جملة هذه الإجراءات أنشئت مؤسسة دعيت "شركة القيم المنقولة" ولقد تأسست هذه الشركة بفضل صناديق المساهمة الثمانية، أما رأسمال هذه الشركة فلقد قدر بمبلغ (320000 دج) يدير الشركة مجلس إدارة مكون من 8 أعضاء، كل عضو يمثل أحد صناديق المساهمة.

المرحلة الثانية ابتداء من سنة 1992: لقد مرت هذه الشركة بفترة حرجة نتيجة لضعف رأسمالها الاجتماعي وغموض الدور الذي يجب أن تلعبه، في فيفري 1992 رفع رأس مال الشركة إلى (932000 دج) كما أن اسم الشركة تغير وأصبح بورصة القيم المنقولة¹ ، والتي تأسست بالمرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993، وبعد أن كانت صناديق المساهمة هي التي تمتلك أسهم الشركات، دخلت الجزائر مرحلة الخوصصة وأصبح الأفراد بإمكانهم اقتناء أسهم المؤسسات.

تعد بورصة القيم المنقولة إطارا لتنظيم وسير العمليات فيما يخص القيم المنقولة التي تصدرها الدولة وشركات الأسهم، ويكون مقر البورصة في الجزائر العاصمة، وتشتمل بورصة القيم المنقولة على الهيئتين التاليتين² :

***لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة:** هي مؤسسة تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية، ومهمتها تتمثل في تنظيم ومراقبة سوق القيم المنقولة وذلك من أجل ضمان الأمن في المعاملات وحماية المدخرين أو المستثمرين في

¹ شمعون شمعون، البورصة - بورصة الجزائر-، أطلس للنشر، ص 79-80.

² J.O.R.A, Op.cit, P3.

الأوراق المالية، وتقوم أيضا هذه اللجنة باعتماد ومراقبة وسطاء عمليات البورصة والسهر على حسن سير سوق القيم المنقولة وشفافيتها¹.

*شركة لتسيير أو إدارة بورصة القيم: هي عبارة عن شركة أسهم مكونة من الوسطاء في عمليات البورصة تتكفل بضمان سير المعاملات على القيم المنقولة المتداولة في البورصة²، وتسهر في إطار احترام قواعد تنظيم السوق وسيره على شرعية العمليات المنجزة من قبل الوسطاء في عمليات البورصة أو من طرف الأشخاص الذين يتصرفون لحساب هذه الشركات، ويجب إشعار لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة بكل إخلال أو مخالفة لقواعد السوق³.

يمثل رأسمال الشركة أسهم مخصصة للوسطاء في عمليات البورصة ولا يصبح اعتماد الوسيط في عمليات البورصة اعتمادا فعليا إلا بعد أن يكتب الوسيط قسطا من رأسمال شركة إدارة بورصة القيم⁴.

كما يشتغل داخل البورصة وسطاء يقومون بالمفاوضات والمعاملات.

2- المرحلة الابتدائية (1993-1996)

لقد تم في هذه المرحلة تعديل القانون التجاري الذي كان لا يتوافق مع شروط سير البورصة حيث منع قانون 04-88 المؤرخ بتاريخ 12 جانفي 1988 عملية تنازل الشركات العمومية عن أسهمها لغير المؤسسات العمومية، لهذا الغرض و بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993 تم إدخال بعض التعديلات على القانون التجاري يتعلق الأمر بتعديلات خاصة بشركات الأسهم و بالقيم المنقولة ففيما يخص شركات الأسهم فقد نص المرسوم بصفة واضحة على إمكانية تأسيسها و الشروع في العرض العمومي للادخار سواء عند

¹ COSOB, Guide de l'investisseur, les guides COSOB, impression ANEP-Algerie-, 1997, P10-11.

² Ibid, P10.

³ لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، مرجع سابق، ص58.

⁴ J.O.R.A, Op.cit, P4.

تأسيس الشركة أو عند تقرير رفع رأسمالها ، كما تم رفع المبلغ الأدنى اللازم لتكوين شركة الأسهم من

300.000.00 إلى :¹

- خمسة ملايين دينار جزائري (500000000) في حالة إجراء العرض العمومي للادخار .

- مليون دينار جزائري (100000000) عند عدم اللجوء إلى العرض العمومي للادخار .

و بهذا أصبحت شركة الأسهم تشكل وسيلة فعالة لتعبئة الادخار ، أما فيما يخص القيم المنقولة فقد نص المرسوم

على إمكانية إصدار أنواع جديدة من القيم المنقولة تتمثل في : أسهم التمتع ، شهادات الاستثمار ، شهادات

الحق في التصويت ، شهادات المشاركة ، السندات ، السندات القابلة للتحويل إلى أسهم و السندات المرفقة

بأذونات الاكتتاب . إن اتخاذ مثل هذا القرار ، أي قرار ادخار قيم منقولة جديدة يعتبر في غاية الأهمية خاصة مع

إنشاء بورصة للقيم المنقولة بالجزائر .

في إطار هذا المضمون فان المادة 715 مكررة 30 من المرسوم التشريعي الجديد نصت على ما يلي :

القيم المنقولة هي سندات قابلة للتداول تصدرها شركات المساهمة و تكون مسعرة في البورصة أو يمكن أن تسعر و

تمنح حقوقا مماثلة حسب الصنف كما تسمح بالدخول مباشرة أو بصورة غير مباشرة في حصة معينة من رأسمال

الشركة المصدرة أو حق مديونية عام على أموالها . إذ يظهر جليا مما سبق ذكره أهمية و ضرورة قابلية استهلاك و

تداول القيم ، التي تعتبر شرطا أساسيا في السير الحسن للسوق المالي² .

أما فيما يتعلق بالهيئات العاملة ببورصة القيم المنقولة فتتمثل في الهيئتين التاليتين³ :

← لجنة تنظيم و مراقبة العمليات البورصية (COSOB) و هي تشكل سلطة سوق القيم المنقولة .

¹ المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أبريل 1993. المعدل والمتمم للأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن للقانون التجاري الجديدة الرسمية ، العدد 27 ، الصادر بتاريخ 25 أبريل 1993 .

² قاسم شاوش لمياء ، " الأسواق المالية الناشئة - حالة الجزائر- " مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية ، جامعة البليدة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، السنة الجامعية 2004/2005 ، ص 160 .

³ المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 ، الجريدة الرسمية ، العدد 34 ، الصادر بتاريخ 23 ماي 1993 .

← شركة تسيير القيم (SGBV) مكلفة بالسهر على ضمان السير الحسن للعمليات المتداولة في البورصة ، و لا يجوز إجراء أية عملية مفاوضات للقيم المنقولة ، إلا داخل مقصورة البورصة ، و عن طريق وسطاء في عمليات البورصة ، بعد اعتمادهم من طرف اللجنة .

3- مرحلة الانطلاق الفعلية : (من 1996 إلى وقتنا الحالي)

مع نهاية سنة 1996 كانت كل الظروف جاهزة من الناحية القانونية و التقنية لإنشاء بورصة القيم المنقولة حيث :

- تم وضع نص قانوني لإنشاء و تنظيم هذه البورصة .
- أصبح للبورصة مكان مادي بغرفة التجارة .
- تم تشكيل لجنة تنظيم و مراقبة عمليات البورصة (COSOB) في فيفري 1996،¹ إلى جانب شركة تسيير القيم (SGBV) مع تحديد مخطط كل منهما ، و أصبح كل الأفراد العاملين بالهيئتين جاهزين للعمل .
- و مع بداية سنة 1997 ، تم اختيار الوسطاء في العمليات البورصية يمثلون مختلف المؤسسات المالية (بنوك و شركات تأمين) ، حيث تولت لجنة تنظيم و مراقبة عمليات البورصة مهمة تكوين هؤلاء عن طريق الاستعانة بالخبراء الكنديين و تنظيم عدة ملتقيات من بينها ملتقيين أسبوعين في كل من تونس و فرنسا ، بهدف الاستفادة و لو بشكل سطحي من خبرة هذين البلدين ، في مجال التعامل بالسوق المالي .

و قد عملت لجنة تنظيم و مراقبة عمليات البورصة طوال سنة 1997 ، على تهيئة الجو الملائم ، و تحضير كل الهيئات المعنية للشروع في العمل بالتاريخ المحدد ، و هو نهاية سنة 1997م ، و تم بالفعل إصدار أول قيمة منقولة بالجزائر بتاريخ 2 جانفي 1998، متمثلا في القرض السندي لسوناطراك ، و ذلك فيما يسمى بالسوق الأولي

¹ COSOB , Guide de la bourse et des opérations boursiers , la bourse d'alger , collection guides plus , 96 , p 06.

للسوق المالي ، و على هذا الأساس أصبحت شركة سوناطراك أول متعامل اقتصادي يبدشن سوق للرسميل في الجزائر ، في الوقت الذي كان ينتظر أن تصبح بورصة الجزائر عملية .

رابعا : تجربة الشركات المصدرة للأوراق المالية ببورصة الجزائر

سنقوم باختيار بعض المؤشرات فمن بينها عدد الشركات المسجلة:

يؤدي ارتفاع عدد الشركات المسجلة في البورصة إلى زيادة اتساع حجم السوق، وبالتالي ارتفاع حجم الاستثمارات في السوق ويرتبط ذلك بارتفاع رأس مال

الشركات وحجم تداولها لتنشيط كفاءة الاستثمارات من حيث الحجم والاتجاه نحو الشركات الأكثر كفاءة.

يوضح الجدول التالي تطور عدد المؤسسات المسجلة في بورصة الجزائر:

الجدول رقم (15): مؤشر عدد الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية خلال الفترة 2000/2015

السنوات	2000	2002	2004	2005	2007	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الشركات المدرجة	3	3	3	5	5	5	5	5	5	5	5	5

المصدر: التقارير السنوية للجنة مراقبة عمليات البورصة .

الجدول رقم (16): عدد الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية خلال سنة 2015

رمز ISIN	الرمز في البورصة	اسم الشركة	القطاع / الفئة	القيمة الاسمية دج	عدد الأسهم
DZ0000010037	ALL	أليانس للتأمينات	التأمينات	200	5 804 511
DZ0000010045	ROUI	أن سي أ رويبة	الصناعة الغذائية	100	8 491 950
DZ0000010029	AUR	م.ت.ف. الأوراسي	الفندقة	250	6 000 000
DZ0000010003	SAI	صيدال	الصناعة الصيدلانية	250	10 000 000
DZ0000010052	BIO	بيوفارم	الصناعة الصيدلانية	200	25 521 875

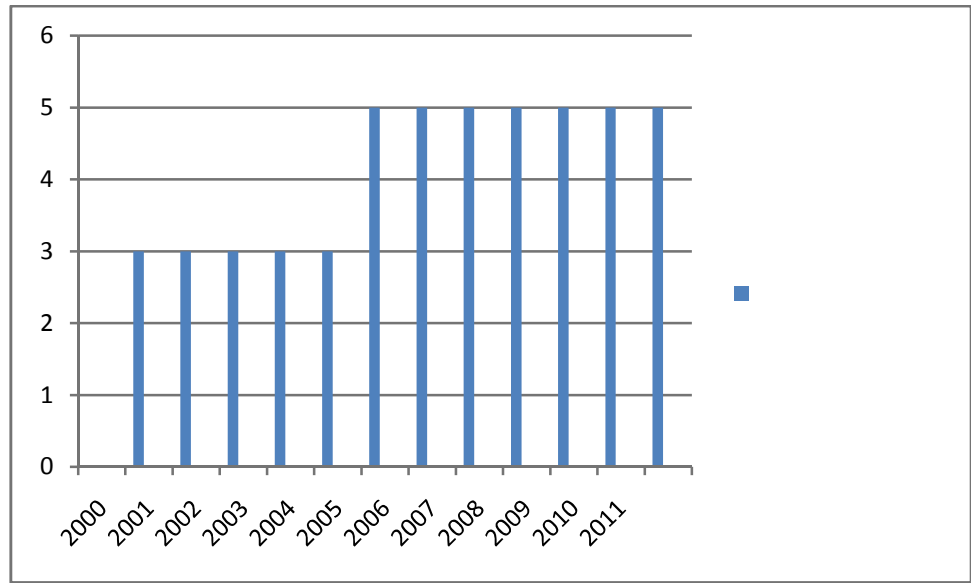
المصدر: التقارير السنوية للجنة مراقبة عمليات البورصة .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه هو الانخفاض الكبير في عدد الشركات المقيدة في البورصة، وهو العدد الذي

بقي مقتصرًا على ثلاثة شركات خلال الفترة 2000 / 2004، والتي طرحت أسهم في البورصة، وتمثل هذه

الشركات في رياض سطيف، الاوراسيوسيدال وفي 2005 استرجعت البورصة نفس جديد بفضل انضمام سند دين كل من اتصالات الجزائر وسونلغاز الى البورصة، إلا أن هذا العدد للشركات تقلص خلال سنة 2006 إلى أربعة شركات وكان ذلك 6 ديسمبر 2006 بعد ما قدم رياض سطيف عرض علي لسحب سنده بتاريخ 30 جويلية 2006. إلا أن عدد الشركات المقيدة سرعان ماعدا إلى خمسة شركات بانضمام شركة الخطوط الجوية الجزائرية عن طريق طرح سند دين لقسم السندات الخاص بالشركات، ويرتفع بذلك عدد السندات المسعرة في البورصة إلى ثلاثة ، كما استمر عدد الشركات المدرجة في البورصة في الثبات إلى غاية 2011، بعد دخول شركة اليانس لتأمينات وخروج شركة الخطوط الجوية.

الشكل (08): تطور الشركات المدرجة في بورصة الجزائر خلال (2000-2011)



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى المعلومات المتوفرة في الجدول أعلاه.

2. نسبة رأس مال السوق:

تعتبر نسبة رأس مال السوق قيمة الأوراق المالية المدرجة في البورصة إلى الناتج المحلي الإجمالي كما يوضح الجدول التالي

ذلك:

الجدول رقم (17): تطور نسبة رأس المال السوق في بورصة الجزائر خلال الفترة 2000-2009

السنوات	رأس مال السوق مليار دج	PIB مليار دج	رأس مال السوق/PIB	نسبة رأس مال السوق
2000	21.495	4098.8	0.0052	0.52
2001	14.720	4241.8	0.0035	0.35
2002	10.990	4455.4	0.0025	0.25
2003	11.100	5124	0.0022	0.22
2004	10.100	6126.6	0.0016	0.16
2005	10.400	7519.0	0.0014	0.14
2006	6.710	8391.0	0.0088	0.88
2007	6.710	9371.6	0.0007	0.07
2008	6.500	10993.1	0.00005	0.005
2009	5.550	10034.3	0.0005	0.05

المصدر: من تقارير بورصة الجزائر

حيث أن: رأس مال السوق = عدد الأسهم * سعر السهم.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة رأس مال السوق بلغت 0.52 عام 2000 واستمرت في

الانخفاض إلى إن وصلت 0.22 عام 2003، رغم أن رأس مال السوق كان مرتفع في سنة 2000 إلى

21.495 مليار دينار جزائري وهذا رجع إلى إدراج أسهم فندق الاوراسي، غير أن هذه الزيادة تراجعت إلى

11.100 مليار دينار جزائري سنة 2003 ويرجع هذا الانخفاض إلى جمود حصص التداول مما أدى إلى

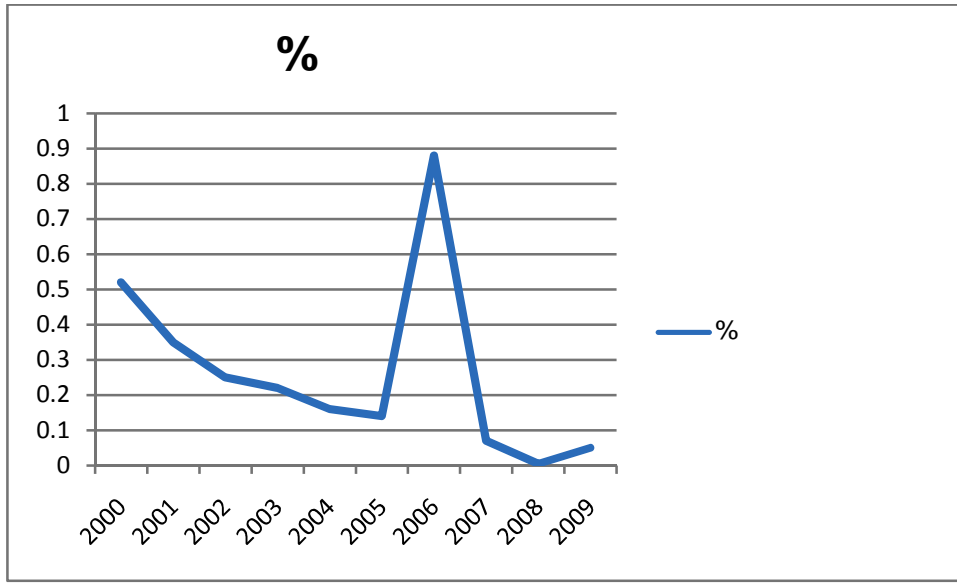
انخفاض أسعار أسهم الشركات المدرجة في البورصة، بالإضافة إلى وقلة الشركات المدرجة في تلك الحقبة وبالتالي

عدم تنوع فرص الاستثمار، وعرفة انخفاض حاد سنة 2006 حيث بلغ رأس مال السوق 6.40 مليار دج أي ما

يعادل 0.88 % وهذا رغم ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ قيمة 8391.0 مليار دج فهذا الانخفاض

راجع لتراجع القيمة رأس مال السوق نتيجة لخروج رياض سطيف من البورصة، وهكذا استمرت نسبة رأس مال السوق في الانخفاض أي بنسبة 0.005 بالمائة وذلك في سنة 2008 حيث بلغ رأس مال السوق في تلك السنة 6.500 مليار دينار جزائري ، فاستمرت في الانخفاض إلى غاية سنة 2009 حيث بلغت النسبة هذه النسبة 0.05 بالمائة رغم الزيادات المستمرة لنتائج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل(09): تطور نسبة رأس مال السوق في بورصة الجزائر خلال (2000-2011)



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى المعلومات المتوفرة في الجدول أعلاه.

3. حجم التداول:

تمثل نسبة حجم التداول قيمة الأوراق المالية المتداولة في السوق مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي،

وتشير هذه النسبة إلى حجم التعاملات في سوق الأوراق المالية بالنسبة لحجم الاقتصاد الوطني.

ويوضح الجدول التالي ذلك:

الجدول (18): تطور حجم التداول في بورصة الجزائر (2000-2015)

السنوات	عدد المعاملات	حجم المعاملات	قيمة المعاملات دج
2000	4559	323990	720039160
2001	2898	361445	533217905
2002	2071	80161	112060345
2003	393	39693	17257700
2004	30	5710	3368560
2005	64	13487	4188200
2006	234	76010	149391910
2007	410	130443	960417115
2009	545	184110	1218511505
2011	488	143563	896650625
2013	361	117729	670069575
2015	520	252954	321222985

المصدر: موقع شركة إدارة بورصة الجزائر

نلاحظ من الجدول أن عدد المعاملات شهدت أكبر قيمة في بورصة الجزائر سنة 2000، إذ وصل

عددها إلى 4559 ويرجع هذا الارتفاع إلى الإقبال الكبير للمستثمرين على سندات سونطراك والإدراج الجديد

لأسهم فندق الاوراسي، لكن بعد هذا العام شهدت انخفاض شديدا إذا وصل عدد المعاملات خلال عام

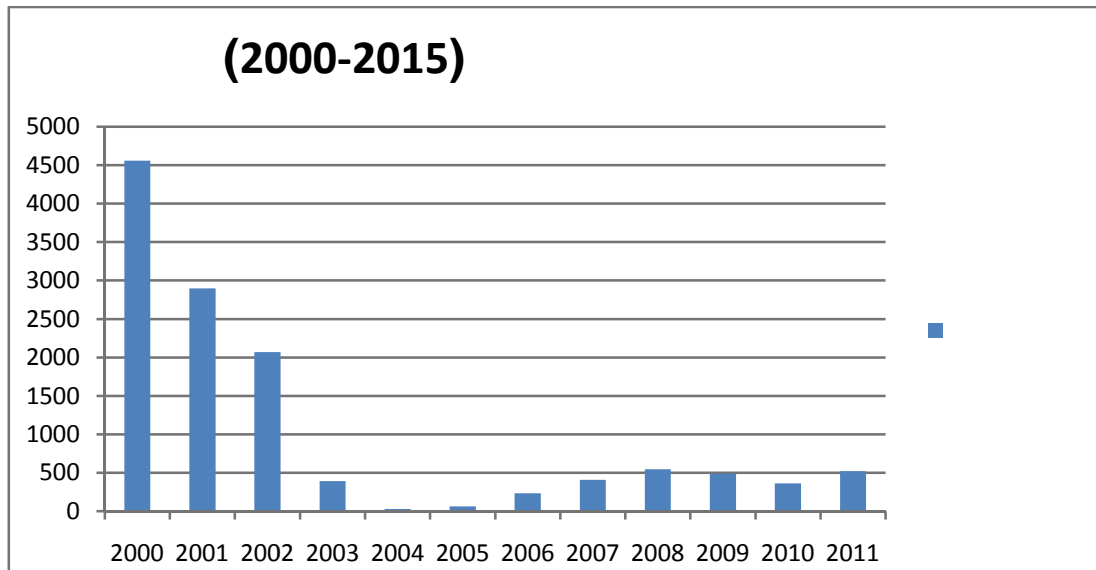
2004 معاملة أي بنسبة انخفاض 99.34 وذلك ناجم عن انخفاض أسعار أسهم الشركات المدرجة، بعدها

بدأت عدد المعاملات بالارتفاع الطفيف الشكل يوضح ذلك:

الشكل رقم (10) يوضح مؤشرات بورصة الجزائر من (2000-2015)

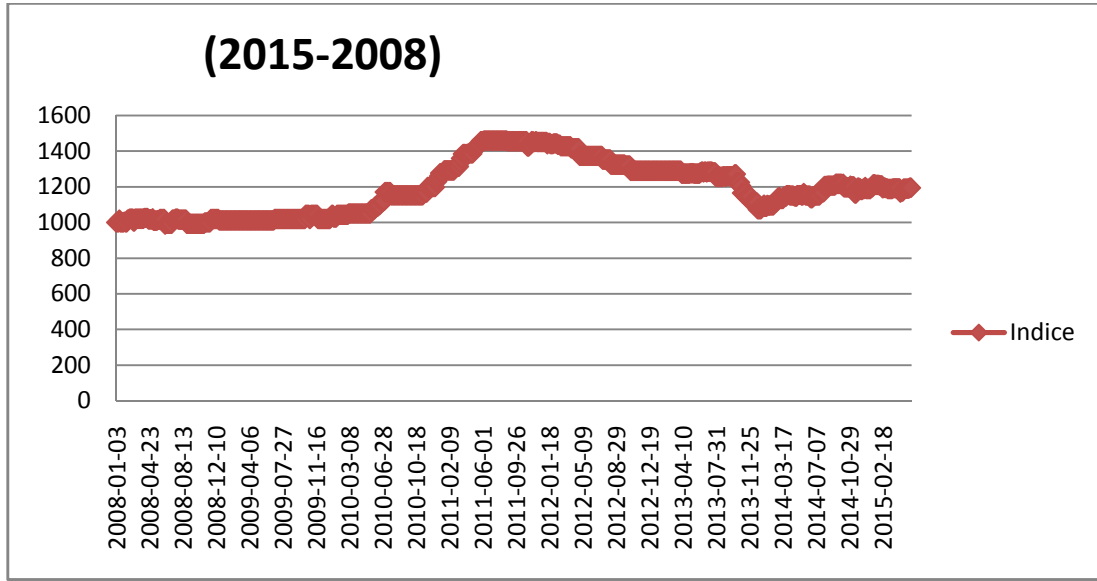


الشكل (11): تطور حجم التداول في بورصة الجزائر خلال (2000-2015)



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى المعلومات المتوفرة في الجدول أعلاه.

الشكل (12): تطور مؤشرات بورصة الجزائر (2008-2015)



إذن يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل لها في هذا المبحث كالتالي:

1. قلة عدد الشركات المسجلة وانخفاض عدد الأسهم ؛
2. ضعف حجم المعاملات اليومية ؛
3. ضالة القيمة السوقية للأسهم، وتركز ملكية هذه الأسهم في نوعيات محددة؛
4. انخفاض سيولة الأوراق المالية؛
5. التقلبات الشديدة في الأسعار؛
6. انخفاض الطلب في البوصة لقلّة ثقافة الادخار؛
7. ضعف أداء بورصة الجزائر؛
8. تواجه بورصة الجزائر مجموعة من العوائق تجعلها لا تحقق غايتها لاستمرار حياتها من بين هذه العوائق :
معوقات سياسية، معوقات ثقافية، معوقات اقتصادية الخ.

خلاصة الفصل الثالث

تبين لنا من خلال هذا الفصل أن التنمية الاقتصادية عبارة عن عملية يتم فيها انتقال الاقتصاد الوطني من مرحلة التخلف إلى الرقي و الازدهار وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات , تقوم الدولة باتخاذها من أجل تطوير الهيكل الاقتصادي بما يحقق زيادة الإنتاج السلعي وغير السلعي والدخل الحقيقي للفرد لفترة زمنية طويلة . و اتضح لنا أيضا أن للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في تقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية المتواجدة بين الدول المتقدمة و النامية . كما وضحنا أيضا أوجه الاختلاف بينها و بين النمو الاقتصادي.

و توجد العديد من العقبات التي تحول دون قيامها منها اقتصادية , سياسية واجتماعية كذلك تكنولوجية و تنظيمية . و تتطلب عملية التنمية الاقتصادية مجموعة من المصادر لتمويلها , من بينها التمويل المصرفي الذي يعتبر أهم مصدر تعتمد عليه البلدان المتخلفة لتمويل تنميتها الاقتصادية في ظل غياب سوق مالية متطورة.

تمهيد

يضم الأدب الاقتصادي التجريبي بعض من الدراسات التي تناولت العلاقة بين تمويل الاستثمار والتنمية الاقتصادية ، حيث تبينت تلك الدراسات من حيث طرق المعالجة والنتائج التي تم التوصل إليها، إذ أوضحت بعضا منها أهمية سياسات التمويل وأثرها الايجابي في التنمية الاقتصادية، فيما توصلت دراسات أخرى عكس ذلك.

ومما سبق سيتم قياس واختبار مدى مساهمة سياسات تمويل الاستثمارات في الجزائر ، وأثرها على التنمية الاقتصادية ، باعتبار أن الجزائر انتهجت عدة إصلاحات اقتصادية التي قامت بها في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، حيث سيتم دراسة العلاقة بين سياسات تمويل الاستثمارات في الجزائر ، و التنمية الاقتصادية ، ويتضمن هذا الفصل :

المبحث الأول : تحليل بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر في الفترة (1988-2015) .

المبحث الثاني: التحليل النظري للقياس الاقتصادي .

المبحث الثالث : النموذج الأول : مساهمة بعض أدوات تمويل الاستثمارات بالجزائر في التنمية الاقتصادية.

المبحث الرابع: النموذج الثاني : تأثير الإنفاق الحكومي على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المبحث الأول : تحليل بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر في الفترة (1988-2015) .

تطرح فكرة التنمية ذاتها ضرورة القياس سواء لصياغة السياسات و الخطط و تحديد الأهداف أم لتقييم النتائج ، ونظرا للتحويلات الواسعة في المفهوم التنموية ، فان المؤشرات عرفت بدورها تطورات هامة على محاور عديدة بدءا من مقاييس النمو الاقتصادي إلى المؤشرات الاجتماعية و الأدلة المركبة كدليل التنمية البشرية .

و على الرغم من الاستعمال المكثف في الأدبيات لمصطلح مؤشر فانه لا يبدو بشكل واف فالقواميس تعرف المؤشر بأنه : الذي يشير إلى شيء آخر " ، لكن بالاستعمال الفعلي كثيرا ما يتم الخلط بين الإحصاءات و المتغيرات و المؤشرات.

ولكي يسمى متغير اقتصادي أو اجتماعي "مؤشر تنمية " عليه أن يمثل بعض العوامل التي تشكل عملية التنمية أو حالتها، و يمكن للمؤشر أن يشكل قياسا مباشرا و كاملا لعامل مخصوص من التنمية ويكون بذلك مؤشر تنمية باعتبار أن الجانب الذي يقيسه هو هدف للتنمية أو عنصر من عناصرها ، وعندما لا يكون هذا الهدف أ العنصر غير قابلا بذاته للقياس ، فان المؤشر يخدم بالدرجة الأولى الإشارة ، بأفضل ما يمكن ، لهذا الهدف و العنصر ، مثال ذلك أن دليل وفيات الأطفال يشكل مؤشرا لقياس مستوى الصحة العامة.

أولا : تحليل المؤشرات الاقتصادية :

تصف هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي الاجتماعي للبلد . ويمكن أن تقدم على شكل معدل متوسط من كتلة جمالية كالدخل السنوي للفرد ، أو نسب مختلفة من الناتج الوطني الإجمالي ، كمعدل التصدير أو الاستيراد أو الديون هي تقارير تنشرها جهات حكومية أو وكالات خاصة وتتضمن هذه التقارير إحصائيات اقتصادية تستخدم في قياس أداء القطاعات الاقتصادية لتوضيح الوضع الاقتصادي وبيان مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه، كما أن تلك المؤشرات تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات، وتقوم بتوجيه سياسة الحكومة مثل خطط لجمع

الأموال وترتيب أولويات الإنفاق العام وتصدر تلك المؤشرات بشكل منتظم وبصوره دوريه (سنوية - ربع سنوية - شهرية - أسبوعية). وهناك العديد من المؤشرات الاقتصادية لكل دولة وتكون متاحة لأي شخص.

1-1 الإنتاج والطلب والنمو

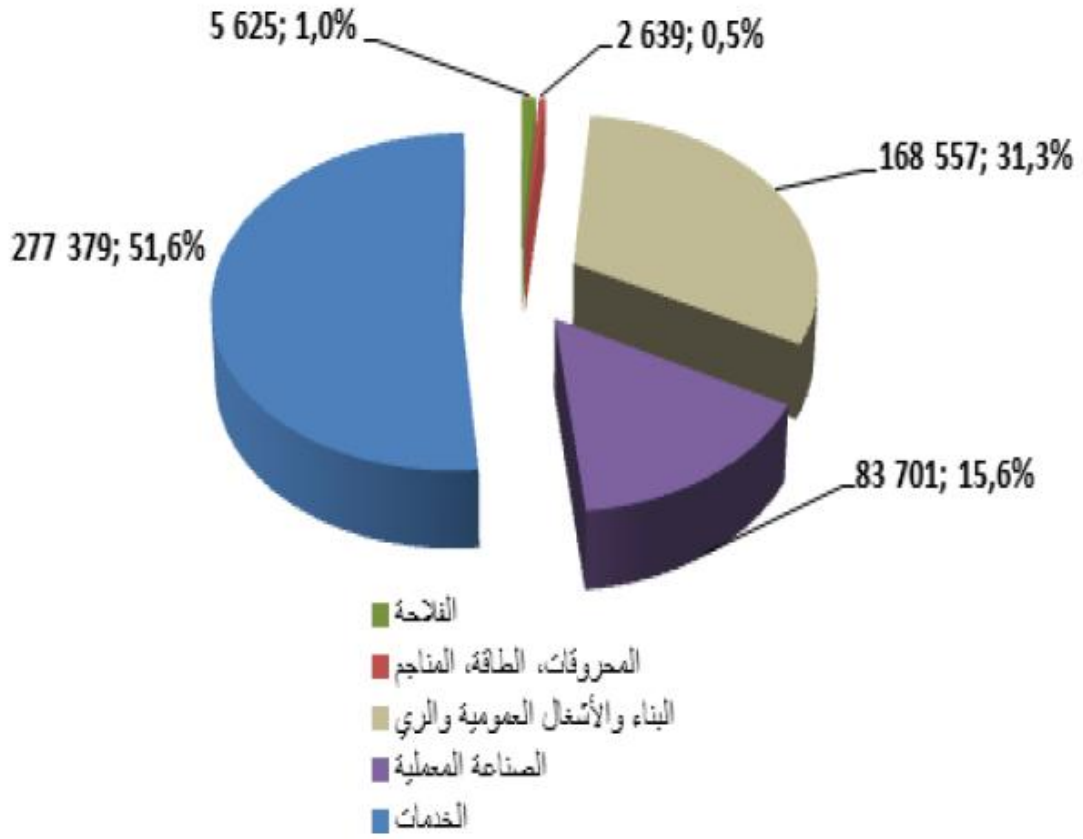
في ظرف انتعاش نشاط قطاع المحروقات لأول مرة منذ عشرية، بلغ النمو الاقتصادي الحقيقي 3,8 % في 2015 بالرغم من كونها تفوق تلك المسجلة في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) (2,3 %)، فإنّ هذه الوتيرة تبقى تقل عن تلك المسجلة في البلدان الناشئة والنامية والمقدرة بـ 4,0 %.

الشكل رقم (13): إجمالي الناتج الداخلي



تعرّز النشاط الاقتصادي في 2015 بوتيرة نمو عالية، حيث بلغ معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي 3,8 % من جهة أخرى، فقد النمو خارج قطاع المحروقات 0,7 % نقطة مئوية ليبلغ 5,0 % بعدما فقد 1,7 نقطة مئوية في 2014 بالغا 5,7 %.

الشكل رقم (14): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات



يشمل النسيج الاقتصادي 935000 مؤسسة متوسطة وصغيرة (مؤسسات يقل عدد عمالها عن 250 أجير)، في ارتفاع بنسبة 9,7٪، مكون في معظمه من أشخاص معنويين (6,57٪)، إذ بلغ صافي عدد مناصب الشغل المنشأة تقريبا 82500 منصباً. سمح هذا التوسع للمؤسسات المتوسطة والصغيرة، الذي يتميز بهيمنة مؤسسات الخدمات (5,51٪ من صافي خلق مناصب الشغل)، بتوفير 225000 منصباً جديداً.

1-2- الإنتاج الفلاحي

سمح الموسم الزراعي في سنة 2015 بتحقيق مستوى إنتاج يفوق المستوى العالي المسجل في 2013 تزايدت القيمة المضافة، من حيث الحجم، للقطاع الفلاحي بنسبة 6,4٪، متقدمة ب 3,9 نقطة مئوية، لتبلغ 1936,4 مليار دينار وتمثل 15,6٪ من القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي بمساهمة 17,5٪ في إجمالي الناتج الداخلي، و 23,6٪ في القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي، يُرتب القطاع الفلاحي في الدرجة الثانية من حيث خلق الثروات.

باستثناء ثلاث منتجات تدنى مستوى إنتاجها، شهدت مستويات الإنتاج لكل المنتجات الزراعية الأخرى ارتفاعاً في معدلات نموها بصفة ملحوظة لتتراوح ما بين 0,9٪ (الصوف) و 53,1٪ (زيت الزيتون) ، بعد سنتين من الانكماش، سجل إنتاج الحبوب ارتفاعاً من جديد، دون الوصول إلى مستواه لسنة 2013 كما تواصل النمو المتسارع لإنتاج التربية الحيوانية (لحوم وحليب)، بينما نما الإنتاج البستاني بشكل بسيط.

الشكل رقم (15) : نمو قطاع الزراعة و الغابات و الصيد البحري :



بمنتوج قدره 3,76 مليون طن، ارتفع محصول الحبوب بنسبة 9,4 %، لكن يبقى مستواه أدنى ب 25,3 % مقارنة بمستوى سنة 2013 ، و 38,7 % مقارنة بالحصول القياسي المسجل في 2009 (6,12 مليون طن) هذا وعرف إنتاج كل الحملات الإنتاجية للحبوب نموا معتبرا، (5115) سيما القمح الصلب واللين (9,5 % و 7,6%) (وكذلك الشعير 9,7%) (والشوفان 20,5%)

بالرغم من هذا التوسع، يبقى إنتاج الحبوب ضئيلا بالنظر إلى الاحتياجات، مما استلزم استيراد 12,5 مليون طن من القمح (تقريبا نفس الحجم المستورد في سنة 2014) بقيمة قدرها 2,73 مليار دولار، في انخفاض ب

23,5٪ (0,92 مليار دولار)، نتيجة الانخفاض المحسوس في الأسعار العالمية (حيث تراجعت قيمة التكلفة المتوسطة للاستيراد ب 25,7 ٪ لتبلغ 218,1 دولار للطن الواحد).

تواصل الاتجاه التصاعدي للإنتاج البستاني بوتيرة بسيطة بلغت 1,4 ٪، ليصل الإنتاج إلى 12,5 مليون طن في 2015 مقابل 3,6 ٪ خلال السنة السابقة يُفسر هذا الأداء الضعيف نسبياً بتراجع إنتاج البطاطا للسنة الثانية على التوالي (2,9 ٪ إلى 4,5 مليون طن) .

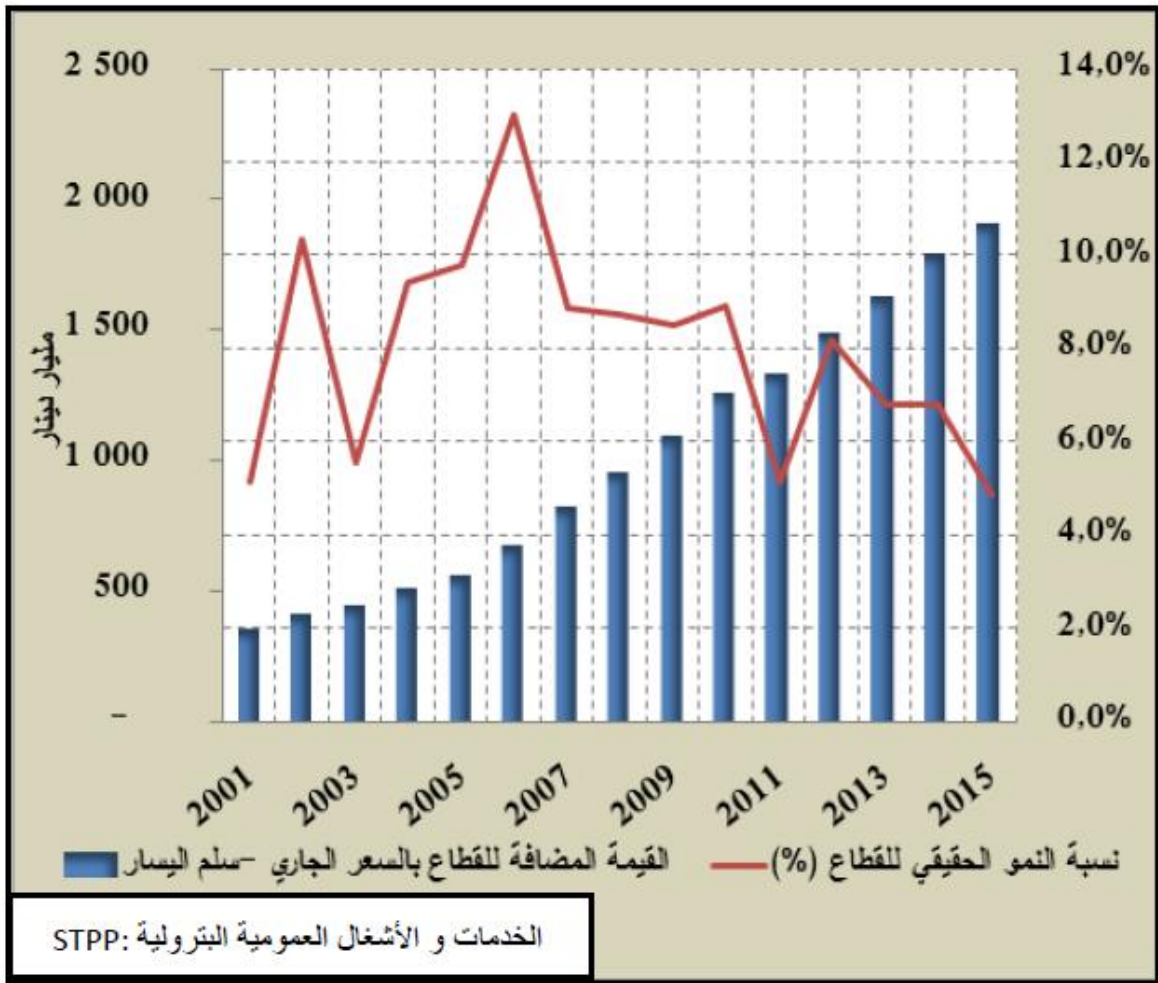
كما يواصل إنتاج الطماطم الصناعية اتجاهه التصاعدي للسنة الرابعة على التوالي، حيث نما بما يقارب 20 ٪ في 2015 ، ليصل 1,3 مليون طن، في ارتفاع يقدر ب 0,2 مليون طن . وسجل إنتاج الأشجار المثمرة ارتفاعاً محسوساً بمعدلات تتراوح بين 5,6 ٪ (الحمضيات) و 35,4 ٪ (الزيتون) بعد موسمين سيئين (2013 و 2014) ، يُقدر إنتاج الزيتون 654000 طن ، متجاوزاً بذلك مستواه لسنة 2013 (579000 طن)

1-3- البناء والأشغال العمومية

انكمش نمو قطاع البناء والأشغال العمومية (BTP) بما فيه الخدمات و الأشغال العمومية البترولية (STPP) ب 1,9 نقطة مئوية ليبلغ 4,9 ٪، وذلك بسبب إنهاء الورشات الكبيرة للطريق السريع، في حين، عوض هذا الانكماش جزئياً بنمو مشاريع بناء السكنات . تمثل القيمة المضافة للقطاع، المقدرة ب 1908,2 مليار دينار، 11,5 ٪ من إجمالي الناتج الداخلي و 15,4 ٪ من القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي.

من ناحية الحجم، يُساهم هذا القطاع بنسبة 13,5 ٪ و 13,9 ٪ من النمو الإجمالي والنمو خارج المحروقات على التوالي، مقابل 17,5 ٪ و 16,7 ٪ في 5102 يضم هذا القطاع، الذي يُمثل الموظف الثاني للبلاد، 1,78 مليون عامل، أي 16,8 ٪ من اليد العاملة.

الشكل رقم (16): نمو قطاع البناء والأشغال العمومية والري بما فيها STPP:



ارتفعت حظيرة السكنات ب 328100 سكن جديد في 2015 ، في انخفاض ب 7,7 ٪ مقارنة بالسنة السابقة (355300 سكن) .

على خلاف سنة 2014 ، المتميزة بنمو غير مسبوق لإنتاج السكنات المدعمة (34,6 ٪) والبناء الفردي (13,2 ٪)، تراجعت التسليمات للفتتين في 2015 ب 22,0 ٪ و 17,2 ٪، على التوالي 182200 و 17800 وحدة على التوالي ، يعد الانخفاض المحسوس للبناء الريفي (27,5 - ٪) العامل الرئيسي في تراجع السكن المدعم، الذي سجل تكوينه الآخرين بالمقابل نمواً حاداً مرتفعاً 100 ٪ بالنسبة لصيغة البيع بالإيجار، و 17,9 ٪ بالنسبة للسكن الترقوي المدعم.

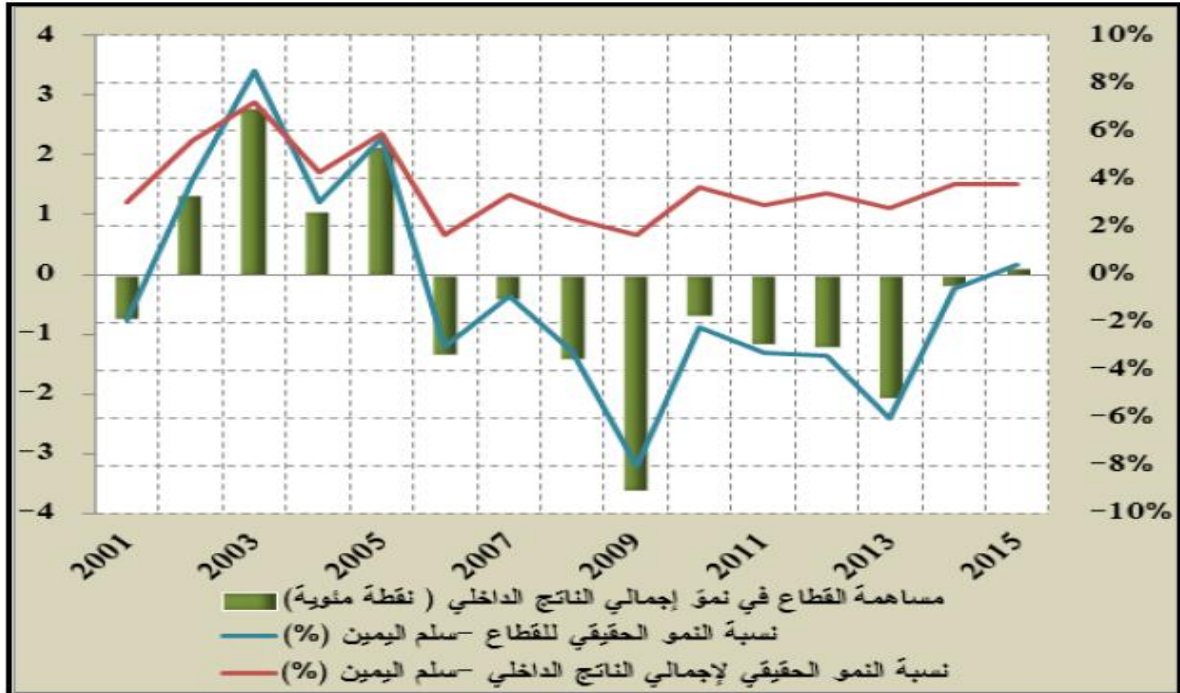
في حين، نمت الصيغتين المتبقيتين (السكن العمومي الايجاري، والسكن الترقوي) بنسب ذات رقمين، 28,2٪ و 24,6٪ على التوالي.

4-1- المحروقات

للمرة الأولى منذ عشر سنوات، تزايد إنتاج قطاع المحروقات، إذ ارتفعت قيمته المضافة الحقيقية بنقطة مئوية، لينتقل معدل نموها من 1,6 - ٪ إلى 0,4 ٪ في 2015 . بالقيمة الجارية، بلغت قيمته المضافة 3 134,3 مليار دينار في تراجع ب 32,7 ٪ بالنسبة للسنة السابقة، وذلك بسبب انهيار الأسعار الذي عاكست النمو المتواضع في الحجم.

هذا ولم تعد المحروقات تُولد سوى 18,9 ٪ من تدفق الثروة (إجمالي الناتج الداخلي) مقابل 27٪ في 2014 ، ومن بين مجمل القطاعات، يُساهم قطاع المحروقات بأدنى نسبة، أي بحوالي 2,9 ٪ مقابل 4,7 - ٪ السنة السابقة.

الشكل رقم (17): مساهمة قطاع المحروقات في نمو إجمالي الناتج الداخلي



أدى ضعف انتعاش النمو في البلدان المتقدمة وتباطئه الواضح في البلدان الناشئة والنامية إلى تراجع النمو للإنتاج العالمي في 2015 ، مخلفاً ضعف في الطلب على المحروقات، مما زاد من انخفاض سعر البرنت 1، في ظرف فائض في العرض. في المتوسط، فقد انخفض سعر البترول ب 47,1 %، إذ تراجع من 96,25 في 2014 إلى 50,79 دولار للبرميل في 2015 بلغ متوسط سعر البرميل للبترول الخام الجزائري 53,07 دولار، أي في تراجع ب 47,1 % واتبعت المحروقات الغازية نفس الديناميكية التراجعية بفقدانها 52,2 % إلى 6,25 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (BTU) للغاز الطبيعي مقابل 10,05 دولار في السنة السابقة. أدى التراجع في أسعار وكميات صادرات المحروقات السائلة والغازية، إلى انخفاض إيرادات الصادرات ب 43,3 % إلى 33,08 مليار دولار.

ثانيا : تحليل المؤشرات الاجتماعية :

ظهرت حركة المؤشرات الاجتماعية في أواخر الستينات لمعالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع و التغيرات الاجتماعية ومنها البطالة والتضخم ، مؤشرات الصحة ، ويدخل الكثير من الدارسين في المؤشرات الاجتماعية المقاييس غير النقدية للأداء الاقتصادي مثل استهلاك المطبوعات و الصحف أو امتلاك السيارات وأجهزة التلفزيون .

2-1- البطالة :

قسم العلماء البطالة إلى نوعين :

❖ **البطالة الظاهرة** وتعني أن الأفراد لا يجدون فرص العمل التي تتناسب مع قدراتهم وتخصصاتهم ومؤهلاتهم التي

حصلوا عليها .

¹ متوسط برنت المملكة المتحدة (خفيف)، دبي (متوسط)، التكساس (ثقل) (دولار/البرميل

❖ البطالة المقنعة وتظهر من خلال تعيين بعض الأشخاص في وظائف لا تعود بفائدة إنتاجية من ورائها ،

فالعامل الذي يمكن أن ينجزه خمسة يوكل إلى عشرة ، أو خلق فرص عمل روتينية هامشية لا يجد فيها

الإنسان قدراته وخبراته .

تواصل توسع النشاط الاقتصادي، في سنة 2015 ، على نفس وتيرة السنة الماضية، خصوصا بفضل زيادة الطلب الداخلي والأداء الجيد لقطاع الخدمات المسوقة و البناء ، توقف الانخفاض في التضخم المسجل في السنوات الماضية ليلعب متوسط الوتيرة السنوية للمؤشر الوطني للأسعار عند الاستهلاك 4,8 ٪ . كما تسارع تضخم أسعار الإنتاج الصناعي بوتيرة بلغت 2,3 ٪، فاقت ضعف الوتيرة المسجلة في 2014 قُدر عدد البطالين ب 1,34 مليون في سنة 2015 ، أي ما يعادل 11,2 ٪ من القوى العاملة، في ارتفاع ب 0,6 نقطة مئوية . بلغ عدد الشباب الناشطون (الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 24 سنة)العاطلون عن العمل حوالي نصف مليون وارتفع معدل البطالة لهذه الفئة ب 4,7 نقطة مئوية ليصل إلى 29,9 ٪ .

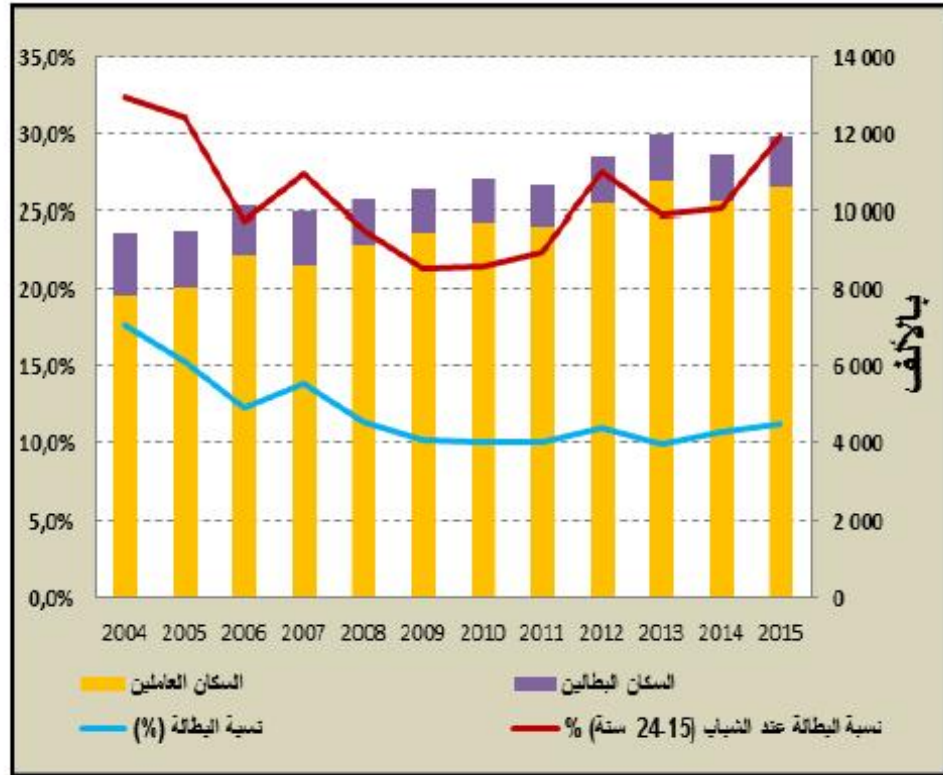
أخيرا، ارتفع معدل صافي الدخل الشهري في القطاع المنتج خارج الفلاحة من 5,0 ٪ في 2014 ليلعب 37826 دينار، أي ما يعادل 2,1 مرة الدخل الوطني الأدنى المضمون (18000 دينار منذ 01 جانفي 2015)

جدول رقم (19):بطالة، إجمالي (من إجمالي القوى العاملة ٪)

1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
20.60	20.60	23	23.20	24.39	27.89	28.70	25.39	25.39	25.39
2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
29.79	27.29	25.89	23.70	20.10	15.30	12.30	13.80	11.30	10.19
2011	2012	2013	2014	2015					
10	10	11	9.80	9.5					

المصدر : WORLD_DEVELOPMENT_INDICATORS 2016 – ALG

الشكل رقم (18): مؤشرات سوق العمل :



تراجعت نسبة البطالة في الجزائر إلى النصف خلال السنوات الخمس الماضية، إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2005 نسبة 15.3% مقابل 29.77% سنة 2000 .

نلاحظ من الجدول أسفله الانخفاض المستمر لنسبة البطالة بصفة عامة في الفترة من 27.98 سنة 1996 إلى 11.2 سنة 2015، و هذا ناتج عن الجهود التي تبذلها الدولة في توفير مناصب الشغل للعاطلين في جميع القطاعات لكل فرد قادر على العمل ويرغب فيه ، لكن تخللتها ارتفاعات فادحة في بعض السنوات خلال مجال الدراسة ، خاصة في الفترة 1998 إلى 2000 ،

ويعزو هذا التراجع الهام في نسبة البطالة إلى عودة الاستقرار والأمن إلى البلاد، وإلى الإصلاحات الاقتصادية، والانفتاح الذي شجع الاستثمار الوطني والأجنبي، في مختلف النشاطات الاقتصادية والتجارية .

وأوضح لوح في تصريح خاص بالجزيرة نت أن الأرقام التي تضمنها التقييم العام للأوضاع الاجتماعية في الجزائر الذي ستكشف عنه الوزارة في الأيام المقبلة تعتمد معايير منظمة العمل الدولية.

ويرى الوزير الجزائري أن بلاده عازمة على كسب رهان خفض نسبة البطالة إلى ما دون 10% ، مؤكدا أنها تملك الإمكانيات لذلك، حيث إن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة جعل ملف البطالة على رأس أولوياته، إذ وعد توفير مليوني وظيفة جديدة .

ثالثا : تحليل المؤشرات النقدية :

3-1- التضخم :

خلال الفترة الأخيرة ، تواصل انخفاض أسعار المواد الأولية، خاصة أسعار البترول، ابتداءً من السداسي الثاني من 2014 . حيث كان لاستمرار التباطؤ في النشاط الاقتصادي في البلدان الناشئة وضعف انتعاش النمو في منطقة الأورو، على وجه الخصوص، تأثيرا سلبيا على الطلب العالمي على هذه السلع القاعدية، في ظرف بقي يتميز بوفرة العرض.

خلال 2015، سجّلت الأسعار المتوسطة للمواد الأولية باستثناء الوقود، المعبر عنها بالدولار، انخفاضا بنسبة 17,5% بعد الانخفاض المسجل في 2014 بنسبة 2% . في هذه المجموعة من المنتجات، ازدادت حدة انخفاض

أسعار المعادن، أساسا بسبب الانخفاض المعتبر في الطلب من الصين، الذي يمثّل ما يقارب نصف الاستهلاك

العالمي للمعادن القاعدية، في الوقت الذي تواصل فيه تباطؤ النشاط الاقتصادي في هذا البلد وفي مختلف

القطاعات، لا سيما في قطاع البناء. أدى هذا التقلص المعتبر للطلب، المتزامن مع الارتفاع الحاد في

العرض العالمي للمعادن القاعدية في السنوات الأخيرة، ارتباطاً مع ارتفاع الطاقات الإنتاجية العالمية، إلى انخفاض

أسعار المواد الأولية في سنة 2015 بنسبة 23,1%، بعد انخفاضات ب 10,3% في 2014 و 2% في

2013 و 16,8% في 2012 .

استفادت أسعار المواد الغذائية الأساسية، من جهتها، من الظروف المناخية الملائمة عموماً، حيث انخفضت بنسبة (13,5% في 2015 ، كما واصلت أسعار المواد المصنّعة انخفاضها، ولو بدرجة أقل (4% مما يعكس تباطؤ الانتعاش الاقتصادي في العديد من البلدان والمناطق في العالم.

فيما يخص أسعار المنتجات الطاقوية، فقد عرفت، من جهتها، انخفاضاً قوياً في 2015 بعد انخفاضها الشديد منذ السداسي الثاني من سنة 2014 . خلال السنة، انخفض متوسط أسعار البترول بأكثر من 47 % مقارنة بمستواه المسجل في 2014 ، بعد الانخفاض ب 7,5 % بالنسبة لسنة 2015 بكاملها. في نهاية 2015 ، بلغ سعر البرميل للبترول البرنت مستوى يقارب 54 دولار أمريكي، أي انخفاض ب 51 دولار أمريكي مقارنة بمستواه في نهاية ديسمبر 2015 نتج هذا الانهيار عن العوامل المرتبطة، أساساً، بوفرة العرض العالمي وكذا عن تواصل تقلص الطلب العالمي على البترول.

جدول رقم (20) : التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنوياً)

1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
5.91 1	9.30 4	16.65 2	25.88 6	31.66 9	20.54 0	29.04 7	29.77 9	18.67 9	5.73 3
1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
4.95 0	2.64 5	0.339	4.225	1.418	4.268	3.961	1.382	2.314	3.67 3
2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015		
4.86 2	5.73 4	3.913	4.521	8.894	3.253	2.916	4.784		

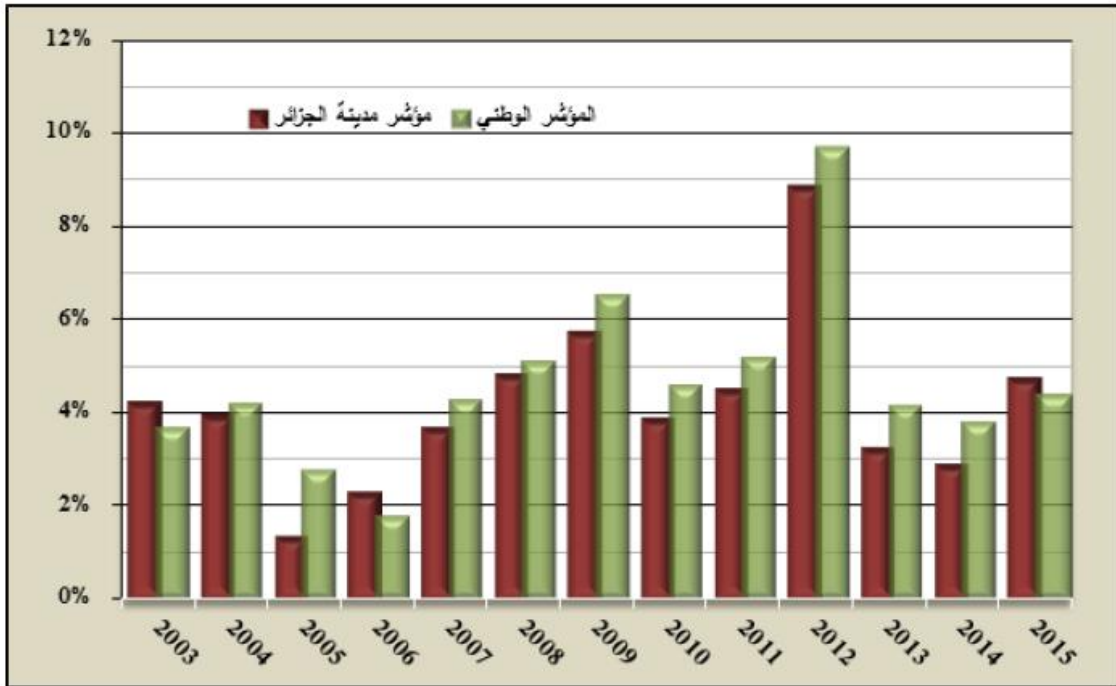
المصدر : WORLD_DEVELOPMENT_INDICATORS 2016 – ALG

خلال 2015 ، توقف التراجع المعتبر للتضخم، المسجل في سنتي 2014 و 2013 ، وتوجه متوسط المعدل

السنوي للتضخم نحو الارتفاع مجدداً ليبلغ 4,4 %، فيما يخص المؤشر الوطني للأسعار عند الاستهلاك، و 4,8

٪ بالنسبة لمؤشر الجزائر العاصمة، أي أعلى ب 0,6 و 1,9 نقطة مئوية، على التوالي، مقارنة بالسنة السابقة، وبذلك، بلغ المؤشران 186,4 و 176,1 نقطة في ديسمبر 2015 ، نسبة إلى أساس 100 في سنة 2001 ، علماً أن معدل التضخم تباطأ خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من 2015.

الشكل رقم (19): المتوسط السنوي لتضخم الأسعار عند الاستهلاك: الوطني والجزائر الكبرى



خلال السنوات الأخيرة ، ارتفع التضخم ب 1,9 نقطة مئوية في العاصمة الكبرى وب 0,6 نقطة للمؤشر الوطني. وخصّ تسارع التضخم هذا ستة من بين ثمانية مجموعات مواد، بالغاً ذروة 8,7 ٪ لمجموعة الملابس والأحذية و 1,3 ٪ فيما يخص السكن والمصاريف عموماً، فاقت الزيادة في أسعار نصف عدد هذه المجموعات من المواد متوسط معدل التضخم.

نتج التضخم في سنة 2015 ، أساساً، عن تضخم أسعار أربع مجموعات بين الثمانية « النقل » ، « الملابس والأحذية » و « التغذية » و « مواد متنوعة » المقدر ترجيحها الإجمالي ب 75,0 ٪ من المؤشر الكلي، حيث ساهمت فيه بواقع 83,9 ٪ .

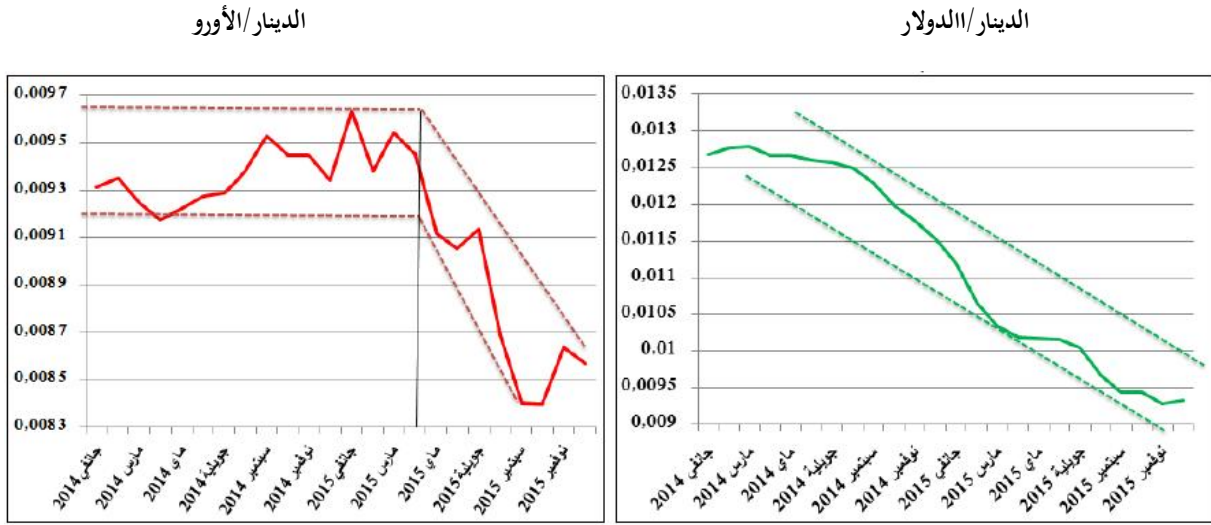
حسب الفئات وعلى عكس السنوات السابقة، حيث كان معدل الزيادة في أسعار المواد الغذائية المؤلّد الرئيسي للتضخم، فإنّ تضخم سنة 2015 يُنسب إلى، ارتفاع أسعار السلع المعمّلة وأسعار الخدمات، التي فاقت 4٪، إلى جانب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، ليلج معدل التضخم السنوي 4,8 ٪. هذا وساهمت كل فئة من السلع في التضخم بنسب تقارب وزنها في المؤشر.

3-2- أسعار الصرف

تميّزت أسواق الصرف في 2015 ، خصوصا في بداية ونهاية السنة، بتواصل التحركات التي سادت خلال سنة 2014 ، لاسيما ابتداء من السداسي الثاني . كما كان الحال في 2014 ، عكست تطورات أسعار الصرف الاسمية للعمّلات الرئيسية التغيرات في التوقعات بشأن النمو والسياسات النقدية في أهم البلدان المتقدمة . بالتالي، واصل الأورو انخفاضه مقارنة بالدولار، نتيجة لتوقع الأسواق تخفيف إضافي في السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي (BCE) خلال السنة، تحسن الأورو نوعا ما، أمام تحقيق أداءات نمو اقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية حالت دون ما كان مرتقب . ثم ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي في نهاية السنة، تحسّبا لرفع المعدلات التوجيهية وإجراءات التخفيف الإضافية للسياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي . كما شهد الين والجنيه الاسترليني نفس اتجاه تطور الأورو .

بين نهاية ديسمبر 2014 ونهاية ديسمبر 2015 ، انتقل سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي من 1,21 إلى 1,09 وانتقل سعر صرف الين مقابل الدولار الأمريكي من 119 إلى 121 بمتوسط سنوي، انتقل المتوسط السنوي لسعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي من 1,32 إلى 1,11 وانتقل المتوسط السنوي لسعر صرف الين مقابل الدولار الأمريكي من 106 إلى 121 أما قيمة الرنمينبي الصيني مقابل الدولار الأمريكي فقد انخفضت ب 2,5 ٪، وذلك عقب قرار بنك الصين الشعبي، خلال شهر أوت، بضبط قيمة عملته لتعكس بصفة أحسن ظروف السوق، مما أدى إلى اضطرابات قوية على مستوى الأسواق المالية.

الشكل رقم (20): تطور المتوسطات الشهرية لسعر صرف



شهدت سنة 2015 تقلبات حادة في أسعار صرف العملات الرئيسية في الأسواق الدولية، خاصة مقابل الدولار الأمريكي. بالفعل، شهدت قيم عدة عملات للاقتصادات المتقدمة وللبلدان الناشئة والنامية انخفاضا كبيرا مقابل الدولار خلال هذه السنة.

مقابل الدولار وبمعدل شهري، انخفض سعر صرف الجنيه الاسترليني بنسبة 10,32٪ بين جانفي 2014

وديسمبر 2015 وانخفض الين الياباني بنسبة 15,31٪. وفي نفس الوقت، فقدت العملة الأوروبية

(الأورو) 19,48٪ من قيمتها مقابل الدولار وسجلت الكرونة النرويجية انخفاضا حادا قدره 29,05٪ خلال

نفس الفترة.

أدى تراجع أسعار النفط، وتفاقم العجز في الميزانية العامة وفي ميزان المدفوعات وكذا توسع فارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين، في سياق انخفاض حاد لعملات الشركاء التجاريين للجزائر مقابل الدولار الأمريكي، إلى بقاء مستوى سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار فوق مستواه التوازني. أمام هذا الوضع، واصل بنك الجزائر تدخله اليومي، خلال 2015، لغرض إبقاء سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار قريبا من مستواه التوازني الجديد. بهذا، انخفضت قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الرئيسية بين سنتي 2014 و 2015.

مقابل الدولار الأمريكي، انتقل متوسط سعر الصرف السنوي للدينار من 80,57 دينار للدولار الواحد في 2014 إلى 100,46 دينار، أي انخفاض قدره 19,81 ٪. في نفس الوقت، انخفضت قيمة الدينار الجزائري، بالمتوسط السنوي ب 13,65 ٪ مقابل الجنيه الإسترليني بين أواخر 2014 وأواخر 2014 ، لتبلغ 153,60 دينار للجنيه الإسترليني الواحد في أواخر 2015 ، مقابل 132,64 للجنيه الإسترليني الواحد في نهاية 2014 ومع ذلك، فإن متوسط السعر السنوي للدينار لم ينخفض مقابل الأورو إلا بقليل (4,07 ٪)، منتقلا من 106,91 دينار لكل أورو في 2014 إلى 111,44 دينار مقابل الأورو الواحد في 2015 .

المبحث الثاني: التحليل النظري للقياس الاقتصادي

إن فرضيات الاستقرار تعتبر ضرورية من أجل دراسة كل السلاسل الزمنية ، ويجعل الخواص الإحصائية لتحليل الانحدار غير موثوق فيها، ولكن في بعض الأحيان نحتاج لحساب الفروقات أكثر من مرة وكما يقال فروقات من مختلف الدرجات حتى نصل لاستقرار السلسلة قيد الدراسة ، ومن أجل معرفة استقرار السلاسل الزمنية هناك اختبارات الإحصائية ، أهمها اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون.... الخ وتعتبر هذه الخطوة ضرورية من أجل الدراسة التطبيقية القياسية استطاع علماء القياس الاقتصادي أن يبينوا نظريا ضرورة توسيع المعلومات المستعملة للتنبؤ ، أي الأخذ بعين الاعتبار مجموعة كبيرة من السلاسل الزمنية بحيث يمكن التنبؤ عن ظاهرة ما إما باستعمال المشاهدات الماضية لهذه الظاهرة وهذا ما نسميه بالنموذج المتعدد.

هناك فرق بين السلسلة الزمنية المستقرة وغير المستقرة. في السلاسل الزمنية المستقرة الصدمات ستكون مؤقتة، وتأثيرهم عبر الزمن سوف يتلاشى كما تعود لقيم المتوسط في المدى الطويل. من جهة أخرى، السلاسل الزمنية الغير مستقرة سوف تتضمن عناصر دائمة. بناء على ذلك، المتوسط و/ أو التباين لسلسلة زمنية غير مستقرة سوف تعتمد على الزمن، والتي تقود إلى حالات تكون السلسلة الزمنية ليس لها متوسط طويل الأجل بحيث تعود آلية السلسلة. التباين سوف يعتمد على الزمن وسوف يصل إلى ما لا نهاية كما يصل الزمن ما لا نهاية.

أولاً : الاختبارات المرتبطة بالجذور الأحادية :

قبل تطبيق أي طريقة للتقدير يجب أن نهتم في البداية بتحليل السلاسل إذ نبدأ بتحديد درجة تكاملها ، و لهذا يمكن أن نعرض أدوات كلاسيكية لهذا الغرض منها دالة الارتباط الذاتي الجزئية ، و لكن يعتبر استعمال اختبارات الجذر الأحادي ذات كفاءة أفضل من الطرق الكلاسيكية .

إن الواقع العملي التطبيقي في القياس الاقتصادي يأخذنا إلى محاول تحول السلاسل المستعملة الى سلاسل مستقرة إما باستعمال الفروقات (DS) أو بنزع مركبة الاتجاه العام (TS) ونستعمل حسب طبيعة الحالة التي تأخذها السلسلة و يجب أن نستعمل واحد من الاثنين¹ .

باعتبار نموذج الانحدار الذاتي

$$y_t = \varphi y_{t-1} + e_t$$

حيث تكون e_t ذات ضجيج ابيض و شرط الاستقرار أن تكون $|\varphi| < 1$ ، وبصفة عامة، هناك ثلاث حالات ممكنة:

حالة 1: $|\varphi| < 1$ بناء على ذلك تكون السلسلة مستقرة،

حالة 2: $|\varphi| > 1$ تكون السلسلة منفجرة.

حالة 3: $|\varphi| = 1$ تكون السلسلة ذات جذر وحدة وغير مستقرة.

لرسم الأشكال الثلاثة يستخدم برنامج *E-views*

¹ Lubrano.M, **Racine unitaire et cointegration**, polycopie de cours d'économétrie, université d'AlxMarseille III , 1993, page 68-69.

إذا كانت $|\phi| = 1$ إذا تضمن y_t جذر الوحدة. بالحصول على $\phi = 1$ وبطرح y_{t-1} من طرفي

المعادلة

وحيث أن e_t عملية ذات ضجيج ابيض، إذا فأنا Δy_t سلسلة زمنية مستقرة أي انه عن عمل الفروق تتحصل على سلسلة مستقرة.

تعريف 1:A سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة الأولى $y_t \sim I(1)$ وتتضمن جذر الوحدة إذا كانت غير y_t مستقر و Δy_t مستقرة.

بصفة عامة السلسلة الزمنية الغير مستقرة قد تحتاج إلى اخذ الفروق أكثر من مرة واحدة لتصبح مستقرة، إذا كانت السلسلة الزمنية A تصبح مستقرة بعد عدد d من الفروق يقال أنها متكاملة من الدرجة d .

تعريف 2:A سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة d $dy_t \sim I(d)$ إذا كانت y_t غير مستقرة ولكن $\Delta^d y_t$ مستقرة حيث $\Delta y_t = y_t - y_{t-1}$ و $\Delta^d y_t = \Delta(\Delta y_t) = \Delta y_t - \Delta y_{t-1}$ وهكذا.

1-1 الانحدار الزائف:

معظم السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي ذات متجه وبناء على ذلك معظمها غير مستقرة. المشكلة مع البيانات

الغير مستقرة أن طريقة المربعات الصغرى العادية تؤدي إلى نتائج غير صحيحة. في هذه الحالات من الممكن

الحصول على معاملا تحديد مرتفع R^2 وقيم مرتفعة من إحصاء t أحيانا يكون أعلى من 4 بينما المتغيرات المستخدمة في التحليل لا تربطها أي علاقة¹.

العديد من السلاسل الزمنية يكمن وراءها معدل نمو قد يكون أو لا يكون ثابت. هذا يعطي سبب رئيسي لاخذ اللوغاريتمات للبيانات قبل إخضاعها لأي تحليل قياسي. إذا أخذنا اللوغاريتم للسلسلة الزمنية، التي تتضمن معدل نمو متوسط، لنتحول إلى سلسلة تتبع متجه خطي ومتكاملة:

الآن معامل المتباطئة هو واحد وكل فترة زمنية يتزايد بقيمة ثابتة تساوي $\log(1.1)$ وهي بالطبع، القاطع، وهذه السلسلة الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى. وللتعميم نأخذ في الاعتبار النموذج التالي:

$$y_t = \beta_1 + \beta_2 x_t + u_t$$

حيث تمثل u_t حد الخطأ. في حالة كون السلسلة الزمنية غير مستقرة، النتائج التي تحصل من هذا الانحدار تكون زائفة هذا التعبير تم تقديمه من قبل (Granger and Newbold, 1974) بناء على ذلك سميت هذه الانحدارات بالانحدارات الزائفة .

الفكرة خلف ذلك بسيطة جدا. عبر الزمن نتوقع أن السلسلة الزمنية سوف تتحول، لذلك أي سلسلة زمنية طويلة ، سوف يكون هناك توجه سواء إلى أعلى أو إلى أسفل. إذا أخذنا في الاعتبار سلسلتين زمنييتين ليس بينهما أي علاقة وكلاهما غير مستقرتين، سوف نتوقع أنهما سوف يتجهان معا إلى اعلي أو إلى أسفل معا، أو

¹ Lubrano.M, *Racine unitaire et cointegration*, opcit, page 76.

احدهما تتجه إلى أعلى والأخرى إلى أسفل. إذا اجري الانحدار لأحدهما على الأخرى سوف نجد علاقة سوف نجد إما علاقة موجبة إذا كانتا تتجهان في نفس الاتجاه أو علاقة سالبة إذا كانت إحداهما تتجه في عكس الأخرى، مع انه في الحقيقة لا يوجد علاقة بينهما. هذا هو جوهر الانحدار الزائف.

الانحدار الزائف عادة له معامل تحديد مرتفع R^2 و قيم إحصاء t تعطي نتائج معنوية، ولكن النتيجة قد لا يكون لها معنى اقتصادي. هذا يأتي من أن نتائج الانحدار قد لا تكون متسقة. وبناء على ذلك نتائج الاختبارات الإحصائية غير صحيحة .

سنة 1974 : Granger and Newbold قاما باستخدام تحليل مونت كارلو Monte Carlo

ببناء عدد كبير من سلسلتين زمنيتين y_t, x_t تتضمن جذر الوحدة بإتباع المعادلتين التاليتين:

$$y_t = y_{t-1} + e_{yt}$$

$$x_t = x_{t-1} + e_{xt}$$

حيث e_{yt}, e_{xt} ولدت بقيم موزعة توزيعاً طبيعياً.

حيث أن y_t, x_t مستقلتان عن بعضهما، أي انحدار بينهما سوف لا يعطي نتائج معنوية. ولكن، عندما قام

Granger and Newbold، بعمل انحدار قيم مختلفة من y_t, x_t كما هو في المعادلة 16.3 ، تفاجأ

بإيجاد أنهما لا يستطيعان رفض فرضية العدم أن $\beta_2 = 0$ لما يقارب 75% من الحالات. كما وجد أن معامل

التحديد للانحدار R^2 يأخذ قيم مرتفعة ، كما أن اختبار درين واتسون ذو قيم منخفضة.

$$y_t = \beta_1 + \beta_2 x_t + u_t$$

Granger and Newbold اقترحا القاعدة التالية للكشف ما إذا كان هناك انحدار زائف فإنه إذا

كانت $R^2 \cong 1$ $R^2 > DW$ فإن الانحدار لا بد أن يكون زائف. لفهم الانحدار الزائف يجري تطبيقه

على بيانات حقيقية، بأجراء الانحدار الاستهلاك الخاص لوغاريتم على لوغاريتم إجمالي الناتج الحقيقي وقاطع:

الانحدار الزائف: مصدر مشكلة الانحدار الزائف تأتي إذا كان كل من X و Y كليهما مستقر فإن أي جمع خطي

لهما سوف يكون مستقر، جمع خطي مهم لهما هو بالطبع حد خطأ المعادلة، فإذا كان المتغيرين مستقرين سوف

يكون حد خطأ المعادلة مستقر ويتبع توزيع جيد. ولكن عندما يكونان المتغيرين غير مستقرين، إذا بالطبع لن

يكون هناك ضمان أن حد الخطأ سيكون مستقر. في الواقع، كقاعدة عامة (مع انه ليس دائماً) حد الخطأ

سيصبح غير مستقر، وعند حدوث ذلك فإن الفرض الأساسي ل م ص ع انتهاك. إذا كان حدود الخطأ غير

مستقرة نتوقع ان تتحول وتصبح في النهاية ذات حجم كبير. ولكن حيث أن م ص ع تقدر معاملها على أساس

التي تجعل مجموع مربعات الخطأ اصغر ما يمكن. سوف تختار أي معامل يعطي اصغر خطأ لذا سوف تنتج أي

قيم للمعاملات.

للتبسيط نختبر سلوك t في المعادلة $y_t = \beta_1 + \beta_2 x_t + u_t$ كالتالي:

بأبعاد القاطع β_1 والذي سوف يؤثر فقط على تسلسل u_t بإزحاف المتوسط.

إذا تم الحصول على x_t و y_t من المعادلتين :

مع القيمتين المبدئيتين $x_0 = 0$ و $y_0 = 0$ نحصل على

كيف تم الحصول على النتيجة حصلت من تساوي :

$$y_3 = y_2 + e_{y3} = y_0 + e_{y1} + e_{y2} + e_{y3}$$

وبالاستمرار بالتعويض

إذا تكررت العملية إلى t من المرات سنحصل على

$$\text{وحيث أن } y_0 = 0 \text{ إذا}$$

وبهذا يكون حد الخطأ t عبارة عن جمع بين الأخطاء المتراكمة كما هو واضح في المعادلة .

1-2- اختبار جذر الوحدة:

اختبار درجة التكامل هو اختبار لعدد جذر الوحدة، ويتبع الخطوات التالية:

الخطوة 1: اختبار y_t إذا كانت مستقرة. إذا كان الجواب نعم فأن $y \sim I(0)$ إذا كان الجواب فأن

$$y_t \sim I d \quad d > 0$$

الخطوة 2: يتم اخذ الفروق الأولى ل $y_t \Delta y_t = y_t - y_{t-1}$ واختبار Δy_t ماذا كانت مستقرة. إذا كان

$$y_t \sim I d \quad d > 1$$

الجواب نعم إذا $y_t \sim I 1$ إذا كان الجواب لا تكون $d > 1$

الخطوة 3: يؤخذ الاختلافات الثانية ل $y_t \Delta^2 y_t = \Delta y_t - \Delta y_{t-1}$ واختبار $\Delta^2 y_t$ إذا كانت مستقرة

تكون السلسلة $y_t \sim I 2$ إذا كان الجواب لا $d > 2$ وهكذا حتى نصل إلى درجة الفروق

التي تستقر عندها السلسلة.

ثانيا: اختبار ديكي فيلر:

2-1- تعريف اختبار ديكي فيلر (DF): (Dickey and Fuller (1979,1980) ابتكر

طريقة لاختبار لعدم استقرار السلسلة الزمنية. لاختبار لعدم الاستقرار مرادف لاختبار وجود جذر الوحدة

الاختبار يكون كالتالي وهو مبني على نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى:¹

يتم اختبار ماذا كانت \emptyset تساوي 1 ومن هنا جذر الوحدة. فرضية العدم , $\emptyset=1$ والفرضية البديلة

$$H_1: \emptyset < 1 ,$$

شكل آخر للاختبار يمكن الحصول عليه بطرح y_{t-1}

¹ Johnston SJ. Dinardo, *Econométrie* , 4^{eme} Edition , Econometrica, 1999 ,p296.

حيث تمثل $\gamma = \emptyset - 1$ وفرضية العدم ، $H_0: \gamma = 0$ والفرضية البديلة $H_0: \gamma < 0$

حيث انه إذا كانت $\gamma = 0$ فان السلسلة تتبع مسار عشوائي.

Dickey and Fuller (1979) اقترحا معادلتين للانحدار يمكن أن تستخدم لاختبار جذر الوحدة. الأولى

تتضمن قاطع في السلسلة ذات المسار العشوائي كالتالي:

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \gamma y_{t-1} + u_t$$

والمعادلة الثانية تسمح للنموذج بأن يتضمن متجه زمني غير عشوائي.

$$\Delta y_t = \alpha_0 + a_2 t + \gamma y_{t-1} + u_t$$

اختبار DF للاستقرار هو t للمعامل لمطابقة المتغير التابع $t-1$ للمعادلات لكن الاختبار لا يتبع توزيع t

التقليدي ولكن يتضمن قيم جدوليه تم حسابها من قبل Dickey and Fuller.

MacKinnon (1991) جدول القيم الحرجة لكل النماذج الثلاثة ، في الجدول

الجدول رقم (20): القيم الحرجة لاختبار ديكي فيلر.

النموذج	%1	%5	%10
			-1.62
			2.57
			3

القيم الحرجة مأخوذة من Mackinnon(1991)

في كل الحالات الثلاث الاختبار يركز على $\gamma = 0$. الاختبار الإحصائي قيمة T لمتباطئة المتغير التابع. إذا كانت القيمة المحسوبة اقل من القيمة الجدولية فأن فرضية العدم أن السلسلة الزمنية غير مستقرة يتم قبولها ونستنتج انه غير مستقرة.

2-2- اختبار ديكي فيلر الموسع: *The Augmented Dickey-Fuller*

حيث أن حد الخطأ في معادلة ديكي فيلر غالبا لا يكون ذا ضجيج ابيض. ديكي فيلر وسع الطريقة باقتراح تعديل للاختبار ليتضمن متباطئات إضافية للمتغير التابع من اجل التخلص من الارتباط الذاتي. طول المتباطئات في الحالات الثلاث يتحدد إما بمعيار اكيكا (*Akaika information criterion*) أو بمعيار شوارتز (*Schwartz Bayesian criterion*) أو باستخدام اختبار الارتباط الذاتي مضروب لاجرانج *LM*، الثلاث حالات الممكنة تعطى بالمعادلات التالية:

الاختلاف بين الثلاث معادلات هو وجود القاطع والمتجه الزمني. القيم الحرجة هي نفسها المعطاة في الجدول

لتحديد أي من المعادلات الثلاث يجب تطبيقها (Doldado et al 1990) اقترحوا طريقة للبدء من المعادلة 13.14 ثم استخدام المعادلات 13.12 ، 13.13 . يتيح أيضا رسم شكل بياني للبيانات وملاحظة ماذا كانت السلسلة تتضمن قاطع أو متجه زمني.

ثالثا : اختبار فيليب بيرون: *The Philips-Perron* :

توزيع اختبار ديك فيلر وديكي فيلر الموسع مبني الافتراضات أن حد الخطأ مستقل إحصائيا و يتضمن تباين ثابت. لذلك عن استخدام طريقة ديكي فيلر يجب أن نتأكد أن حد الخطأ غير مرتبط وانه يتضمن تباين ثابت. فيليب و بيرون (1988) طوروا تعميم لطريقة ديكي فيلر تسمح بوجود ارتباط ذاتي في حد الخطأ. إن طريقة فيليب بيرون هي تعديل لإحصاء t لديكي فيلر ليأخذ في الاعتبار قيود اقل على حد الخطأ.¹

3-1- اختبار *KPSS* :

اختبار (1992) *Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (KPSS)* ابتكروا اختبار مكمل لديكي فيلر لاختبار الاستقرار. حيث فرضية العدم أن السلسلة الزمنية مستقرة عكس اختبار ديكي فيلر الذي تكون فيه فرضية العدم غير مستقرة.

يفترض انه ليس هناك متجه

حيث e_t مستقرة و ξ_t مسار عشوائي حيث تكون $\xi_t = \xi_{t-1} + v_t$ و $v_t \sim IID(0, \sigma_v^2)$.

¹ Phillips-Perron, testing For à Unit roots in time series Regerssion, vol.75, 1986, P102.

إذا كان التباين يساوي صفر ، إذا $\xi_0 = \xi_t$ لكل t و y_t مستقرة. وباستخدام الحدار بسيط تكون المعادلة :

الاختبار هو

$$\text{حيث تمثل } s \quad t = \sum_{s=1}^t \quad \text{و } \frac{2}{\infty} \quad \text{مقدرة لتباين } e_t$$

KPSS هو اختبار مضروب لاجرائح لفرضية أن السلسلة لها مسار عشوائي بتباين صفر. اختبار *KPSS*

اختبار مكمل لاختبار ديكي فيلر. القيم الحرجة في الجدول 13.2:

الجدول (21): القيم الحرجة لاختبار *KPSS*

	10%	5%	1%
قاطع	0.347	0.463	0.730
قاطع ومتجه زمني	0.119	0.146	0.210

رابعا: التكامل المشترك:

غالبا ما تتضمن دراسات الاقتصاد الكلي متغيرات غير مستقرة مثل الدخل، الطلب على النقود، الأسعار، التجارة، وسعر الصرف. من تحليل السلاسل الزمنية فانه يستوجب استخدام الفروق لتحويلها إلى سلاسل مستقرة. ولكن هذا ليس هو الحل الأمثل. هناك مشكلتان رئيسيتان عند استخدام الفروق، إذا كان النموذج محدد بطريقة صحيحة للعلاقة بين y_t و x_t على سبيل المثال ويتم اخذ الفروق لكلا المتغيرين، إذا ضمنا

سوف نأخذ الفروق لحد الخطأ في الانحدار. هذا سوف ينتج سلسلة غير معكوسة من المتوسطات المتحركة لحدود الخطأ وسوف يقدم سلسلة من الصعوبات في التقدير. المشكلة الثانية انه إذا تم اخذ الفروق للمتغيرات فأن النموذج لا يعطي حل فريد للعلاقة طويلة الأجل. بهذا نعني انه إذا تم أخذ قيمة محددة لـ X إذا فإنه بغض النظر عن القيمة التي بدأنا بها لـ Y الحل الحركي لـ Y سوف يميل إلى التقاء عند نقطة واحدة.

الرغبة في إيجاد نموذج يشمل كل من خصائص المدى القصير والمدى الطويل وفي نفس الوقت ويبقى على الاستقرار في كل المتغيرات أدى إلى إعادة النظر في مشكلة الانحدار باستخدام متغيرات محسوبة في المستوى.

الفكرة الرئيسية لهذا الجزء تأتي من شرحنا للانحدار الزائف للمعادلة 13.8 والتي وضحت أن المتغيرين الغير مستقرين يكون حد الخطأ عبارة عن جمع بين الأخطاء المتراكمة ، هذا التراكم من حدود الأخطاء عادة يسمى متجه عشوائي وعادة نتوقع أنهما يتحدان لتكوين عملية غير مستقرة. ولكن في الحالة التي تكون فيها X و Y بينهما علاقة نتوقع أنهما سوف يتحركان معا . لذلك تكون متجه العشوائيين متشابهين. وعند وضعهما معا ينبغي أن نجد مجموعهما منهما تزيل عدم الاستقرار. في حالات خاصة نقول أن المتغيرين متكاملين. نظريا ينبغي أن يحدث هذا عندما تكون هناك علاقة تربط المتغيرين. لذا فالتكامل المشترك يصبح طريقة قوية للكشف عن العلاقات الاقتصادية.

التكامل المشترك أصبح متطلب أساسي لأي نموذج اقتصادي مبني على بيانات سلاسل زمنية غير مستقرة. إذا كانت المتغيرات لا تتكامل تكامل مشترك لدينا مشكلة الانحدار الزائف والعمل القياسي يكون بلا معنى. من ناحية أخرى إذا أبطل المتجه العشوائي إذا يحصل لدينا تكامل مشترك.

النقطة الرئيسية هنا، إذا كان هناك حقا علاقة طويلة الأجل بين X, Y إذا على الرغم من أن المتغيرات متزايدة عبر الزمن إلا انه سيكون هناك متجه مشترك يربطها معا. للحصول على التوازن أو علاقة طويلة الأجل

موجودة، يتطلب ذلك تجمع خطي للمتغيرين X, Y يكون مستقر $I(0)$. التجمع الخطي لـ X و Y يمكن أن تؤخذ مباشرة من تقدير المعادلة التالية:

بأخذ البواقي

إذا كانت $u_t \sim I(0)$ فإن المتغيران يكونان متكاملان تكامل مشترك¹.

4-1- التكامل المشترك: نهج رياضي :

بعبارة أخرى، بالنظر في مجموعة من اثنين من المتغيرات X, Y التي هي متكاملة من الدرجة الأولى

$Y, X \sim I(1)$ إذا افترضنا أن هناك متجه $[\theta_1, \theta_2]$ الذي يعطي مزيج خطي من $[Y, X]$ الذي هو

مستقر ويرمز له بالتالي:

$$\theta_1 Y_t + \theta_2 X_t = u_t \sim I(0) \quad 13.16$$

إذا يكون مجموع المتغيرات $[Y, X]$ ويسمى مجموعة التكامل، ومتجه المعاملات $[\theta_1, \theta_2]$ يسمى بمتجه

التكامل. ما نحن مهتمون به العلاقة طويلة الأجل التي لـ Y تكون:

$$Y_t^* = \beta X_t \quad 13.17$$

لنرى كيفي أتى هذا من طريقة التكامل المشترك، يمكن تطبيق المعادلة 13.16 لـ Y لتعطي:

¹ Clement Emmanuelle J.M Germain , VAR et prévisions conjoncturels, Annales d'économie et de statistique No 32.1993, p38

$$Y_t = -\frac{\theta_2}{\theta_1} X_t + e_t \quad 13.18$$

حيث تشير $Y_t^* = -\frac{\theta_2}{\theta_1} X_t + e_t$ يمكن ترجمتها كالعلاقة طويلة الأجل أو قيم التوازن لـ Y_t (مشروط على قيم X) سوف نعود لهذه النقطة عند مناقشة ميكانيكية تصحيح الخطأ.

لسلسلة زمنية ثنائية المتغيرات الاقتصادية، التكامل المشترك عادة $I(1)$ في كثير من الأحيان تظهر نفسها أكثر أو أقل متواز شكل في السلسلة الزمنية .

كما ذكر في وقت سابق نحن نبحت عن الكشف عن العلاقة طويلة الأجل أو علاقة التوازن هذا هو أساسا ما مفهوم التكامل المشترك.

مفهوم التكامل المشترك قدم للمرة الأولى من قبل *Granger(1981)* وأضاف له *Phillips*

Engle and Granger (1987), و *Engle and Yoo(1987)*

و، *Johansen (1988, 1991, 1995 a)* و *Phillips and Stock and Watson (1988)*

Ouliaris(1990) وآخرين. بالعمل في إطار نظام من متغيرين مع متجه تكامل مشترك واحد على الأكثر،

Engel and Granger(1987) قدما تعريف التكامل المشترك بين متغيرين.

التعريف 1: السلاسل الزمنية Y و X يقال بأنهما متكاملتان من الدرجة d, b حيث

وتكتب $Y_t, X_t \sim CI(d, b)$ إذا (أ) كلا السلسلتين متكاملتين من الدرجة d و (ب) يوجد مجموع خطي

من هذه المتغيرات مثل $\beta_1 Y_t + \beta_2 X_t$ الذي هو متكامل من الدرجة $d-b$ المتجه $[\beta_1, \beta_2]$ يطلق عليه

متجه التكامل المشترك.

ولتعميم التعريف ليستخدم في حالة n من المتغيرات كما يلي:

التعريف 2: إذا كانت Z_t ترمز لعدد $n \times 1$ متجه للسلاسل، $Z_{1t}, Z_{2t}, Z_{3t}, \dots, Z_{nt}$

و(أ) كل Z_{it} متكاملة من الدرجة (d) و (ب) يوجد عدد $n \times 1$ متجه β بحيث $Z_t \beta \sim I(d - b)$

إذا تكون $Z_t CI(d, b)$

للتحليل القياسي، عندما تتحول السلسلة تتحول مع استخدام متجه التكامل المشترك لتصبح مستقرة، ذلك هو

عندما $d \equiv b$ ، و معاملات التكامل يمكن أن تعرف كمعالم العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات¹.

4-2- اختبارات التكامل المشترك:

التكامل المشترك لمعادلة واحدة: طريقة أنجل جرنجر (Granger(1981) قدما ربط بين السلسلة الغير مستقرة

ومفهوم العلاقة طويلة الأجل: هذا الربط هو مفهوم التكامل المشترك (Engle and Granger(1987)

أضاف مزيدا إلى مفهوم التكامل بإدخال اختبار وجود علاقة التكامل المشترك (العلاقة طويلة الأجل، علاقة

التوازن) لفهم هذه الطريقة والتي تسمى عادة (طريقة أنجل و جرنجر ذات المرحلتين) EG انظر إلى التالي:

a. إذا كانت $Y_t \sim I(0)$ و $X \sim I(1)$ إذا يوجد مزيج خطي لهذه السلسلتين:

ستنتج سلسلة زمنية دائما $I(1)$ أو غير مستقرة، هذا يحدث لأن سلوك السلسلة الغير

مستقرة $I(1)$ سيهيمن على سلوك السلسلة المستقرة $I(0)$

¹ Madala G.S, **Introduction to Econometrics**, University of Florida London cahier Mac;illan Publishers,1987, P325.

b. إذا كان هناك سلسلتين كانت $Y_t \sim I(1)$ و $X_t \sim I(1)$ بشكل عام سيكون هناك مزيج

خطي للسلسلتين الزمنيتين:

وستكون أيضا $I(1)$ ، ولكن ، وان كان هذا هو الأرجح، هنا كاستثناءات لهذه القاعدة، ويمكن أن

نجد في حالات نادرة هناك مزيجا فريدا من هذه السلسلة، كما المعادلة 13.23 يكون $I(0)$ إذا كان هذا هو

الحال، نقول أن X_t و Y_t متكاملتان تكامل مشترك من الدرجة $(1, 1)$.

الآن المشكلة كيف تقدر المعاملات في للعلاقة التوازنية في الأجل الطويل وتتحقق ما إذا كان لدينا التكامل

المشترك، انجل و جرنجر اقترحوا طريقة واضحة تنطوي على أربع خطوات.

4-3- التكامل المشترك في معادلات متعددة وطريقة يوهانسون:

كما ذكر سابقا إذا كان هناك أكثر من متغيرين في النموذج، هناك إمكانية أن يكون أكثر من متجه للتكامل

المشترك. هذا يعني أن المتغيرات في النموذج من الممكن أن يكونوا أكثر من علاقة توازنية. بشكل عام، ل n عدد

من المتغيرات يكون هناك $n-1$ متجهات تكامل مشترك. بناء على ذلك عندما تكون $n=2$ التي هي ابسط

الحالات إذا وجد تكامل مشترك يكون هناك متجه تكامل فريد¹.

عند $n > 2$ وبافتراض وجود علاقة تكامل مشترك واحدة، يكون هناك أكثر من علاقة يسبب مشكلة لا يمكن

حلها بطريقة انجل و جرنجر الذي يعتمد على معادلة واحدة. لذلك طريقة أخرى بديلة لطريقة لأنجل و جرنجر

ضرورية، وهي طريقة يوهانسون للمعادلات المتعددة.

¹ Helmut Lutkepoht, *Introduction to multipletime scies analysis*, academic press London , 1991, p 58.

لعرض هذه الطريقة، من المفيد أن نوسع نموذج تصحيح الخطأ للمعادلة الوحيدة إلى آخر متعدد المتغيرات. إذا افترضنا أن هناك ثلاث متغيرات، Y_t و X_t و W_t والتي يفترض أنها متغيرات داخلية. أي أننا نستخدم رموز

$$Z_t = [Y_t, X_t, W_t]$$

$$Z_t =$$

والذي يشابه نموذج المتباطات الموزعة ARDL للمتغيرين:

$$Y_t = a +$$

لذا نستطيع أن نكون متجه نموذج تصحيح الخطأ $VECM$ كما يلي:

$$\Delta Z_t = \Gamma_1 \Delta$$

$$\Gamma_i = I - A_1 - A_2 - \dots - A_k \quad i = 1, 2, \dots, k - 1 \quad \text{حيث}$$

$$\Pi = -I - A_1 - A_2 - \dots - A_k \quad \text{و}$$

هنا نريد فحص مصفوفة Π 3×3 إن مصفوفة هي مصفوفة 3×3 لأننا افترضنا أن هناك 3 متغيرات

في $Z_t = [Y_t, X_t, W_t]$ أن مصفوفة تتضمن معلومات تتعلق بالعلاقة طويلة الأجل، نفكك إلى

$$= \alpha \hat{\beta} \quad \text{حيث تمثل سرعة التكيف لمعاملات التوازن بينما } \hat{\beta}$$

ستكون مصفوفة العلاقة طويلة الأجل.

بناءً على ذلك يكون حد الخطأ $\hat{\beta} Z_{t-1}$ مماثل لحد الخطأ في حالة المعادلة الوحيدة،

معداً أن $\hat{\beta} Z_{t-1}$ يتضمن إلى $n-1$ متجهات في نظام المتعدد المتغيرات.

للتبسيط، نفترض أن $k=2$ أي أنه لدينا متباطتين، النموذج كما يلي:

أو

$$\begin{matrix} \Delta Y_t \\ \Delta X_t \\ \Delta W_t \end{matrix} =$$

وبتحليل الجزء من نموذج تصحيح الخطأ الذي يمثل

$$\Pi_1 Z_{t-1} = a_{11}\beta_{11} + a_{12}\beta_{12} \quad a_{11}\beta_{21} + a_{12}\beta_{22} \quad a_{11}\beta_{31} + a_{12}\beta_{32} \quad \begin{matrix} Y_{t-1} \\ X_{t-1} \\ W_{t-1} \end{matrix} \quad 13.30$$

حيث تمثل Π_1 الصف الأول من المصفوفة Π

من الممكن كتابة المعادلة 13.30

$$\Pi_1 Z_t$$

والذي يوضح عدد متجهين مع معاملات سرعة التكيف.

مميزات نهج متعدد المعادلات:

من نهج متعدد المعادلات نستطيع الحصول على كلا المتجهين من المعادلة 13.31، بينما من المعادلة البسيطة

نحصل فقط على مزيج خطي للعلاقتين طويلة الأجل¹.

¹ George Bresson- Alain Pirotte , *Econométrie des séries temporelles*, 1^{ere} édition, Presses université de France, 1996, P429.

حتى مع وجود متجه واحد للتكامل المشترك (على سبيل المثال المتجه الأول فقط) بدلا من الاثنين إلا أننا نحصل مع نهج المتعدد المعادلات نحصل على سرعة التكييف الثلاث a_{11} a_{21} a_{31} فقط عندما تساوي $a_{21} = a_{31} = 0$ يوجد متجه تكامل واحد. عند ذلك نستطيع ان نقول ان طريقة متعدد المعادلات مماثل (اختزل ليكون مماثل) لطريقة المعادلة الفريدة، وبناء على ذلك لا يكون هناك خسارة من عدم نمذجته المحددات

$$\Delta X_t, \Delta W_t$$

ولذلك فانه الفائدة ذكر أن $a_{21} = a_{31} = 0$ هذا مكافئ لكون X_t, W_t خارجية ضعيفة. لتلخيص ذلك نستطيع ان نقول عندما تكون المتغيرات على يمين المعادلة في المعادلة الفريدة خارجية ضعيفة تعطي المعادلة الوحيدة نفس النتائج للطريقة متعددة المعادلات.

للعودة إلى طريقة يوهانسون مرة أخرى.

لاختبار سلوك مصفوفة Π تحت ظروف مختلفة،

الحالة 1: بافتراض أن متجه Z_t مستقر. هنا لا يوجد مشكلة الانحدار الزائف ويمكن تطبيق نموذج الانحدار

الذاتي VAR^1 .

الحالة 2: عندما لا يكون هناك تكامل مشترك وبذلك تكون مصفوفة Π مكونة من $n \times n$ اصفار لأنه

لا يوجد علاقات خطية بين المتغيرات في Z_t في هذه الحالة يستخدم نموذج الانحدار الذاتي VAR في

الاختلافات الأولى بدون عناصر العلاقة طويلة الأجل كنتيجة لعدم وجود علاقة طويلة الأجل.

الحالة 3: عندما يكون هناك $n - 1$ علاقات تكامل مشترك من الشكل $\beta' Z_{t-1} \sim I(0)$

¹ Bourdonnais .R., *Econométrie*, Duno , Paris, 2 ème édition, 1998, p239.

في حالة خاصة حيث يوجد $r \leq (n - 1)$ متجه تكامل مشترك في . هذا ببساطة يعني ان

أعمدة r في Π مشكلة مزيج خطي مستقل من المتغيرات في Z_t كل منها مستقر، وبالطبع سيكون

هناك $(n - 1)$ متجهات عشوائية مشتركة ضمن Z_t .

حيث أن $\alpha\beta = 3$ و في الحالة 3، بينما المصفوفة تتضمن $n \times n$ ابعاد و تتضمن $n \times r$. هذا

يفرض رتبة من الدرجة r على المصفوفة Π . والتي تفرض r فقط من الصفوف الخطية المستقلة في المصفوفة.

لذلك ضمن ذلك المصفوفة Π كاملة الرتبة، مجموع مقيده r المتجهات التكامل المشترك معطاة بـ $\alpha\beta$ ، رتبة

مختزلة للانحدار، من هذا النوع، موجودة في الأبحاث الإحصائية لسنوات، لكن تم تعريفها من قبل الاقتصاد

القياسي الحديث ومرتبطة بتحليل البيانات الغير مستقرة بواسطة Johansen 1988 .

بالعودة إلى الثلاث حالات أعلاه ، وفيما يتعلق برتبة المصفوفة Π نجد:

الحالة 1: عندما تكون المصفوفة Π كاملة الرتبة full rank (وجود $r=n$ أعمدة خطية مستقلة) أي أن

المتغيرات في Z_t مستقرة $I(0)$.

الحالة 2: عندما تكون رتبة المصفوفة Π تساوي الصفر (لا يوجد أعمدة خطية مستقلة) إذا لا يوجد علاقة

تكامل مشترك.

الحالة 3: عندما تكون رتبة المصفوفة Π مختزلة reduced rank أي أن $r \leq (n - 1)$ اعمدة

خطية مستقلة وبناء على ذلك هناك $r \leq (n - 1)$ علاقات تكامل مشترك.

المبحث الثالث : النموذج الأول : مساهمة بعض أدوات تمويل الاستثمارات بالجزائر في التنمية الاقتصادية

أولاً : تحديد وتعريف النموذج المستخدم في الدراسة:

بعدما تم دراسة واستعراض الإطار النظري للاستثمار والتمويل والتنمية الاقتصادية في الجزائر ، وتحديد واقع تلك الاستثمارات في الجزائر ، يتم في هذا المبحث تحديد وتعريف النموذج المستعمل في الدراسة التطبيقية، مع بيان الطريقة المتبعة في تقدير هذا النموذج

1-1- تعريف النموذج المستخدم:

في هذا المبحث يتم استخدام نموذج خاص بدراسة العلاقة وأثر مدى مساهمة بعض سياسات تمويل الاستثمارات في الجزائر على التنمية الاقتصادية (1988-2015) . هذا النموذج الذي تم صياغته بالاعتماد على الفرضية التي تنص على: "تؤدي سياسات تمويل الاستثمارات إلى ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية في الجزائر" ويمكن صياغة المعادلة على الشكل التالي.

DEI

$$- \beta_0 = \text{القاطع.}$$

$$- \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4 = \text{معلمات النموذج.}$$

$$- DEV = \text{التنمية الاقتصادية، مقياساً بمتوسط دخل الفرد بالمليار دينار بالأسعار الجارية.}$$

$$- INV = \text{الاستثمار، مقياساً بإجمالي رأس المال الثابت بالمليار دينار بالأسعار الجارية.}$$

$$- FI = \text{تمويل المشروعات، مقياساً بالقروض الممنوحة بالمليار دينار بالأسعار الجارية.}$$

$$- M = \text{السياسة النقدية، مقياساً بعرض النقود بالمليار دينار بالأسعار الجارية.}$$

$$- G = \text{الإنفاق الحكومي، مقياساً بالإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي بالمليار دينار بالأسعار الجارية.}$$

- μ = المتغير العشوائي.

من خلال المعادلة السابقة والتي تكون نموذجا للتنمية الاقتصادية نجد أنها تتكون من متغيرات داخلية، هذه الأخيرة تتحدد بمتغيرات أخرى خارجية والتي تؤثر بدورها على التنمية.

وتتكون العينة محل الدراسة من دولة واحد هي الجزائر، أما فترة الدراسة فتمتد من (1988-2015) فيها متغير تمويل الاستثمارات معنويا إحصائيا، وقابلا للقياس، وذلك اعتمادا على توافر البيانات الإحصائية لمختلف المتغيرات المكونة للنموذج خلال تلك الفترة والمستقاة من مصادر موثقة تمثلت في مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي الخاصة ، ويمكن تعريف المتغيرات المكونة للنموذج من على النحو التالي:

1-2- التعريف بالمتغيرات المكونة للنموذج .

لقد تم تقسيم المتغيرات المكونة للنموذج إلى نوعين من المتغيرات الخارجية الداخلية ويمكن تعريفها على النحو التالي:

1- المتغيرات الداخلية .

التنمية الاقتصادية: *DEV*

يعبر عن متغير التنمية الاقتصادية بمؤشر متوسط دخل الفرد ، و يعد متوسط دخل الفرد من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن التنمية الاقتصادية في الجزائر، ويمثل "متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي أو الإنتاج القومي".

الاستثمار: *INV*

تم قياس الاستثمار بمؤشر إجمالي رأس المال الثابت ، و يعتبر الاستثمار أحد السياسات التي تعتمد عليها الجزائر في التنمية الاقتصادية، وبالتالي من المتوقع أن تكون العلاقة طردية بين الاستثمار والتنمية في الجزائر.

تمويل المشروعات: FI

يقاس تمويل المشروعات بالقروض الممنوحة من قبل المصارف بالمليار دينار، يساهم تمويل المشروعات في زيادة دخل الفرد وبالتالي زيادة مستوى التنمية الاقتصادية وزيادة رفاهية المجتمع.

السياسة النقدية: M

تم قياس السياسة النقدية بمعدل عرض النقود (M_2)، و يرتبط عرض النقود بعلاقة طردية مع مستوى التنمية الاقتصادية وبذلك عند زيادة عرض النقود يؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الإنفاق الحكومي: G

تم قياس الإنفاق الحكومي بالإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي، و يعتبر الإنفاق الحكومي أحد السياسات التي تعتمد عليها الجزائر في التنمية الاقتصادية، وبالتالي من المتوقع أن تكون العلاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والتنمية في الجزائر.

-2- المتغيرات الخارجية :

-الضريبة على التجارة الخارجية (Bechange) :وتتمثل في العوائق الخاصة بالتجارة الخارجية كالحقوق الجمركية... الخ، وتقاس كنسبة من الإيرادات الجارية كما نرمز لها بالرمز (Taxc).

-الاعتمادات أو القروض الممنوحة إلى القطاع الخاص (Crédit): والتي تعبر عن حجم الوساطة المالية وتقاس كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

-نفقات التعليم (Education): وتقاس كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

-الادخار (Epargne): الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

-معدل الفائدة الحقيقي (taux intérêt réel): معدلات سعر الفائدة الحقيقية (تكلفة رأس المال) .

-درجة الانفتاح(Ouvert):والذي يمثل مجموع الصادرات زائد الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

- (Tele):عدد المشتركين في الخطوط الهاتفية بالنسبة ل 1000 مشترك والذي يعبر عن وسائل الاتصال.

- (Urban):درجة التحضر أو عدد السكان الذين يقطنون المناطق الحضرية والتي تعبر عن درجة تطوير الفرد و التي تقوم بها المؤسسات (الاجتماعية، الثقافية، الصحية، الرياضية...الخ) ويعبر عن ذلك بعدد السكان القاطنين في المدن كنسبة من إجمالي عدد السكان.

ويتم تقدير المعادلات المكونة لنموذج النمو الداخلي باستعمال طريقة المربعات الصغرى المزدوجة واستعمال

برنامجEviews.

ثانيا : الطريقة المستعملة في تقدير واختبار النموذج.

تستخدم طريقة المربعات الصغرى المزدوجة في تقدير النماذج أو المعادلات زائدة التعريف، ولما كان من بين

المشاكل التي تعاني منها النماذج ذات المعادلات الآنية وجود ارتباط بين المتغيرات التفسيرية والحد العشوائي¹ فإن

طريقة المربعات الصغرى المزدوجة تحاول إزالة هذه المشكلة عن طريق إيجاد متغير وسيط يستخدم بدلا من المتغير

التفسيري المرتبط بالحد العشوائي على أن يتوافر في هذا المتغير الوسيط عدد من الخصائص وهي²:

-أن يكون المتغير الوسيط مرتبط ارتباطا قويا مع المتغير التفسيري الأصلي حتى يمكن أن يكون ممثلا عنه أو بديلا

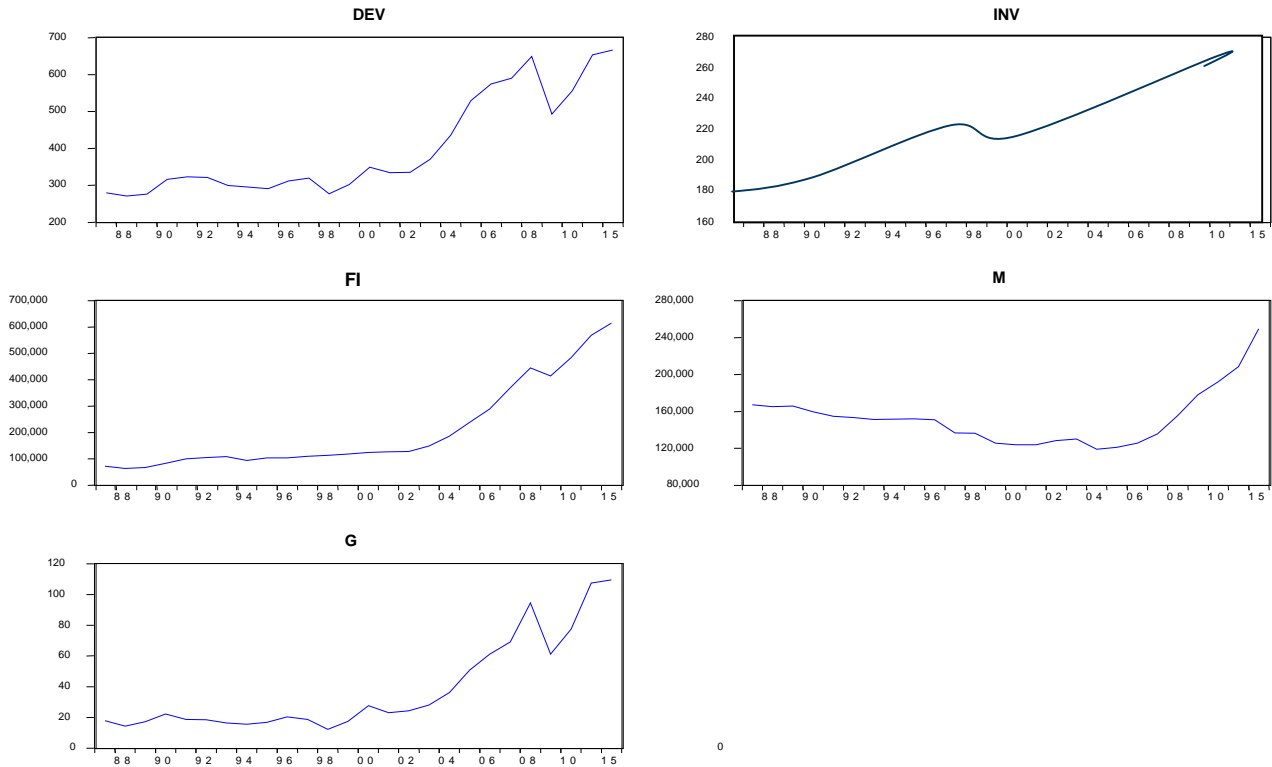
له.

-أن يكون المتغير الوسيط غير مرتبط مع الحد العشوائي.

²⁻¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق الإسكندرية:الدار الجامعية،2000،ص557 .

- يتطلب تقديرها معرفة اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة، حتى يتم تقدير النموذج القياسي.

الشكل رقم(21): متغيرات الدراسة خلال الفترة (1988-2015).



المصدر من إعداد الباحث من خلال برنامج (Eviews8)، اعتماداً على بيانات الدراسة.

يتضح من الشكل(21) أن كل المتغيرات المؤشرة في الجزائر بدأت بالتزايد، أي أن هناك علاقة ارتباط

موجبة وطرديّة بين التنمية الاقتصادية (DEV) والمتغيرات المستقلة وفي تزايد مستمر، باستثناء السياسة النقدية

(M) كانت العلاقة متذبذبة لم تكن تسهم كثيراً بالتنمية الاقتصادية (DEV) ، في فترة العشرية السوداء .

ثالثاً : نتائج تقدير النموذج القياسي :

يعتمد تقدير النموذج القياسي لهذه الدراسة على طريقة المربعات الصغرى العادية.

والتي يتطلب تقديرها معرفة اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة، حتى يتم

تقدير النموذج القياسي.

الجدول رقم(21): نتائج اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية:

Variable	t-Statistic	Prob	Exogenous
DEV	2.363351(5%)	0.9939	None
INV	55.82952(1%)	0.0001	Intercept
FI	3.475197(5%)	1.0000	Intercept
M	3.934833(5%)	1.0000	Trend and Intercept
G	3.055911(1%)	0.9988	None

المصدر من إعداد الباحث من خلال برنامج (Eviews8)، اعتماداً على بيانات الدراسة.

يتضح من الجدول(21) أن السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة ساكنة، وبالتالي يمكن تقدير النموذج

القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

رابعاً : نتائج تقدير النموذج القياسي:

Dependent Variable: DEV
 Method: Least Squares
 Date: 04/22/17 Time: 21:38
 Sample (adjusted): 1988 2015
 Included observations: 28 after adjustments
 Convergence achieved after 9 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FI	0.023543	0.257306	-0.091498	0.9280
M	0.000595	0.000257	-2.311943	0.0316
G	4.202600	0.312780	13.43630	0.0000
C	346.6819	83.46371	4.153685	0.0005
AR(1)	0.811806	0.153050	5.304192	0.0000
R-squared	0.987753			
F-statistic	403.2507	Durbin-Watson stat		1.341671
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر من إعداد الباحث من خلال برنامج (Eviews8)، اعتماداً على بيانات الدراسة.

يتضح من جدول تقدير النموذج بما أن تم تطبيق AR لا يمكن الحكم على النموذج بوجود مشكلة أو

لا، لذلك سيتم الاستعانة باختبار LM لأن قيمة DW غير معبرة عن مدى وجود مشكلة.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.213317	Prob. F(2,18)	0.1382
Obs*R-squared	4.934573	Prob. Chi-Square(2)	0.0848

بسبب أن قيمة Prob.F تساوي 0.1382 أكبر من 0.05، لا توجد مشكلة ارتباط تسلسلي بين

البواقي في النموذج.

يعبر جدول تقدير النموذج عن العلاقة بين المتغير التابع (DEV) الذي يمثل التنمية الاقتصادية،

والمتغيرات المفسرة له حيث يتضح معنوية كل من المتغيرات تمويل المشروعات والسياسة النقدية، يوضح جدول

تقدير النموذج إلى أن علاقة المتغير المستقل (M) والذي يمثل السياسة النقدية بالتنمية الاقتصادية (DEV) هي علاقة طردية، أي أنه إذا تغير مؤشر السياسة النقدية بنسبة 1% يؤدي إلى تغير التنمية الاقتصادية بنسبة 4.2%.

يتضح من خلال الجدول (21) على عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة؛ وذلك بسبب ارتفاع قيمة (R^2)، كما يشير معامل التحديد (R^2)، إلى القوة التفسيرية لكل من المتغيرات المستقلة وهي (G) الإنفاق الحكومي، و (FI) والذي يعبر عن تمويل المشروعات، وكذلك (M) والذي يشير إلى السياسية الاقتصادية، وبذلك فهي تفسر 98% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (DEV) الذي يمثل التنمية الاقتصادية، والنسبة المتبقية 2% تعبر عن متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج القياسي وهو ما يعبر عنها بالمتغيرات العشوائية (U).

تشير (F -statistic) والتي تساوي 0.1382 وهي أكبر من 0.05 وتدلل ذلك إلى جودة

النموذج القياسي ككل، أي أن النموذج القياسي معنوي إحصائياً.

المبحث الرابع: النموذج الثاني : تأثير الإنفاق الحكومي على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في

الجزائر

سوف نقوم في هذا المبحث بمحاولة تطبيق شعاع الانحدار الذاتي على المعطيات الخاصة بالاقتصاد الجزائري، من خلال دراستنا للعلاقة السببية بين متغير الإنفاق الحكومي والمتغيرات المفسرة أو المشيرة للتنمية الاقتصادية، لإيضاح الدور الذي يلعبه الإنفاق الحكومي في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر .

في الأول سنحاول تحديد المتغيرات المدروسة أي متغيرات التنمية الاقتصادية التي تتأثر بالإنفاق الحكومي بدقة.

إجمالي الإنفاق القومي (الاستيعاب المحلي سابقاً): هو مجموع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية (الاستهلاك الخاص سابقاً)، ونفقات الاستهلاك النهائي للحكومة العامة (استهلاك الحكومة العامة سابقاً) وإجمالي تكوين رأس المال (إجمالي الاستثمار المحلي سابقاً). والبيانات بالسعر الثابت للعملة المحلية.

الجدول رقم (22) : إجمالي الإنفاق الوطني (% من إجمالي الناتج المحلي)

1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
107.09 58515	109.87 4793	101.49 33435	94.481 94237	98.549 89568	101.35 50594	103.52 29873	102.80 14533	94.184 25123	90.431 28875
1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
99.937 74254	96.875 03871	80.178 88571	85.327 55369	90.125 09869	85.627 11446	85.594 97334	76.868 212	73.108 63869	77.801 80031
2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015		
80.737 83129	100.58 10268	92.977 5665	89.815 80799	91.561 72343	97.190 33841	101.45 19452	103.45 19452		

المصدر : WORLD_DEVELOPMENT_INDICATORS 2016 – ALG

أولاً : تحديد متغيرات النموذج :

تباينت الآراء و وجهات النظر بالنسبة للعلماء و المفكرين و الباحثين حول تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية , و ترجع صعوبة الاتفاق إلى اختلاف التوجهات الفكرية و الإيديولوجية ، فالتنمية عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة و متطورة على كافة المستويات بحيث لها أبعاد اجتماعية و سياسية و تعليمية و صحية و غيرها، و منه كان من الصعب تحديد متغيرات التنمية الاقتصادية التي تشير إلى التنمية بصفة عامة، بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية تعني التنمية الاقتصادية قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق النمو الاقتصادي أي تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي وهي كذلك قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق معدلات نموا للدخل الفردي تفوق معدلات النمو السكاني و ذلك باستبعاد اثر التضخم ، لذا قمنا بحصر بعض المتغيرات الاقتصادية التي تعتبر من أهم مؤشرات التنمية ألا وهي:

• معدل النمو : T_{gdp}

• معدل التضخم : T_{inf}

• معدل البطالة : T_{cho}

• والمتغير المستقل الإنفاق الحكومي DG

وهذا فرض علينا جمع معطيات كمية لهذه المتغيرات وقد تم الاعتماد على مجموعة مختلفة من المعطيات والمصادر من بينها بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات وكذا الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وكذلك البنك الدولي لسنوات (1980-2015) ، وأخذنا سنة 1980 كسنة أساس .

ويتم تقدير النموذج باستعمال طريقة سببية غرانجر واستعمال برنامج Eviews ، نقوم بدراسة تأثير الإنفاق الحكومي (DG) على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر المذكورة سابقا .

1-1- تطبيق سببية غرانجر على المتغيرات المقترحة :

القرار	إحصائية فيشر المحسوبة	المتغيرات
يسبب الإنفاق الحكومي في معدل النمو الاقتصادي	3.5	معدل النمو Tgdp
يسبب الإنفاق الحكومي في معدل التضخم	3.75	معدل التضخم Tinf
يسبب الإنفاق الحكومي في معدلات البطالة	3.33	معدل البطالة Tcho

يتبين من الجدول حسب سببية غرانجر أن الإنفاق الحكومي يتسبب في المتغيرات المقترحة لمؤشرات التنمية

الاقتصادية لأن إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من إحصائية فيشر المحدولة : $F=3.23$

1-2- دراسة استقرارية المتغيرات (السلاسل):

يجب دراسة خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات المستعملة في التقدير قبل القيام بأي عملية تقدير

بجري تحليلا على السلاسل الزمنية الأحادية، بحيث نقوم بالتأكد من استقرارها من عدم استقرارها وذلك

من خلال تحديد درجة تكاملها، ونستعمل في ذل الأدوات المعروفة سابقا وهذا مثل دالة الارتباط الذاتي

المقدرة ودالة الارتباط الجزئية المقدرة، كما نستعمل خصوصا اختبارات الجذور الأحادية.

ثانيا : تطبيق اختبارات الجذور الأحادية على متغيرات النموذج:

طول المتباطئات في الحالات يتحدد بمعيار اكيكا (AIC) *Akaika information criterion*

أو بمعيار شوارتز (SBC) *Schwartz Bayesian criterion* :

• متغيرة الإنفاق الحكومي *DG*

اختبار ديكي فولر المطور ADF على سلسلة *DDG*

ADF Test Statistic	-4.371471	1% Critical Value*	-4.2165	
		5% Critical Value	-3.5312	
		10% Critical Value	-3.1968	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DG,2)				
Method: Least Squares				
Date: 10/31/17 Time: 17:31				
Sample(adjusted): 1988 2015				
Included observations: 28 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DG(-1))	-1.109639	0.253837	-4.371471	0.0001
D(DG(-1),2)	0.088319	0.182586	0.483714	0.6317
C	-0.022194	0.037836	-0.586581	0.5614
@TREND(1980)	0.001072	0.001568	0.683861	0.4987
R-squared	0.512678	Mean dependent var	0.001719	
Adjusted R-squared	0.469679	S.D. dependent var	0.144601	
S E of regression	0.105303	Akaike info criterion	-1.564652	
Sum squared resid	0.377016	Schwarz criterion	-1.392274	
Log likelihood	33.72838	F-statistic	11.92303	
Durbin-Watson stat	1.938029	Prob(F-statistic)	0.000017	

من خلال بيانات الشكل أعلاه نلاحظ النتائج التالية:

نقبل الفرضية $(H_0: b=0)$ ، أي ان معامل الاتجاه في السلسلة *DDG* تختلف معنويًا عن الصفر

بما أن $prob=0.498 > 0.05$ ، و بالتالي نفرض النموذج من نوع *TS*.

لدينا الإحصائية المحسوبة $t_{\Phi 1cal} = -4.371471$ أكبر بالقيمة المطلقة من الإحصائية الجدولة

$t_{\Phi 1cal} = -3.53$ عند مستوى معنوية 5%، ومنه نفرض وجود جذر أحادي من السلسلة

DDG، ومنه السلسلة مستقرة، و السلسلة *DDG* متكاملة من الدرجة الأولى.

• متغيرة معدلات النمو الاقتصادي TGDP

اختبار ديكي فولر المطور ADF على السلسلة DGDP

ADF Test Statistic	-6.147544	1% Critical Value*	-4.2242	
		5% Critical Value	-3.5348	
		10% Critical Value	-3.1988	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(TGDP,2)				
Method: Least Squares				
Date: 10/31/17 Time: 18:24				
Sample(adjusted): 1988 2015				
Included observations: 28 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TGDP(-1))	-1.943108	0.316079	-6.147544	0.0000
D(TGDP(-1),2)	0.454268	0.188616	2.408426	0.0220
D(TGDP(-2),2)	0.164657	0.078168	2.106453	0.0431
C	-0.965058	1.004753	-0.960493	0.3440
@TREND(1980)	0.032471	0.040488	0.801993	0.4285
R-squared	0.858422	Mean dependent var	0.686757	
Adjusted R-squared	0.840725	S.D. dependent var	6.385608	
S.E. of regression	2.548451	Akaike info criterion	4.833937	
Sum squared resid	207.8272	Schwarz criterion	5.051628	
Log likelihood	-84.42783	F-statistic	48.50600	
Durbin-Watson stat	1.945978	Prob(F-statistic)	0.000000	

من خلال بيانات الشكل أعلاه نلاحظ النتائج التالية:

نقبل الفرضية $(H_0: b=0)$ ، أي أن معامل الاتجاه في السلسلة DGDP تختلف معنويًا عن

الصفر بما أن $prob=0.428 > 0.05$ ، و بالتالي نرفض النموذج من نوع TS.

لدينا الإحصائية المحسوبة $t_{\Phi 1cal} = -6.147$ أكبر بالقيمة المطلقة من الإحصائية الجدولة

$t_{\Phi 1cal} = -3.53$ عند مستوى معنوية 5% ، ومنه نفرض وجود جذر أحادي من السلسلة

DGDP ، ومنه السلسلة مستقرة ، و السلسلة DGDP متكاملة من الدرجة الأولى .

• متغيرة معدلات البطالة TCHO

• اختبار ديكي فولر المطور ADF على السلسلة DCHO

ADF Test Statistic	-3.651868	1% Critical Value*	-4.2324	
		5% Critical Value	-3.5386	
		10% Critical Value	-3.2009	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(CHO)				
Method: Least Squares				
Date: 10/31/17 Time: 18:29				
Sample(adjusted): 1988 2015				
Included observations: 28 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
(-1)	-0.561589	0.248573	-2.259248	0.0316
D(CHO(-1))	-0.400984	0.253871	-1.579480	0.1251
D(CHO(-2))	-0.348071	0.266896	-1.304146	0.2024
D(CHO(-3))	0.697458	0.270100	2.582219	0.0151
D(CHO(-4))	0.397029	0.288528	1.376050	0.1793
C	0.028442	0.017695	1.607354	0.1188
@TREND(1980)	0.000666	0.000639	1.041280	0.3063
R-squared	0.771833	Mean dependent var	-0.000278	
Adjusted R-squared	0.724626	S.D. dependent var	0.066560	
S.E. of regression	0.034928	Akaike info criterion	-3.698374	
Sum squared resid	0.035380	Schwarz criterion	-3.390467	
Log likelihood	73.57073	F-statistic	16.34995	
Durbin-Watson stat	2.003368	Prob(F-statistic)	0.000000	

من خلال بيانات الشكل أعلاه نلاحظ النتائج التالية:

نقبل الفرضية $(H_0: b=0)$ ، أي أن معامل الاتجاه في السلسلة DCHO تختلف معنويًا عن

الصفر بما أن $prob=0.30 > 0.05$ ، و بالتالي نفرض النموذج من نوع TS .

لدينا الإحصائية المحسوبة $t_{\Phi 1cal} = -3.651868$ أكبر بالقيمة المطلقة من الإحصائية الجدولة

$t_{\Phi 1cal} = -3.53$ عند مستوى معنوية 5%، ومنه نفرض وجود جذر أحادي من السلسلة

DCHO، ومنه السلسلة مستقرة، و السلسلة DCHO متكاملة من الدرجة الأولى .

• متغيرة معدلات التضخم TINF

• اختبار ديكي فولر المطور ADF على السلسلة TINF

ADF Test Statistic	6.861618	1% Critical Value*	-4.2242	
		5% Critical Value	-3.5348	
		10% Critical Value	-3.1988	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(TINF)				
Method: Least Squares				
Date: 10/31/17 Time: 18:20				
Sample(adjusted): 1988 2015				
Included observations: 28 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic Prob.	
TINF(-1)	0.269650	0.039298	6.861618	0.0000
D(TINF(-1))	-0.229425	0.119301	-1.923073	0.0637
D(TINF(-2))	0.983708	0.145272	6.771502	0.0000
D(TINF(-3))	-2.023339	0.252161	-8.023999	0.0000
C	-4630.844	4513.021	-1.026107	0.3128
@TREND(1980)	394.1737	256.4868	1.536819	0.1345
R-squared	0.896660	Mean dependent var	10804.43	
Adjusted R-squared	0.879992	S.D. dependent var	27468.15	
S.E. of regression	9515.562	Akaike info criterion	21.30664	
Sum squared resid	2.81E+09	Schwarz criterion	21.56787	
Log likelihood	-388.1728	F-statistic	53.79601	
Durbin-Watson stat	2.134949	Prob(F-statistic)	0.000000	

من خلال بيانات الشكل أعلاه نلاحظ النتائج التالية:

اختبار الفرضية $(H_0: b=0)$ ،.

لدينا الإحصائية المحسوبة $t_{\Phi 1cal} = 6.86$ أكبر بالقيمة المطلقة من الإحصائية الجدولة

$t_{\Phi 1cal} = - 3.53$ عند مستوى معنوية 5% ، ومنه نفرض وجود جذر أحادي من السلسلة

، ومنه السلسلة مستقرة ، و السلسلة DINF متكاملة من الدرجة الصفر .

من النتائج السابقة يتضح لنا وجود جذر أحادي في السلاسل ومنه السلاسل مستقرة وهي ليست

متكاملة من نفس الدرجة :

- DDG سلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى
- DGDP سلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى
- DCHO سلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى
- DINF سلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة صفر

2-1- اختبار علاقة التكامل المتزامن بين المتغيرات:

بعد أن قمنا في السابق بدراسة خصائص السلاسل الزمنية واستخلصنا أن كل من السلاسل الأربع DDG

، DGDP ، DCHO ، DINF ، كلها مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى الا سلسلة التضخم

DINF مستقرة ومتكاملة من الدرجة صفر . وهكذا نستطيع القول أن اختبار إمكانية وجود مسار مشترك

بين المتغيرات لا يكون إلا بين المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة ، والتي تنمو بنفس وتيرة الاتجاه على المدى

الطويل ، والتي تقوم بتطبيق طريقة المرحلتين لأنجل وغرنجر، وعليه وحسب المعطيات التي هي لدينا فإنه لا يوجد

مجال للتكامل المشترك (المتزامن) بين هذه المتغيرات كون أن تكاملها ليس من نفس الدرجة.

ثالثا : تقدير نموذج أشعة الانحدار الذاتي

بعد قيامنا باختبار أهم المتغيرات المشيرة للتنمية التي تتأثر بتغيرات الانفاق الحكومي، ودرسنا خصائصها (استقرارها) وتوصلنا إلى أنها ليست متكاملة من نفس الدرجة، وبالتالي فهي ليست علاقة تكامل متزامن (Cointegration)، نقوم في هذه المرحلة بتطبيق تقنية شعاع الانحدار الذاتي (VAR) لتقدير الانفاق الحكومي وتأثيره على متغيرات التنمية الاقتصادية في الجزائر.

3-1- تقدير النموذج:

وقبل القيام بعملية التقدير يجب اجتياز درجة التأخير p ، باستعمال برنامج Eviews وبعد تطبيق عدة درجات تأخير وذل بالاعتماد على معياري Aic و Sc وبالإضافة إلى هذا معيار Log- Likelihood، وهذا لعدة قيم ل : (P) فكانت النتائج والتي نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم: 23 تحديد درجة التأخير p

Log- Likelihood	Sc	Aic	درجة التأخير p
-473.0186	25.49537	24.65093	1
-428.5049	25.35636	23.82076	2
-370.3854	24.47172	22.23081	3
-348.6586	25.48269	22.52209	4

المصدر : من إعداد الطالب بالاستعانة ببرنامج Eviews

من خلال القيم في الجدول أعلاه فإننا نأخذ درجة التأخر والتي تقابل وتوافق أصغر قيمة لكل من Aic و Sc ، بالإضافة إلى أعلى قيمة التي توافق ل Log- Likelihood ، في هذه الحالة وجدنا تباينا بين Aic و Sc مع المعقولية في Log- Likelihood .

3-2- دوال الاستجابة وتحليل التباين:

لقد تعرضنا في تحليلنا لنماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) إلى معرفة ظاهرة دوال الاستجابة حيث تمثلت هذه الدراسة في تطبيق مجموعة من الصدمات الهيكلية وهذا على النموذج وعند ملاحظة النتائج وكذا تحلي الأشكال البيانية (دوال الاستجابة للصدمات)

المعادلة الأولى: معادلة الانفاق الحكومي :

$$DG = 0.64 + 0.8DG(-1) - 3.39eTINF(-1)$$

(2.51) (10.91) (-2.69)

(.) : إحصائية ستودنت المحسوبة

$R^2 = 0.81$ F-stat = 81.53 $\bar{R}^2 = 0.80$ n = 40 SSR = 0.30
DW = 2.06

التفسير

اقتصاديا : نلاحظ من المعادلة المقدرة أعلاه أن الانفاق الحكومي المستقل يقدر ب0.64 وهو موجب ولا يتعارض مع النظرية الاقتصادية كما نجد أن الانفاق الحكومي تربطه علاقة طردية بإنفاق الفترة السابقة بالإضافة إلى هذا فإن الانفاق الحكومي تربطه علاقة عكسية مع معدلات التضخم للفترات السابقة.

إحصائيا: أما بالنسبة للتفسير الإحصائي، فإن معامل التحديد $R^2=0.81$ أي أن المتغيرات الشارحة تفسر

الانفاق الحكومي بنسبة 81% وهي نسبة معتبرة.

اختبار ستودنت " t " :

Prob C1= 0.162 وهي أقل من مستوى الدلالة عند 5% ، وهذا ما يستلزم ويؤدي إلى قبول الفرضية H1

المعلمة هنا ذات دلالة معنوية .

Prob C₂ = 0.00 وهي أقل من مستوى الدلالة عند 5% ، وهذا ما يستلزم ويؤدي إلى قبول الفرضية H₁ المعلمة هنا ذات دلالة معنوية .

Prob C₃ = 0.01 وهي أقل من مستوى الدلالة عند 5% ، وهذا ما يستلزم ويؤدي إلى قبول الفرضية H₁ المعلمة هنا ذات دلالة معنوية .

نستخلص أن كل المعلمات مقبولة إحصائيا حسب اختبار ستودنت.

اختبار فيشر F:

لدينا قيمة F_C = 81.53 المحسوبة أكبر من قيمة فيشر الجدولة عند مستوى الدلالة عند 5% المقدرة F_t = 7.31 وعليه نرفض الفرضية H₀ ونقبل البديلة H₁ معلمات معنوية وهذا بصفة مجمعة.

بالإضافة فإن قيمة DW = 2.06 وهي أكبر من معامل التحديد R² وهذا ما يستلزم برفض احتمال أن يكون الانحدار زائفا.

المعادلة الثانية: معادلة النمو الاقتصادي :

$$TGDP = -28.58 + 27.5DG(-1) - 42.8DG(-2) + 25.6DG(-3) \\ (-7.49) (4.13) (-3.66) (3.79) \\ -45.4INF(-3) + 1.22e INF(-2) - 0.9CHO(-1) \\ (-6.68) (4.43) (-31.31)$$

(.) : إحصائية ستودنت المحسوبة

$$R^2=0.67 \quad F\text{-stat}=10.78 \quad \bar{R}^2=0.61 \quad n=38 \quad SSR=353.52 \quad DW=1.79$$

التفسير

اقتصاديا : من خلال ملاحظتنا للمعادلة المقدرة للنمو الاقتصادي يتضح لنا أن العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي علاقة طردية للتأخيرين الأول والثالث أي كلما تغير معدل الانفاق الحكومي للتأخير الأول Ln27 = 3.31 يتغير النمو الاقتصادي بوحدة واحدة بالزيادة ، إضافة إلى وجود علاقة طردية بين النمو و التضخم .

إحصائيا : أما بالنسبة للتفسير الإحصائي، فإن معامل التحديد $R^2 = 0.67$ أي أن المتغيرات الشارحة ، مقبول عموما.

اختبار ستودنت " t " :

فقد أثبتت معنوية كل المعامل عند مستوى 1% و 5% ، وبالتالي قبول الفرضية الثانية أي أن كل المعلمات مقبولة إحصائيا حسب اختبار ستودنت.

اختبار فيشر F:

لدينا قيمة $F_C = 10.78$ المحسوبة أكبر من قيمة فيشر الجدولة عند مستوى الدلالة عند 5% المقدرة $F_t = 7.31$ وعليه نرفض الفرضية H_0 ونقبل البديلة H_1 معلمات معنوية وهذا بصفة مجمعة.

بالإضافة فإن قيمة $DW = 1.79$ وهي أكبر من معامل التحديد R^2 وهذا ما يستلزم برفض احتمال أن يكون الانحدار زائفا .

المعادلة الثالثة : معادلة التضخم:

$$INF = -95837.87 + 25792.9DG(-2) + 0.80TINF(-1) + 0.42TINF(-2) - 0.30TINF(-3) + 84364.3CHO(-2) + 0.9GDP(-1)$$

(-2.97) (2.74) (6.03) (17.19)
(-3.64) (3.43) (9.56)

(.) : إحصائية ستودنت المحسوبة

$$R^2 = 0.99 \quad F-stat = 1155.12 \quad \bar{R}^2 = 0.99 \quad n = 38 \quad SSR = 1.26e$$

$$DW = 1.76$$

التفسير

اقتصاديا : من خلال ملاحظتنا للمعادلة المقدرة التضخم يتضح لنا أن العلاقة بين الانفاق الحكومي و التضخم علاقة عكسية للتأخير الثاني أي كلما تغير معدل الانفاق الحكومي سيؤثر في معدلات التضخم بعد

سنتين ، كلما تغير الانفاق الحكومي بـ 10.15 يرتفع معدل التضخم بوحدة واحدة إضافة إلى وجود علاقة طردية بين النمو و التضخم .

إحصائيا : أما بالنسبة للتفسير الإحصائي، فإن معامل التحديد $R^2 = 0.99$ أي أن المتغيرات الشارحة نسبة معتبرة .

اختبار ستودنت " t "

فقد أثبتت معنوية كل المعالم عند مستوى 5% ، وبالتالي قبول الفرضية الثانية أي أن كل المعلمات مقبولة إحصائيا حسب اختبار ستودنت.

اختبار فيشر F:

لدينا قيمة $F_C = 1155.12$ المحسوبة أكبر من قيمة فيشر الجدولة عند مستوى الدلالة عند 5% المقدرة $F_t = 7.31$ وعليه نرفض الفرضية H_0 ونقبل البديلة H_1 معلمات معنوية وهذا بصفة مجمعة.

بالإضافة فإن قيمة $DW = 1.76$ وهي أكبر من معامل التحديد R^2 وهذا ما يستلزم برفض احتمال أن يكون الانحدار زائفا .

لمعادلة الرابعة: معادلة البطالة :

$$CHO = -0.006DG(-3) - 1.03eTINF(-2) + 9.08eTINF(-3) \\ + 0.4CHO(-1) + 0.2CHO(-2) + 0.2CHO(-3)$$

(-0.32)
(-7.01)
(6.77)
(5.40)
(3.33)
(4.27)

(.): إحصائية ستودنت المحسوبة

$$R^2 = 0.82 \quad \bar{R}^2 = 0.79 \quad n = 38 \quad SSR = 0.009 \quad DW = 0.90$$

التفسير

اقتصاديا : من خلال ملاحظتنا للمعادلة المقدرة لمعدلات البطالة يتضح لنا أن العلاقة بين الانفاق الحكومي

معدل البطالة علاقة عكسية للتأخير الثالث أي كلما تغير معدل الانفاق الحكومي للتأخير الثالث بالزيادة تتغير

معدلات البطالة بوحدة واحدة بالنقصان ، إضافة إلى وجود علاقة عكسية بين البطالة و التضخم .

إحصائيا : أما بالنسبة للتفسير الإحصائي، فإن معامل التحديد $R^2 = 0.82$ أي أن المتغيرات الشارحة نسبتها

معتبرة جدا.

اختبار ستودنت " t " :

فقد أثبتت معنوية كل المعالم عند مستوى 5% ، وبالتالي قبول الفرضية الثانية أي أن كل المعلمات مقبولة

إحصائيا حسب اختبار ستودنت.

بالإضافة فإن قيمة $DW = 0.90$ وهي أكبر من معامل التحديد R^2 وهذا ما يستلزم برفض التمال أن يكون

الانحدار زائفا .

خلاصة الفصل الرابع:

قمنا في هذا الفصل باستخدام النموذج الأول:

خاص بدراسة العلاقة وأثر مدى مساهمة بعض سياسات تمويل الاستثمارات في الجزائر على التنمية الاقتصادية (1988-2015). هذا النموذج الذي تم صياغته بالاعتماد على الفرضية التي تنص على: "تؤدي سياسات تمويل الاستثمارات إلى ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية في الجزائر" وتم الاعتماد على تقدير أثر سياسات التمويل والتنمية الاقتصادية على الأسلوب الوصفي من خلال المفاهيم للمتغيرات، إضافة إلى الأسلوب القياسي باستخدام معادلة الانحدار المتعدد، حيث تم تقديرها باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. وقد توصلت الدراسة من خلال نتائج الإطار النظري بعد استعراض النظريات والدراسات إلى أن سياسات التمويل تؤثر على مستوى التنمية، وجاء الإطار التحليلي ليتناول سياسات التمويل وبعض المؤشرات وتم التوصل إلى أن مؤشرات التنمية تتطور مع زيادة التمويل بكل أنواعه، واتضح أن كل المتغيرات المؤشرة في الجزائر بدأت بالتزايد، أي أن هناك علاقة ارتباط موجبة وطردية بين التنمية الاقتصادية (DEV) والمتغيرات المستقلة وفي تزايد مستمر، باستثناء السياسة النقدية (M) كانت العلاقة متذبذبة لم تكن تسهم كثيرا بالتنمية الاقتصادية (DEV)، في فترة العشرية السوداء وربما يعود ذلك إلى ضرورة إحداث الإبطاء الزمني للبيانات الذي لم يمكن إجرائه بسبب قلة المشاهدات، ولكون نتائج النموذج القياسي أكثر دقة؛ نظراً لإخضاعها لعدة اختبارات والتأكد من سكون السلاسل الزمنية، والتأكد كذلك من خلو النموذج القياسي من أي مشاكل، فإنه تم رفض الفرضية التي استندت عليها هذه الدراسة.

في النموذج الثاني:

قمنا بمحصر أهم المتغيرات المحددة للتنمية و قمنا باختبار استقرارية المتغيرات، ومن ثم العمل على تقدير النماذج حيث قمنا بتطبيق تقنية أشعة الانحدار الذاتي على معطيات الدراسة فكانت النتائج مقبولة إحصائياً واقتصادياً وكمياً كما رأينا سابقاً.

فمن خلال هذا المبحث نستطيع الحكم على الاقتصاد الجزائري بحيث يظهر لنا بان الانفاق الحكومي يساهم بشك كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، ويساهم في تمويلها وهذا ما استخلصناه بدراستنا للعلاقة بينه وبين المتغيرات الخاصة بالتنمية الاقتصادية فوجدنا أن له تأثيراً على كل من معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم و معدلات البطالة .

هدفنا الرئيسي كان الوصول إلى نمذجة قياسية للإنفاق الحكومي في الجزائر وعلاقته بمتغيرات التنمية الاقتصادية كظاهرة اقتصادية وفعالة أساسية بالمتغيرات الأخرى، أو الفعاليات الاقتصادية الأساسية الأخرى وهذا كالنمو الاقتصادي و التضخم و البطالة وغيرها والتي بدورها تكون جانب من جوانب الاقتصاد الوطني.

الخاتمة العامة

عاجلنا من خلال دراستنا هذه موضوع سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988-2015) ، وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الإلمام بمختلف جوانبها، ولتحقيق هدف الدراسة قمنا بتقسيم الدراسة إلى أربعة فصول.

في الفصل الأول استعرضنا مختلف المفاهيم الأساسية حول الاستثمار، والنظريات المفسرة له عبر العصور والأزمنة، باعتبارها الحجر الأساس لدراسته وتطوره. أصبح من الواضح الآن، أن الاستثمار يعتبر كأحد المتغيرات الاقتصادية الكبرى، له بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية. وهو متغير خطير إذا لم يحسن استخدامه على أحسن وجه، باعتباره مرتبط أشد الارتباط بالدخل القومي، عن طريق الادخار الذي يعتبر مصدرا مهما له، وعن طريق الإنتاج باعتباره مؤثرا فيه، ويمثل من الناحية البنوية الجانب الأكثر أهمية في تراكم رأس المال.

وبتحديد معنى الاستثمار، كعنصر رئيسي في التراكم، يستمد مصدر حركته من الفائض الاقتصادي، ويأخذ في سير عمله أشكال توزيع متعددة، وهي المشكلة الكبيرة في السياسة الاقتصادية، التي تعتبر أساسية في التنمية الاقتصادية.

وما يمكن استنتاجه أيضا من هذا الفصل، أن الهدف العام من الاستثمار يختلف من وجهة نظر النظريات الاقتصادية الوضعية، عن مفهومه في الاقتصاد الإسلامي حيث أن النظريات الوضعية تحدد هدف الاستثمار، على أساس تعظيم الأرباح بأقصى قدر ممكن. أما

الخاتمة العامة

الاستثمار في الإسلام لا يهمل تعظيم الأرباح، ولكنه لا يجعل هذه الأرباح هدفا أساسيا، وإنما ينظر إلى هذه الأرباح كوسيلة لتحقيق هدف أسمى هو مصلحة الجماعة الإسلامية، وتحقيق التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، والتي تحقق منفعة الجميع.

وفي الفصل الثاني استعرضنا التمويل في مؤسسة اقتصادية ووجدنا أنه من القرارات الهامة والإستراتيجية، سواء تعلق الأمر بحجم الأموال أو مصدر الحصول عليها، فالتمويل عصب كل من عمليتي التجهيز والاستغلال في المؤسسة ولا غنى عنه لاستمرارية النشاط، وتختلف مصادر التمويل، فمنها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، ويتحدد خيار المؤسسة التمويلي في مجال اختبار مصدر التمويل تبعا لعدة عوامل، أهمها تكلفة المال أو المصدر الذي يتم اللجوء إليه، وللتمويل أساليبه وهي تلك التشكيلة من الأموال التي تحصل عليها المؤسسة بهدف تمويل استثماراتها، أي تتضمن جميع العناصر التي يتكون منها جانب الخصوم، سواء أكانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، فالهدف الأساسي من التعرف على أنواع الأموال المتاحة وتحديد الخصائص المميزة لكل منها هو إمكانية المفاضلة والاختيار من بينها بأحسن الشروط والوصول إلى الهيكل التمويلي الذي يتحقق معه الهدف الأساسي للإدارة المالية وهو تعظيم قيمة المشروع. ولعل بجانب هذا كله يوجد بالمقابل لها بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، أدوات التمويل تعتمد عليها تلك المؤسسات وهذه الأدوات هي البنوك وشركات التأمين والبورصات، وهي ذات أهمية كبرى في التمويل لما لها من قدرة على تجميع الأموال الضخمة وتحكمها في المشروعات، والتمويل لا يخلو مطلقا من المخاطر والتي لا يمكن التنبؤ

الخاتمة العامة

ثم أهمية

بج

إلى مجموعتين، مخاطر

محددات

في

ولم

ومخاطر

الخبرة

في

مخاطر

الخبرة،

وغيرها.

ومخاطر

وانخفاض

في

وفي الفصل الثالث

بجم

إلى

الاقتصاد الوطني

يحقق

الهيكل

باتخاذها

,

لفترة

وغير

أهمية كبيرة في تقليص

التي

مجموعة

الخاتمة العامة

المصري يعتبر

في ظل

و في الفصل الأخير الاستثمارات وكيفية تأثيرها على التنمية

الاقتصادية في الجزائر، ولاسيما في مرحلة

ية والتوجه نحو اقتصاد السوق

:

* بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية 1986 إلى

الاقتصادية، وركود الاقتصاد الوطني. لم تجد الدولة حلا إلا إلى اللجوء إلى صندوق النقد

الدولي لطلب قروض ومساعدات، فاشتراط عليها إدخال إصلاحات عميقة تتمثل في

الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، كانت نتيجة لضغوطات خارجية أكثر منها داخلية.

* كان من نتائج سياسة الاستثمارات، تركيز المشاريع الاستثمارية في ا

وفي ولايات الوسط الشمالية خصوصا. وإهمال الاستثمار في بعض الولايات والمناطق المحرومة

. مما يدل على عدم توفر مناخ الاستثمار الملائم في هذه

المناطق والولايات، وهذا يشير إلى عدم التوازن الجهوي بين المناطق.

الخاتمة العامة

* حظ في مرحلة الإصلاحات، أن الاستثمار في قطاع الفلاحة لم يحظ سوى على 3 % من مجموع حجم الاستثمارات، وهي نسبة ضئيلة مقارنة مع حجم الاستثمار في قطاع يدل على أننا نبقى دائما في تبعية غذائية للخارج.

* إن الاستثمارات في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، لم تلعب دورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات، ولم تلعب دورها الفعال في امتصاص البطالة إلا بنسبة ضئيلة. المحروقات، ليأخذ نصيب الأسد خاصة من الاستثمار الأجنبي المباشر

* إن الاستثمارات في الجزائر، تعاني من عدة معوقات ومشاكل يمكن أن نقول أنها إدارية... إلخ، ينبغي القضاء عليها حتى يمكن النهوض وتدعيم

الاستثمار المحلي والأجنبي، إلى مستوى التطورات الاقتصادية العالمية.

لجأت الجزائر في بداية التسعينات إلى تمويل المشروعات الاستثمارية بالتوسع في

الإصدار النقدي وطلب القروض الخارجية القصيرة الأجل منها

تصدير يعتمد على سلعة أحادية البنية تتغير أسعارها في الأسواق العالمية .

الإنتاج في أغلب المؤسسات الإنتاجية.

الخاتمة العامة

من هذا المنطلق أضحي لزاما التفكير بمنطق اقتصاد خارج المحروقات والاقتصاد التمويلي فالأول يبين بصفة واضحة الهزات والأضرار التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري و هذا بطبيعة الحال مرجعه سعر البترول الذي يعتبر متغير خارجي، فهو يفلت من رقابة صناع القرار السياسي إضافة إلى تذبذب أسعاره حسب ظروف السوق البترولية العالمية، أما الثاني فيحدد طبيعة المؤسسات التي تأخذ صفة المتعامل الاقتصادي في المجال التمويلي و الطريقة التي يتم

لكن بعد توقيع معاهدة الاتفاق الائتماني و التعديل الهيكلي سنة 1994

صندوق الدولي فرض على البنك المركزي سياسات مالية و نقدية متشددة أدت إلى تخفيض معدل التضخم في الجزائر إلى مستوى جد مقبول ونظرا لتحسن أسعار المحروقات مؤخرا في الأسواق العالمية والسياسية الصارمة لإدارة الطلب أدت إلى تحسين التوازنات المالية الداخلية

ته

2000

القصيرة الأجل،

(الجباية البترولية) كما حقق الاستثمار الأجنبي المباشر)

2001 وخاصة في مجال الاتصالات.

مومية حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال

فترة الدراسة يلاحظ أن مبالغ الاستثمارات في تزايد مستمر مما يدل أن الدولة مازالت

تستثمر لكنها انسحبت من قطاعات كالمحروقات وقلصت حجم الاستثمارات في قطاعات

الخاتمة العامة

أخرى كالصناعات المصنعة، ووجهت استثمارات إلى قطاعات أخرى السكن، التربية و التكوين... الخ أي حدث تغيير في تركيبة الاستثمار.

2- نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

ارتباط تسلسلي بين البواقي في النموذج.

مساهمة

تمويل الاستثمارات في الجزائر (1988-2015).

بالاعتماد على الفرضية التي تنص على: "

إلى ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية في "

يعبر عن العلاقة بين المتغير التابع (DEV)

الاقتصادية، والمتغيرات المفسرة له حيث يتضح معنوية كل من المتغيرات تمويل المشروعات

إلى أن علاقة المتغير المستقل (M)

(DEV) هي علاقة طردية، أي أنه إذا تغير مؤشر

1% يؤدي إلى تغير التنمية الاقتصادية بنسبة 4.2%.

على عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة؛ وذلك

(R²)، كما يشير معامل التحديد (R²)، إلى القوة التفسيرية لكل من

الخاتمة العامة

(FI)

المتغيرات المستقلة وهي (G)

(M) والذي يشير إلى السياسية الاقتصادية، وبذلك فهي تفسر %98. من التغيرات

التي تحدث في المتغير التابع (DEV) %2

تعبّر عن متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج القياسي وهو ما يعبر عنها بالمتغيرات العشوائية

(U).

تشير Prob(F-statistic) والتي تساوي 0.1382 وهي أكبر من 0.05

وتدل ذلك إلى جودة النموذج القياسي ككل، أي أن النموذج القياسي معنوي إحصائياً.

باني بحصر المتغيرات

المتغيرات، ثم الانحدار الذاتي

مجموعة مختلفة لهذه المتغيرات جمع

والوطني

الوطني للتوفير لك البنك الدولي لسنوات (1980-2015)

1980

Eviews

بدراسة تأثير الإنفاق الحكومي (DG) على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر

الخاتمة العامة

بحيث

في

كبير في

المتغيرات

استخلصناه

تأثيراً

إلى الحكومة في الجزائر

إلى

بالمغيرات

بمغيرات

إلى النتائج

الوطني

وغيرها والتي

:

1- تمويل قطاع المحروقات في مجمله خارجي إما في شكل استثمار أجنبي مباشر،

(تمويل ذاتي) للمؤسسة الموجودة في القطاع.

2- تخلي الدولة عن تمويل الصناعات المصنعة، وأصبح تمويلها عن طريق الشراكة أو

تمويل ذاتي.

3- ويلها إلى قطاعات أخرى كالزراعة و الري، السكن، التربية و

الخاتمة العامة

4- المشاريع الاستثمارية العمومية تستعمل أساليب ومصادر جديدة في التمويل

ت في السوق المالية.

5- تحول الاقتصاد من اقتصاد استنادة إلى اقتصاد تمويلي وهذا عن طريق مؤسسات

تمويلية تأخذ صفة متعامل اقتصادي في هذا المجال.

-6

المتراكم منذ سنة 2000 في إطار مخطط دعم و إنعاش الاقتصاد الوطني.

الخاتمة العامة

3- التوصيات والمقترحات:

توصيات حول التمويل في الجزائر :

- 1.
2. في المراجعة.
3. في في
4. في بحث جميع
5. في المالي
6. في
7. يخدم
8. الأولى () في هذه
9. المالي جمهور

الخاتمة العامة

.10

توصيات حول الاستثمار

1. توفير () في
2. إيجاد
- 3.
4. ومحدثة
5. في
6. في البيئة
7. أهمية في وتخفيف
8. عبر أكبر
9. توفير حماية في

الخاتمة العامة

10. المعالم

وفي

توصيات استراتيجيات ومعوقات التنمية

1. تبني

محلّية.

2.

إستراتيجية

الصغيرة

كإستراتيجية

استراتيجيات

3.

نحو

في

4.

بالبحوث

في

لـ

5.

بجميع

في

6.

التعاوني

دوره في

الوطني.

7.

يخدم

في

في

أولا الكتب

1. ابن منظور، لسان العرب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، دون تاريخ، ج11.
2. أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، 1969.
3. أحمد النجار، البنوك الإسلامية، أثرها في تطوير الاقتصاد الوطني، مجلة المسلم المعاصر، بيروت، 1986.
4. أحمد بوراس، تمويل المؤسسات الاقتصادية، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2008 .
5. أحمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار و التمويل في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، .
2003
6. أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي ، التخطيط والتنمية الاقتصادية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن ، الطبعة الأولى 2011 .
7. أحمد ماهر، دليل المدير في التخصصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 .
8. اسما عيل شعباني (مقدمة في اقتصاد التنمية) دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع 1997 .
9. أميرة عبد اللطيف مشهور، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1991.
10. أميرة حسب لله محمد ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2005 .
11. إيهاب محمد يونس ، نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر ، النهضة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، لسنة 2012، العدد 2 .
12. بخراز يعدل فريدة، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000 .

13. برنامج هيئة الأمم المتحدة الإنمائي ، ملامح التنمية البشرية ، بيروت كانون الثاني 1997 . عن مصطفى الأسعد(التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث) المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2000 .
14. بوداجي عبد الرحيم, التنمية الاقتصادية ,دمشق سوريا, 1977 .
15. بول باران: ترجمة أحمد فؤاد بليح، الاقتصاد السياسي للتنمية ، بيروت،, 1971 .
16. بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الاثنين 24 ماي 2010 .
17. البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2014-2015،وزارة المالية القاهرة ، 2014
18. تفسير الطبري: 15/ 245 – 246، ط الحلبي؛ غرائب القران للنيسابوري: 15/ 132
19. التهامي عبد المنعم أحمد، أساسيات في الاستثمار ,مكتبة عين شمس, القاهرة, 1992.
20. جميل أحمد توفيق، سياسات الإدارة المالية ، دار النهضة- بيروت- دون تاريخ.
21. جميل خالد ، أساسيات الاقتصاد الدولي (الطبعة الأولى)، المملكة الأردنية الهاشمية: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014 .
22. جون مينارد كينز، النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة نهاد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1939.
23. جيل برتان، عن ترجمة مقلد علي ,الاستثمار الدولي ,منشورات عويدات ,بيروت ,الطبعة الثانية,1982.
24. الحجازي عبید علی أحمد، مصادر التمويل، دار النهضة ، بيروت، لبنان، سنة 2001.
25. حربي محمد عريقات ، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي ، دار الكرمل ، عمان ، الطبعة الأولى ، 1993.
26. حردان طاهر حيدر، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 1997.

-
27. حريوش حسني و رشيد عبد المعطي، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، 1996.
28. حسن عبد الكريم السلوم ، الأصول النظرية والعملية للمحاسبة الحكومية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ، 2001.
29. حسني علي حريوش و عبد المعطي رضا أرشيد ، الاستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق ، دار النهضة ، مصر ، 1996.
30. حسين بني هاني؛ الأسواق المالية طبيعتها-تنظيمها-أدواتها المشتقة ، الطبعة الأولى ، دار الكندي،الأردن، 2002.
31. حسين حسين شحاتة ، تامين مخاطر رجال الأعمال ، دار الكلمة ، المنصورة - مصر ، ط 1 ، 2000 .
32. حسين عمر، التطور الاقتصادي، دار الفكر العربي، القاهرة.
33. حلاوة، جمال وصالح، علي ، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة. 2010 .
34. حمزة محمود الزبيدي، الاستثمار في الأوراق المالية، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان ؛ الأردن ، 2001 .
35. حميدات محمود ، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1996 .
36. خالد الخطيب ، احمد سامية ،أسس المالية العامة ، دار النشر وائل للنشر ، مصر ، 2003 .
37. خلف بن سليمان النمري، شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، ط 1 ، 2000 .
38. دخيل الشماع ، نقلا عن هاشم رحيم السمورائي في مرجعه ، الإدارة المالية ، منهج تحليلي شامل ، ليبيا ، الجامعة المفتوحة ، ط 2، 1997.

39. دليل الاستثمار في الجزائر ، 2006 .
40. رابع خوي، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008.
41. الراوي خالد وهيب، العمليات المصرفية الخارجية، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
42. رشاد العصار و آخرون، الإدارة و التحليل المالي، دار البركة- الطبعة الأولى، 2001.
43. رفعت عبد الحليم الفاعوري، تجارب عربية في التخصص، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2004 .
44. زرنوح ياسمين، اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2006.
45. زياد رمضان ومحفوظ أحمد جودة ،إدارة البنوك ، دار صفاء ، عمان ، 1995.
46. سيد محمود هوارى ، الاستثمار والتمويل، مكتبة عين شمس، القاهرة، ط1، 1980 .
47. شوقي إسماعيل شحاته ، البنوك الإسلامية ، القاهرة الحديثة للطباعة ، ط1 ، 1977.
48. الصائغ حنا رزوقي ، المحاسبة الحكومية ، دار المعارف ، بغداد، 1981 .
49. صلاح الدين نامق، نظرية التنمية الاقتصادية، القاهرة 1969.
50. طارق الله خان و حبيب أحمد ، إدارة المخاطر ، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب ،جدة السعودية، 2003.
51. طارق طه، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، الحرمين للكمبيوتر، الإسكندرية، 1999 .

52. الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، الطبعة الثانية ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003.
53. الطاهر لطرش ، " تقنيات البنوك " ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 .
54. عبد الحليم كراجه و آخرون ، الإدارة و التحليل المالي ، عمان ، دار الصفاء ، ط1، 2000 .
55. عبد الرحيم شبيبي ، محمد شكوري ، معدل الاستثمار الخاص في الجزائر ، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية ، تقييم واستشراف ، 23-24-25 مارس 2009 ، بيروت.
56. عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، مصر 2003 .
57. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2001 .
58. عبد السلام العبادي، الملكية في الشريعة الإسلامية: طبيعتها، وظيفتها، وقيودها. ج2، مكتبة الأقصى، عمان، الأردن، ط1، 1975م .
59. عبد الغفار حنفي، بورصة الأوراق المالية(الأسهم-السندات-وثائق الاستثمار)،الدار الجامعية ؛ الجديدة،الاسكندرية، 2003 .
60. عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق الإسكندرية :الدار الجامعية، 2000.
61. عبد الله تركي نادر الناهش، البنوك التجارية مفهومها و أهدافها منتديات الحوار، جامعة الملك سعود، 2014 .
62. عبد الله شحاتة خطاب وصالح عبد الرحمن أحمد ، الموازنة العامة والموازنة بالمشاركة مع التطبيق على الموازنة ، جامعة القاهرة ، 2008.

63. عبد الله عبد اللطيف عبد الله ، علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء رؤية التنمية المستقلة ، مجلد البحوث المالية السادس ،وزارة المالية – القاهرة ،2012.
64. عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة و اقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003.
65. عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين العيسى ، " النقود والمصارف والأسواق المالية" ، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-2004.
66. عبد المنعم فوزي ، المحاسبة والمراجعة الحكومية في دولة قطر ، سنة 1972.
67. عبد النعيم محمد مبارك، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية، 1999 ، بدون مكان نشر.
68. عبد الوهاب الأمين ، التنمية الاقتصادية ، دار حافظ للنشر والتوزيع ، 2000.
69. عثمان بابكر أحمد ، تجربة البنوك السودانية في التمويل الزراعي بصيغة السلم المعهد ، الإسلامي للبحوث و التدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية ، ط1،1998.
70. عقيل جاسم عبد الله ، تقييم المشروعات -إطار نظري وتطبيقي ، دار مجدلاوي للنشر ،الطبعة الثانية ، 1999 .
71. علي جدوع الشرفات ، التنمية الاقتصادية في العالم العربي- الواقع- العوائق- ، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى 2010.
72. عمر حسين ، التنمية و التخطيط الاقتصادي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1985 .
73. عمر صخري ، التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 1991 .
74. عمر صقر.العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة،الدار الجامعية، جامعة حلوان، فرع قطر،2002- 2003 .
75. عوف محمود الكفراوي ، البنوك الإسلامية ، مركز الإسكندرية للكتاب ، (1418 – 1998) .

76. عيسى محمد الفارسي ، سليمان سالم الشحومي ، البيئة الملائمة بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، طرابلس، 2006 .
77. غريب الجمال، المصارف وبيوت التمويل الإسلامية، دار الشروق للنشر والتوزيع، جدة، ط 1 .
78. فريد النجار ، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي ،مؤسسة شباب الجامعة ،مصر، 2000 .
79. فورد ستون بوجين، التمويل الإداري، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1993.
80. الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، ط2،الدار الحسينية ، القاهرة ، 1344هـ، ج1.
81. قادري الأزهر ، مبادئ في المحاسبة العامة (وفق المخطط الوطني للمحاسبة). ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.
82. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ؛دراسة تحليلية تقييمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2003.
83. قطب سانو ، الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، دار النفائس، عمان، الأردن، ط1، 2000.
84. قطب مصطفى سانو ، الاستثمار ، أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع ،الأردن ،الطبعة الأولى، 2000 .
85. كرم أنطونيوس ، اقتصاديات التخلف والتنمية، مركز الإنماء القومي، الكويت ، 1980 .
86. كريمة محمد الحسيني ، تزايد عبء الدين العام الداخلي في مصر وسبل مواجهته خلال الفترة (1990-2009) ،مصر المعاصرة ،الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 2010 ، العدد100.
87. لسان العرب ؛ وتاج العروس، مادة: ثمر.

-
88. ماهر محمد غانم ، علم المالية العامة أدواتها الفنية واثارها الاقتصادية ، كلية الاداب - القاهرة - الطبعة الخامسة ، 1996.
89. مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد النقدي ، دار الجامعية ، بيروت ، 1990.
90. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة العادية الثالثة والعشرون، السادسي الأول من سنة 2003، الجزائر.
91. محسن أحمد الخضيرى، البنوك الإسلامية، إترك للنشر و التوزيع، ط 2 ، (1416 - 1995) .
92. محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983 .
93. محمد السيد سرايا ، البنوك التجارية شركات التأمين، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، 2008.
94. محمد الصيرفي، البورصات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007.
95. محمد بلقاسم حسن بهلول، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي ، (مثال الجزائر) المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1990 .
96. محمد بن مكرم الشهير بابن منظور، مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر - الجزء الأول ، دار الفكر ، دمشق ، 1984 ،
97. محمد بوجلال ، البنوك الإسلامية ، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990.
98. محمد توفيق سعودي، الوظائف غير التقليدية للبنك التجاري، الطبعة الأولى، دار الأمين للطباعة، مصر . 2002 ،
99. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية" دراسة نظرية وتطبيقية " ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2000 .

100. محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية(دراسة نظرية و تطبيقية)، كلية التجارة،؛ جامعة الإسكندرية، 2003 .
101. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2006.
102. محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها-نظرياتها-سياساتها، الناشر قسم الاقتصاد ؛كلية التجارة؛جامعة الإسكندرية، 1994 .
103. محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، ط1، 1995 .
104. محمد كمال عطية ، نظم محاسبية في الإسلام ، مؤسسة المعارف بالإسكندرية ، ط2،1989.
105. محمد مطر ، إدارة الاستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 1999.
106. محمود عبد العزيز توني ، أفريقيا بين التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2005.
107. المخطط الوطني للمحاسبة 1975.
108. مدحت القرشي ، التنمية الاقتصادية - نظريات و سياسات وموضوعات ، دار وائل ، ط1، الأردن،2007.
109. مدحت القرشي ،التنمية الاقتصادية " نظريات وسياسات وموضوعات " ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، 2007 .

110. مدحت محمد أبو النصر، إدارة وتنمية الموارد البشرية (الاتجاهات المعاصرة)، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2007.
111. مصطفى حسين و محمد شفيق و أمية بدران ،أبعاد التنمية في الوطن العربي ,دار المستقبل للنشر,عمان،؛ الأردن , 1995 .
112. مصطفى رشيد شيحة، اقتصاديات النقود والمصارف والمال، الإسكندرية، الطبعة السادسة.
113. مصطفى كمال طایل، البنوك الإسلامية، المنهج والتطبيق، جامعة أم درمان 1988.
114. المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل ,دروس في التخطيط الاقتصادي و التنمية, الجزائر , 1979 .
115. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجمع العربي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
116. مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الكويت.
117. منال عبد الله هبة سالم، العجز في الموازنة وآثاره ، جامعة عدن، كلية الاقتصاد الجمهورية اليمنية ، 2011.
118. منذر قحف ، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي ، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية ، ط2 1998.
119. منير إبراهيم هندي، سلسلة الفكر الحديث في مجال الإدارة المالية(2) " الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل " توزيع منشأة المعارف الإسكندرية 1997.
120. الموازنة في 25 سؤال و جواب ، وزارة المالية المصرية ، جانفي 2013.
121. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، التقرير السنوي 2009 .

122. نبيل شاکر، إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الجديدة، جامعة عين شمس، القاهرة، 1998 .
123. النجار سعيد، السياسات المالية و أسواق المال العربية، صندوق النقد العربي للإئتماء الاقتصادي و الاجتماعي، بدون سنة النشر.
124. نصر الدين فضل المولى محمد : المصارف الإسلامية ، دار العلم للطباعة و النشر ، ط1، (1405 – 1985) .
125. نعمة الله نجيب ابراهيم ، أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000 .
126. هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار الصفاء للنشر، جامعة البلقاء التطبيقية، (2005، ط1).
127. هيثم محمد الزغبي ، إدارة و التحليل المالي، دار الفكر عمان الأردن الطبعة الأولى، 2000.
128. هيئة المحاسبة و المراجعة ، معايير المحاسبة و المراجعة و الضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية ، 2000 .
129. وهبة الزحيلي ، الفقه الإسلامي و أدلته ، ج5 ، دار الفكر للطباعة و التوزيع و النشر دمشق ، ط2، 1985.
130. يحيى بن شرف أبو زكريا النووي، شرح النووي على مسلم ، دار السلام ، القاهرة ، 1416 هـ / 1996م.
131. يوسف حامد العالم ، المقاصد العامة للشريعة الإسلامية ، الدار العالمية للكتاب الاسلامي و المعهد العالمي للنشر الاسلامي، الرياض، 2013.

1. بشرير عمران، نمذجة قياسية لتأثير الاستثمار على التنمية الاقتصادية باستعمال أشعة الانحدار الذاتي، رسالة دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، . 2005 .
2. نوال بن لكحل، الأسواق المالية الياتها ودورها في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة بورصة الجزائر- (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير 2000-2001.
3. دريس رشيد، دور الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية في ظل الإصلاحات ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير 1999.
4. دلال فاطمة ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، مذكرة تخرج دكتوراه ، جامعة البليدة ، 2002 .
5. قاسم شاوش لمياء ، " الأسواق المالية الناشئة - حالة الجزائر - " مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية ، جامعة البليدة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، السنة الجامعية 2005/2004 .
6. صابور خيرة ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وحوافزه ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة يحي فارس بالمدينة ، 2007 .

1. إبراهيم بختي ،الانترنت في الجزائر ، مجلة الباحث ، 2002،عدد1 .
2. باسل الحيني ، تمويل المشروعات البترولية في الدول العربية ،مجلة النفط و التعاون العربي ،العدد82 ، 1997.
3. بطاهر علي ، سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا , كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية -جامعة شلف ,العدد الأول,2004 .
4. بعلوج بولعيد ، معوقات الاستثمار في الجزائر ، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا ، العدد 04 .
5. بلعزوز بن علي ,مداني احمد ، دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر ,(دراسة حالة المنطق الحرة بلارة)الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة -14 والمتوسطة , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير - جامعة سطيف، 2006.
6. بوهزة محمد ,بن سديرة عمر ، الاستثمار الأجنبي المباشر كإستراتيجية للتنمية المستدامة" حالة الجزائر , " الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ,جامعة سطيف ,الجزء الأول 2008.
7. جمال لعامرة، راييس حدة، تحديات السوق المالي الإسلامي، الملتقى الدولي حول "سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات "دراسة حالة الجزائر والدول النامية، بسكرة 22نوفمبر - 2006 .
8. حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر -تعارف و قضايا ,مجلة جسر التنمية . المعهد العربي للتخطيط , العدد , 32 الكويت2004 .

9. زغيب شهر زاد, الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع و آفاق ,مجلة العلوم ,الإنسانية ,جامعة محمد خيضر ,العدد , 08 بسكرة, 2005.
10. زين منصوري ، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، العدد الثاني ، جامعة شلف،الجزائر،2005.
11. سعيد بن حسين بن علي المقرني، الاستثمار قصير الأجل في البنوك الإسلامية ، مجلة المحاسب العربي،الكويت، 2015 .
12. سعيدي وصاف ، فويدري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر: بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة سطيف 01، العدد 8 لسنة 2008 .
13. شريط عابد ، أسماء بن طراد ، آليات تهيئة مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية،العددان 72-73، 2016 .
14. صالح أحمد شعبان ، أسباب وصور عجز الموازنة العامة، مجلة 26 سبتمبر، التوجيه المعنوي للقوات المسلحة اليمنية،العدد 1643، 2012.
15. صالح مفتاح ، دلال بن سمينة ، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية ، دراسة حالة الجزائر ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان 43-44 ، 2008.
16. صالح ناجية ، أثر برنامج الانعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي 2014/2001،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الموسوم تقييم اثار برنامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة، 2014/2001، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف ، 11-12مارس2013.

17. عاطف محمد عبيد ، التنمية البشرية ركيزة أساسية لنجاح البرامج الهيكلية للإصلاح الاقتصادي ، مجلة

الوحدة الاقتصادية العربية ، القاهرة ، 1992 ، العدد 10.

18. عبد الجبار حمد عبيد السبهاني: عدالة التوزيع والكفاءة الاقتصادية في النظم الوضعية والإسلام، مجلة

الشرعية والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد الرابع عشر، 1421هـ-2001م .

19. على همال ، فاطمة ، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة

الاورومتوسطية مجلة الاقتصاد والمناجحات ، الجزائر ، العدد 04 ، 2005 .

20. قلش عبد الله، بدائل تمويل المؤسسة في ظل العولمة المالية، مجلة علوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد 02

،جانفي 2007 .

21. قويدري محمد ,فرحي محمد، أهمية الاستثمار العربية البينية في تعزيز التكامل العربي ,الملتقى العلمي

الدولي " التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية - الأوروبية , " كلية العلوم

الاقتصادية و علوم التسيير -جامعة - سطيف 8 ، 2004.

22. قويدري محمد، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ,ملتقى الدولي

حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جامعة الشلف الدول العربية ، 2006.

23. محبوب بن حمودة ، اسماعيل بن قانة ، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي ومجلة

الباحث ، 2009، العدد5 .

24. محبوب بن حمودة ، إسماعيل بن قانة ، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي ، مجلة

المباحث ، العدد 05 ، 2007.

25. محمد مسعي ، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو " ، مجلة الباحث ، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي . مرياح - ورقلة- ، العدد 10 سنة 2012 .

26. مردادي كمال ، الاستثمار الأجنبي المباشر وعملية الخوصصة في الدول المتخلفة، الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية -الأوروبية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة سطيف ، 2004 .
27. مشتاق باركر ، الاستثمار المباشر و تجربة الشرق الأوسط المجلة الاقتصادية، العدد ، 09 . مركز النشر الاقتصادي، الرياض، 1990.
28. مصطفى باكر، تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر ،برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء 28 . يناير - بمصر 24 ، 2004.
29. مؤسسة التمويل الدولية ، الاستثمار الأجنبي المباشر الدروس المستفادة من الخبرات . العلمية ، صندوق النقد الدولي ، رقم 5 واشنطن ، سبتمبر 1997.
30. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في . الدول العربية ، الكويت ، 1997.
31. وصاف سعيدي ، قويدري محمد ، واقع الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير - جامعة سطيف ، العدد 8 ، 2008 .

القوانين و المراسيم :

1. القانون 90-10 والصادر في 14 أبريل 1990 المتعلق للنقد والقرض ، الجريدة الرسمية ، العدد 196 .
2. قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمار ، الجريدة الرسمية رقم 180 .
3. قانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمارات ، الجريدة الرسمية رقم 1993/63.

-
4. المرسوم التشريعي رقم 08-93 المؤرخ في 25 أفريل 1993. المعدل والمتمم للأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن للقانون التجاري الجريدة الرسمية ، العدد 27 ، الصادر بتاريخ 25 أفريل 1993 .
5. المرسوم التشريعي رقم 10-93 المؤرخ في 23 ماي 1993 ، الجريدة الرسمية ، العدد 34 ، الصادر بتاريخ 23 ماي 1993 .
6. المرسوم التشريعي رقم 12-93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار ، الجريدة الرسمية ، العدد 64 .
7. المرسوم التنفيذي رقم 01 - 281 المؤرخ في 24 ديسمبر 2001 المتعلق بتنظيم وهيكلية المجلس الوطني للاستثمار المادة 04.
8. مشروع التقرير حول إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية: عناصر من أجل فتح نقاش اجتماعي ، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، الدورة السادسة عشر، نوفمبر 2000 .
9. الأمر 01-03 المؤرخ في 20 آوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية ، العدد 2001/47 .

Les ouvrages

1. A.Smith: recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations, Gallimard, Paris, 1976.
2. Benjamin Rosner, « The impact of financial development on poverty in developing countries », UCL undergraduate journal of economic, Winter 2010, Vol 1, ISSUE 2.
3. Bourdonnais .R., Econométrie, Duno , Paris, 2 ème édition, 1998.
4. Boyd, Derick W. Arthur Lewis's Theory of Economic Growth: a Review with 50 Years of Foresight, 2007 Available at:
http://ccmf-uwi.org/files/publications/misc/derick_boyd/TheoryofEconomicGrowth.pdf
5. Chilcote, Ronald (1974), Dependency: A Critical Synthesis of Literature, Latin American Perspectives, 1 (1): 4-29.
6. Clement Emmanuelle J.M Germain , VAR et prévisions conjoncturels, Annalys d'économie et destatistique N0 32.1993 .
7. COSOB , Guide de la bourse et des opérations boursiers , la bourse d`alger , collection guides plus , 1996.
8. David S Kidwell & Richard L. Peterson, « Financial institutions, Markets, and money », The Dryden Press, 3rd Edition, Chicago U.S.A, 1987.
9. directory of islamic banks and financial institutions international association of islamic banks ,1996 .

-
10. ESCWA, « Economic trend and impact banking sector lending behavior and efficiency in selected ESCWA member countries, NEW YORK , ISSUE N 1, 2005.
 11. Frank, Andre Gunder (1969), *Latin America: Underdevelopment and Revolution: Essays on the Development of Underdevelopment and the Immediate Enemy*, Monthly Review Press.
 12. Frederic S. Mishkin, « The Economics of Money, Banking, and financial markets », Pearson Addison Wesley, 8 Edition, Boston, 2006.
 13. George Bresson- Alain Pirotte , *Econométrie des séries temporelles*, 1ere édition, Presses université de France, 1996.
 14. Gilbert Koenig, « analyse monétaire et financière », Edition economica, Paris, 2000.
 15. Helmut Lutkepohl, *Introduction to multipletime series analysis*, academic press London , 1991.
 16. Investment - "investment" in *Business English*", Cambridge Dictionary, Retrieved 7-6-2017. Edited
 17. Investment", *Business Dictionary*, Retrieved 7-6-2017. Edited
 18. J.Gurley & E.Shaw, « Money in theory finance », Brooking institution Washington DC, 1960.
 19. Johnston SJ. Dinardo, *Econométrie* , 4 eme Edition , *Econometrica*, 1999.
 20. KADER AKACEM , *comptabilite national* , 2nd edition alger.

-
21. Kamerschen, D., Money and Banking , The University of Georgia,Athens, (South Western Publishing co.) 1992 .
 22. Le Grand Dictionnaire Encyclopédique « La Rousse », (Paris :Librairie La Rousse,Tome4) .
 23. Leys, Colin (1977), Underdevelopment and Dependency: Critical Notes, Journal of Contemporary Asia, 7 (1): 92-107.
 24. Lubrano.M, Racine unitaire et cointegration, polycopie de cours d'économétrie, université d'AlxMarseille III , 1993.
 25. Madala G.S, Introduction to Econometrics , University of Florida London cahier Mac;illan Publshers,1987 .
 26. Miloudi Boubakar Investissement Et Stratégie De Développement Ed 1988.
 27. Mohamed Dowider , L'économie politique, une science sociale, Maspéro, Paris, 1974.
 28. Nafziger, Wayne (2006), Economic Development, 4th Edition, Cambridge University Press.
 29. Phillips-Perron, testing For à Unit roots in time series Regerssion, vol.75, 1986.
 30. Randall, Vicky and Theobald, Robin (1985), Political Change and Underdevelopment: A Critical Introduction to Third World Polices, Duke University Press.
 31. Robert Ferrondier, Vincent Koen, Marché de capitaux et technique Financières 4 édition, Economica,Paris, 1997.

-
32. Ross Levine, « Financial Development and Economic Growth-views and agenda- », Journal of Economic Literature, Vol XXXV,1997.
 33. Streeten, Paul (), Development Perspectives, The MacMillan Press Ltd 1981.
 34. Sunkel, Oxvaldo (2007), National development policy and external dependence in Latin America, The Journal of Development Studies, 6 (1): 23-48.
 35. sylvie de coussergues gestion de la banque , du diagnostégie, dounod, paris, 2010 .
 36. TUDE BEA,Direction De La Communication,Le Marché Financier,Alger,BEA,Juin1994.
 37. Weston, J., Besley, S. and Brigham, T., Essentials of managerial Finance University of California, Los Anglos, (The Dryden press), 1996 .

Les Rapports

- 1- Bank of Alegria , Bulletin statistique de la banque d'Algérie, septembre2008 .
- 2- OCDE, définition des références détaillées des investissements, internationaux, Paris,1983.
- 3- Conseil national économique et social, Rapport sur « regards sur la politique monétaire en Algérie », 26^{ème} session plénière, Algérie, Juillet 2005 .

4- UNCTAD, examen de la politique de l'investissement, Algérie
conférence des nations unies sur le commerce et le développement,
nation unies, Genève, décembre 2003.

ملحق رقم 1
التأخير الأول :

Vector Autoregression Estimates
Date: 10/31/17 Time: 19:19
Sample(adjusted): 1988 2015
Included observations: 28 after adjusting endpoints
Standard errors in () & t-statistics in []

	DG	TGDP	TINF	TCHO
DG(-1)	0.904384 (0.08862) [10.2055]	7.628442 (4.29344) [1.77677]	-43296.44 (21548.9) [-2.00922]	-0.063877 (0.04179) [-1.52842]
TGDP(-1)	0.002318 (0.00322) [0.71959]	-0.423165 (0.15609) [-2.71110]	8.902609 (783.400) [0.01136]	-0.001298 (0.00152) [-0.85451]
TINF(-1)	1.66E-07 (1.6E-07) [1.00990]	7.55E-06 (8.0E-06) [0.94529]	1.066839 (0.04006) [26.6290]	6.33E-09 (7.8E-08) [0.08144]
TCHO(-1)	-0.031301 (0.37414) [-0.08366]	-35.45227 (18.1269) [-1.95578]	-168567.7 (90979.4) [-1.85281]	-0.009224 (0.17645) [-0.05228]
C	0.305971 (0.30572) [1.00081]	-18.47843 (14.8122) [-1.24752]	164240.0 (74342.7) [2.20923]	0.293534 (0.14418) [2.03584]
R-squared	0.789200	0.240309	0.964773	0.119210
Adj. R-squared	0.765109	0.153487	0.960747	0.018548
Sum sq. resids	0.346434	813.1979	2.05E+10	0.077053
S.E. equation	0.099489	4.820189	24192.67	0.046920
F-statistic	32.75863	2.767840	239.6392	1.184260
Log likelihood	38.22132	-116.9994	-457.8391	68.28524
Akaike AIC	-1.661066	6.099972	23.14196	-3.164262
Schwarz SC	-1.449956	6.311082	23.35307	-2.953152
Mean dependent	3.385138	3.677025	77130.97	0.072125
S.D. dependent	0.205278	5.238987	122109.0	0.047362
Determinant Residual Covariance		219568.5		
Log Likelihood (d.f. adjusted)		-473.0186		
Akaike Information Criteria		24.65093		
Schwarz Criteria		25.49537		

التأخير الثاني :

Determinant Residual Covariance	41072.86
Log Likelihood (d.f. adjusted)	-428.5049
Akaike Information Criteria	23.82076
Schwarz Criteria	25.35636

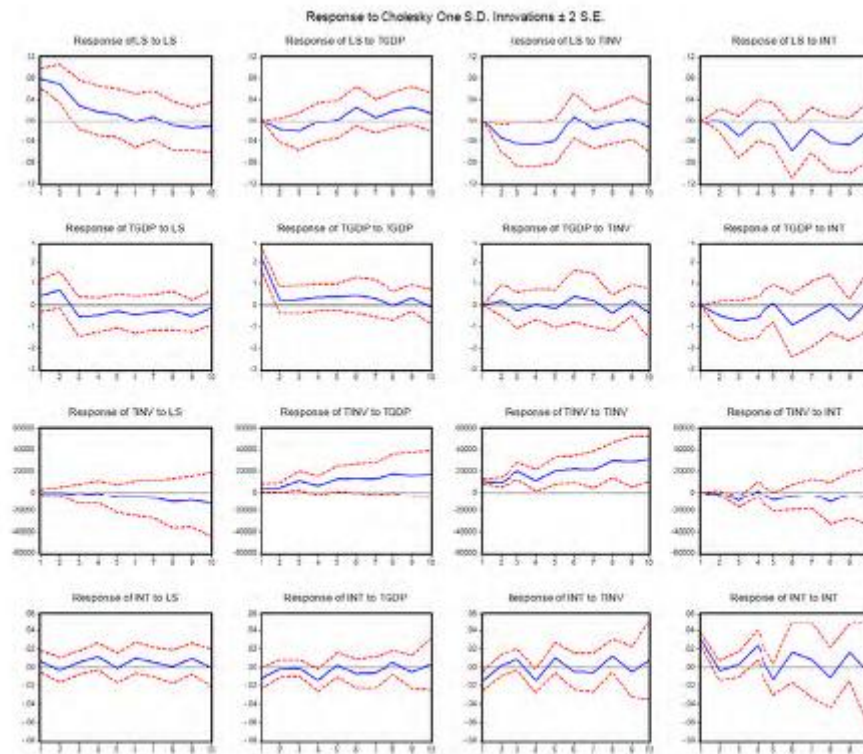
التأخير الثالث :

Determinant	3437.358
Residual	
Covariance	
Log Likelihood	-370.3854
(d.f. adjusted)	
Akaike	22.23081
Information	
Criteria	
Schwarz Criteria	24.47172

التأخير الرابع :

Determinant	1798.847
Residual	
Covariance	
Log Likelihood	-348.6586
(d.f. adjusted)	
Akaike	22.52209
Information	
Criteria	
Schwarz Criteria	25.48269

الأشكال البيانية للصدمات العشوائية



(2015 -1988)

البيانات 03 :

Années	C r	Crédit	Dépense	Energer	Epargne	Export	ID	IDE	Intérêt	KH	M2	Ouvert	Taux c	Taxe c	TELE	Uk bain
1988	-3.6027	09900	4.7800	37.3593	29.1178	25.8614	53.66	0.0255	-5.0460	60.6057	44.8827	54.0548	18.4728	16.8080	39.3281	54.44
1989	-0.6035	5.9800	5.6400	32.2075	25.3196	27.0749	54.44	0.0625	-4.7520	60.7768	45.0296	48.9194	21.8360	16.8192	40.4670	55.22
1990	-4.3014	6.5300	5.4200	27.7358	21.7839	27.0068	55.22	0.0000	-4.458	61.8878	50.5320	45.6534	23.3454	18.4706	41.6089	56.00
1991	-2.9648	5.7300	5.2090	26.5571	22.5307	28.4009	56.00	0.0000	-10.1316	61.9398	46.3452	45.6696	35.0585	15.4923	44.4474	56.76
1992	1.8380	5.4300	5.09900	28.1071	26.1948	29.1369	56.76	0.0000	-7.4485	62.4990	38.5328	52.2485	47.6627	12.6467	47.9576	57.52
1993	2.3425	4.7800	5.9800	31.4188	29.7604	24.9307	57.52	0.5752	-4.0492	63.3035	33.4676	58.7567	54.7489	16.3969	49.8694	58.28
1994	-0.4352	5.6400	6.5300	32.2219	30.9063	24.6560	58.28	0.5397	5.1383	64.5740	36.2340	54.8510	57.7073	14.0492	53.2752	59.04
1995	3.6176	5.4200	5.7300	27.0769	22.5784	26.6060	59.04	1.2588	14.5878	65.8260	42.7322	45.0945	58.7389	8.9227	57.8183	59.80
1996	1.7726	5.2090	5.4300	104559	26.8089	26.0415	59.80	0.5997	-0.7725	65.1759	43.5521	50.4928	66.5389	10.9283	60.8135	60.50
1997	0.7561	3.9325	5.7300	107368	41.1754	22.4881	60.50	0.7994	-11.7162	68.4490	38.9043	52.7102	75.2597	12.9455	62.1363	61.20
1998	1.1030	4.6438	5.4300	109171	36.2480	22.7146	61.20	2.0172	8.7267	71.6163	44.0959	54.5378	77.2150	11.3680	67.3765	61.90
1999	-3.6027	5.5067	4.7800	109967	35.0762	24.7390	61.90	1.8667	6.4703	74.9817	54.0094	59.1967	79.6819	10.824	76.8599	62.60
2000	-0.6035	6.11.46	5.6400	25.8614	38.2665	24.0317	62.60	0.9318	-0.2989	77.6196	58.1986	56.3665	77.3950	13.0000	78.2862	63.30
2001	-4.3014	6.8420	5.4200	27.0749	40.0719	24.1060	63.30	1.0378	-2.3767	80.6686	56.7316	58.8703	72.0606	17.8960	34.0696	52.88
2002	-2.9648	12.3210	5.2090	27.0068	37.3593	23.8092	25.8614	1.0574	-7.0116	83.0649	51.3873	59.8286	73.2763	17.3520	36.2458	53.66
2003	1.8380	11.1554	4.9910	28.4009	32.2075	29.1178	27.0749	0.0255	-5.0460	60.6057	44.8827	54.0548	18.4728	16.8080	39.3281	54.44
2004	3.9325	38.5846	4.7730	29.1369	27.7358	25.3196	27.0068	0.0625	-4.7520	60.7768	45.0296	48.9194	21.8360	16.8192	40.4670	55.22
2005	4.6438	7.2548	4.5550	24.9307	26.5571	21.7839	28.4009	0.0000	-4.458	61.8878	50.5320	45.6534	23.3454	18.4706	41.6089	56.00
2006	5.5067	6.6177	3.8460	105228	28.1071	22.5307	29.1369	0.0000	-10.1316	61.9398	46.3452	45.6696	35.0585	15.4923	44.4474	56.76
2007	6.11.46	6.4891	4.7800	111968	31.4188	26.1948	24.9307	0.0000	-7.4485	62.4990	38.5328	52.2485	47.6627	12.6467	47.9576	57.52
2008	6.8420	5.1993	5.6400	118250	32.2219	29.7604	24.6560	0.5752	-4.0492	63.3035	33.4676	58.7567	54.7489	16.3969	49.8694	58.28
2009	12.3210	5.3759	5.4200	127887	27.0769	30.9063	26.6060	0.5397	5.1383	64.5740	36.2340	54.8510	57.7073	14.0492	53.2752	59.04
2010	11.1554	3.9325	5.2090	133665	31.3565	22.5784	26.0415	1.2588	14.5878	65.8260	42.7322	45.0945	58.7389	8.9227	57.8183	59.80
2011	2.3425	4.6438	4.9910	144363	44.0840	26.8089	22.4881	0.5997	-0.7725	65.1759	43.5521	50.4928	66.5389	10.9283	60.8135	60.50
2012	-0.4352	5.5067	4.7730	149629	41.6304	41.1754	22.7146	0.7994	-11.7162	68.4490	38.9043	52.7102	75.2597	12.9455	62.1363	61.20
2013	3.6176	6.11.46	4.5550	144330	40.4102	36.2480	24.7390	2.0172	8.7267	71.6163	44.0959	54.5378	77.2150	11.3680	67.3765	61.90
2014	1.7726	6.8420	3.8460	150662	44.8645	35.0762	24.0317	1.8667	6.4703	74.9817	54.0094	59.1967	79.6819	10.824	76.8599	62.60
2015	0.7561	12.3210	3.6280	163271	47.6880	38.2665	24.1060	0.9318	-0.2989	77.6196	58.1986	56.3665	77.3950	13.0000	78.2862	63.30

. 2016 2008 WDI

:

الملخص

عاجلنا من خلال دراستنا هذه موضوع سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988-2015) ، وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الإلمام بمختلف جوانبها، وتحقيق هدف الدراسة الذي كان الوصول إلى نمذجة قياسية للإنفاق الحكومي في الجزائر وعلاقته بمتغيرات التنمية الاقتصادية كظاهرة اقتصادية وفعالة أساسية بالمتغيرات الأخرى، أو الفعاليات الاقتصادية الأساسية الأخرى وهذا كالنمو الاقتصادي و التضخم و البطالة وغيرها والتي بدورها تكون جانب من جوانب الاقتصاد الوطني ظهر لنا بان الإنفاق الحكومي يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، ويساهم في تمويلها وهذا ما استخلصناه بدراستنا للعلاقة بينه وبين المتغيرات الخاصة بالتنمية الاقتصادية فوجدنا أن له تأثيراً على كل من معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم و معدلات البطالة .

الكلمات المفتاحية:

سياسة تمويل الاستثمارات ، مؤشرات التنمية الاقتصادية ، الإنفاق الحكومي ، نماذج الانحدار و التنبؤ.

Abstract

In this study, we addressed the subject of the policy of financing investments in Algeria and the challenges of development under the current global developments (1988-2015) Through this study, we tried to understand the various aspects of the study and to achieve the objective of the study, which was access to a standard model of government expenditure in Algeria and its relation to the variables of economic development as an economic phenomenon and effective in other variables Or other basic economic activities such as economic growth, inflation, unemployment, etc., which in turn are part of the national economy, we have seen that government spending contributes significantly to economic development And contributes to the financing and this is what we deduced in our study of the relationship between him and the variables of economic development, we found that it has an impact on both the rate of economic growth and the rate of inflation and unemployment rates.

key words:

Investment finance policy, economic development indicators, government expenditure, regression models and forecasting.